التقرير السنوي 2025

دوم نمضي نحو التميز

بنك الخليج
GULF BANK

حضرة صاحب السمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ
صباح الخالد الحمد المبارك الصباح

ولي العهد

المحتويات

الاستعراض الاستراتيجي

- نبذة عن بنك الخليج 08
- معلومات عن مساهمي البنك 10
- استراتيجية بنك الخليج 2030 12
- نموذج الأعمال 14
- أبرز الأحداث 2025 16
- أبرز المؤشرات 2025 18
- كلمة رئيس مجلس الإدارة 20

الاستعراض التشغيلي

- كلمة الرئيس التنفيذي بالوكالة 26
- موظفو البنك 30
- كلمة رئيس المدراء الماليين – دراسة و تحليل الإدارة 32
- البيئة التشغيلية 36
- تقرير الإدارة 46
- الاستدامة 54

الحوكمة

- مجلس الإدارة 60
- الإدارة التنفيذية 68
- الحوكمة 76
- تقرير أنظمة الرقابة الداخلية 96
- إدارة وتوزيع رأس المال 98
- إدارة المخاطر 102

البيانات المالية المجمعة

- البيانات المالية المجمعة والإيضاحات 122

قائمة الفروع 185

1

الاستعراض الاستراتيجي

نبذة عن بنك الخليج

رؤيتنا:

تكريس مكانتنا الريادية في الكويت كبنك المستقبل.

مهمتنا:

توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام.

الخدمات المصرفية الشخصية

تهدف الخدمات المصرفية الشخصية إلى تلبية متطلبات مجموعة واسعة من شرائح العملاء حيث تقدم لهم حلولاً خاصة وتجربة فريدة مصممة خصيصا لكل شريحة. وتشمل عروض المنتجات المتنوعة للبنك من القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي والودائع.

الخدمات المصرفية للشركات

تتضمن الخدمات المصرفية للشركات مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للشركات، والأنشطة التجارية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل التمويل المنظم وتمويل المشاريع والمعاملات المصرفية والاستشارات وتمويل الشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية المقدمة للتجار، ومنتجات البطاقات الائتمانية.

الخزينة والاستثمار

ينصب تركيز إدارة الخزينة للبنك على تحسين كفاءة الميزانية العمومية وإدارة سيولة البنك مع تعزيز المصدات الكافية لاستيفاء متطلبات الجهات الرقابية. بينما تدير خدمات الاستثمار استثمارات البنك الخاصة وتقدم منتجات استثمارية للعملاء.

1960
سنة التأسيس

1984
سنة الإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية

7.7
مليار د.ك. إجمالي الأصول للسنة المالية 2025

45+
الأفرع

268
أجهزة السحب الآلي

16
جهاز الصّراف الآلي التفاعلي

نشاط مجلس الإدارة خلال 2025

56
اجتماع

اجتماعات مجلس الإدارة	13
لجنة التدقيق	5
لجنة المخاطر	5
لجنة الالتزام والحوكمة	3
لجنة الترشيحات والمكافآت	6
لجنة الائتمان والاستثمار	24

التقدير العالمي 2025

A+	A	A3
CAPITAL intelligence	Fitch Ratings	Moody's
مستقرة	مستقرة	مستقرة

الأكثر ابتكاراً في الخدمات المصرفية الإلكترونية في الكويت لعام 2025

أفضل تطبيق وتجربة مصرفية عبر الموبايل

أفضل مبادرة للاستدامة لعام 2025

أفضل تجربة عميل في الخدمات المصرفية الخاصة

أفضل برنامج للجيل القادم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- أفضل بنك رقمي للشركات في الكويت 2025
- أفضل تطبيق مصرفي عبر الموبايل في الكويت 2025
- الأفضل في خدمات التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط 2025
- الأفضل في خدمات التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت 2025

- أفضل علامة مصرفية
- الأكثر تميزاً في مبادرات المسؤولية الاجتماعية

أفضل استخدام لوسائل التواصل الاجتماعي في الكويت لعام 2025

هيكل الملكية

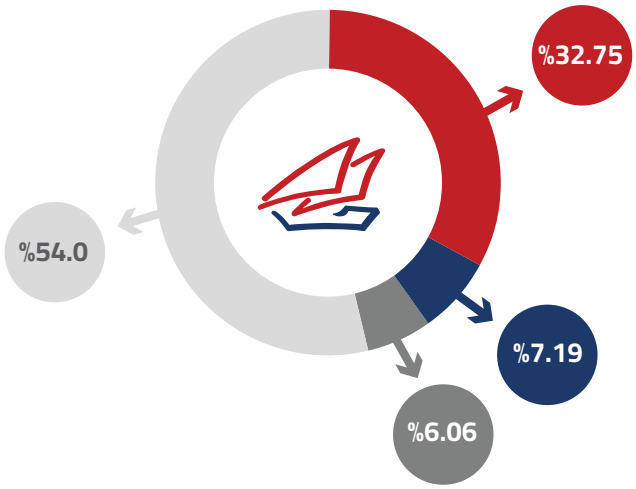

مجموعة بنك وربة (شركة وربة الاستراتيجية)	% 32.75
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	% 7.19
شركة بهبهاني للاستثمار	% 6.06
مساهمون آخرون	% 54.00

كما في 31 ديسمبر 2025

معلومات عن مساهمي البنك

معلومات حول سهم بنك الخليج

مدرج في بورصة الكويت
ضمن السوق الأول

مدرج في مؤشر الأسواق
الناشئة (FTSE Rus-sell)
منذ سبتمبر 2017

مدرج في مؤشر الأسواق
الناشئة (S&P DJI)
منذ ديسمبر 2018

مدرج في مؤشر الأسواق
الناشئة (MSCI)
منذ نوفمبر 2020

سوق الأوراق المالية
بورصة الكويت

الرمز
خليج ب

رقم السهم
102

الرقم التعريفي الدولي للسهم
KW0EQ0100028

عدد الأسهم المصدرة
3,992,627,203

القيمة السوقية
1,422 مليون د.ك.

الوزن النسبي للقيمة السوقية لبنك الخليج
%2.7

1. نشاط التداول لبنك الخليج خلال عام 2025

2025	القيمة السوقية (د.ك) [1]	سعر الإغلاق للشهر (د.ك فلس) [2]	المتوسط اليومي لسعر الإغلاق (د.ك فلس) [2]	متوسط القيمة المتداولة اليومية (د.ك) [2]	متوسط حجم التداول اليومي [2]	معدل السعر إلى الربحية [3]	معدل السعر إلى القيمة الدفترية [3]
يناير	1,168,352,446	0.308	0.307	6,471,052	20,791,468	19.4	1.4
فبراير	1,304,913,122	0.344	0.330	3,585,387	10,978,554	21.7	1.6
مارس	1,350,433,347	0.356	0.340	2,625,045	7,642,572	23.8	1.7
أبريل	1,338,294,620	0.336	0.339	3,241,864	9,582,339	23.6	1.7
مايو	1,334,311,601	0.335	0.341	1,670,704	4,904,498	23.6	1.7
يونيو	1,429,904,073	0.359	0.344	3,111,647	9,040,071	25.5	1.7
يوليو	1,350,243,679	0.339	0.348	1,655,858	4,768,607	24.1	1.6
أغسطس	1,358,209,719	0.341	0.342	3,933,577	11,448,543	24.3	1.7
سبتمبر	1,394,056,896	0.350	0.347	2,949,311	8,460,429	23.9	1.7
أكتوبر	1,398,039,916	0.351	0.349	1,568,618	4,502,376	24.0	1.7
نوفمبر	1,421,938,034	0.357	0.350	2,124,788	6,077,570	24.4	1.7
ديسمبر	1,421,938,034	0.357	0.364	1,642,122	4,516,614	24.4	1.7
متوسط السنة	**1,355,886,291**	**0.344**	**0.342**	**2,814,172**	**8,339,269**	**23.4**	**1.6**

المصدر: (1) بورصة الكويت - ملخص السوق حسب الشركة؛ (2) بورصة الكويت – بوابة خدمات البيانات ؛ (3) بلومبرج – اخر فترة تم الإبلاغ عنها (الأرباح متأخرة 12 شهراً) .

2. أداء سعر بنك الخليج خلال عام 2025 مقارنة بالمؤشرات المحلية الرئيسية.

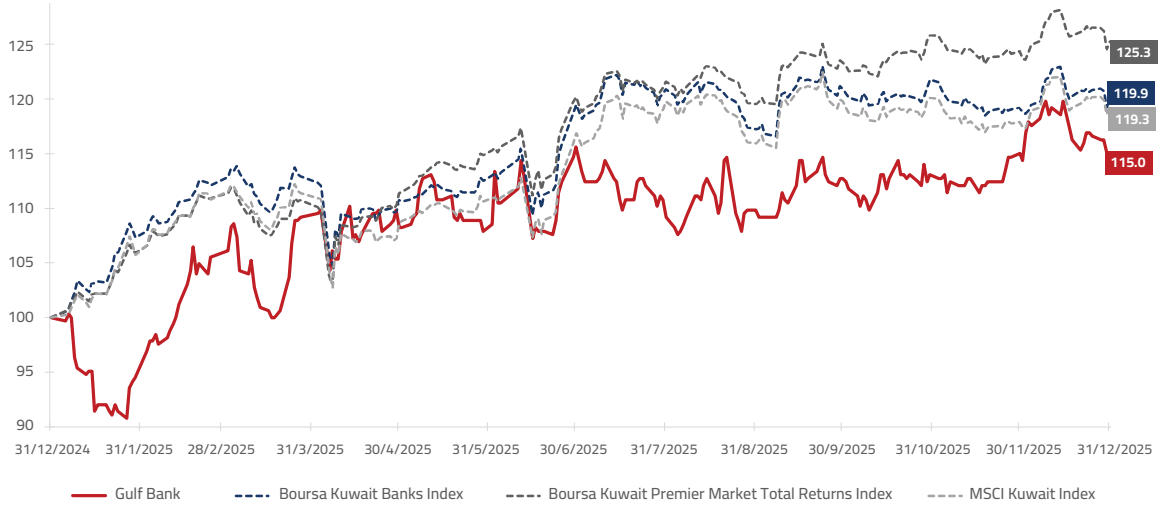

المصدر: بلومبرج – تم إعادة تحديد الأسعار إلى 100 وتم تعديلها لمطابقة الإجراءات المؤسسية.

3. تقويم علاقات المستثمرين خلال عام 2025

تاريخ	مؤتمر المحللين الربع سنوي
13 فبراير 2025	مؤتمر المحللين لنهاية العام 2024
5 مايو 2025	مؤتمر المحللين للربع الأول من عام 2025
29 يوليو 2025	مؤتمر المحللين للنصف الأول من عام 2025
29 أكتوبر 2025	مؤتمر المحللين للأشهر التسعة الأولى من عام 2025

تاريخ	مؤتمرات المستثمرين	الموقع
10 ابريل 2025	المؤتمر السنوي التاسع عشر للمجموعة المالية هيرميس	دبي، الامارات العربية المتحدة
20 مايو 2025	مؤتمر أرقام كابيتال للمستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة
8-9 سبتمبر 2025	مؤتمر EFG Hermes السنوي الحادي عشر للمستثمرين	لندن، المملكة المتحدة
8 ديسمبر 2025	يوم الشركات في بورصة الكويت بالتعاون مع جيفريز	دبي، الامارات العربية المتحدة

4. حافظ بنك الخليج على توزيع أرباح نقدية بنسبة 50% على الأقل خلال السنوات الماضية

أرباح بنك الخليج	نهاية العام 2021	نهاية العام 2022	نهاية العام 2023	نهاية العام 2024	نهاية العام 2025
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس كويتي)	13	18	20	15	13
توزيعات الأرباح لكل سهم[1] (فلس كويتي)	7	10	12	10	9
نسبة توزيع الأرباح النقدية[1]	%52.5	%54.2	%59.9	%66.3	%68.4
عائد توزيع الأرباح[2]	%2.5	%3.2	%4.6	%3.1	%2.5
أسهم المنحة	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0

(1) يتم احتساب نسبة توزيع الأرباح النقدية عن طريق التوزيعات نقدية للسهم الواحد مقسمة على ربحية السهم الأساسية والمخففة.
(2) يحتسب عائد توزيعات الأرباح عن طريق احتساب التوزيعات النقدية لكل سهم كنسبة من سعر إغلاق السهم كما في 31 ديسمبر أو آخر يوم تداول من السنة المالية ذات الصلة.
ملاحظة: تخضع توزيعات الأرباح نقدية و أسهم منحة لعام 2025 لموافقة الجمعية العمومية السنوية المقررة عقدها في مارس 2026.

5. هيكل ملكية كبار المستثمرين

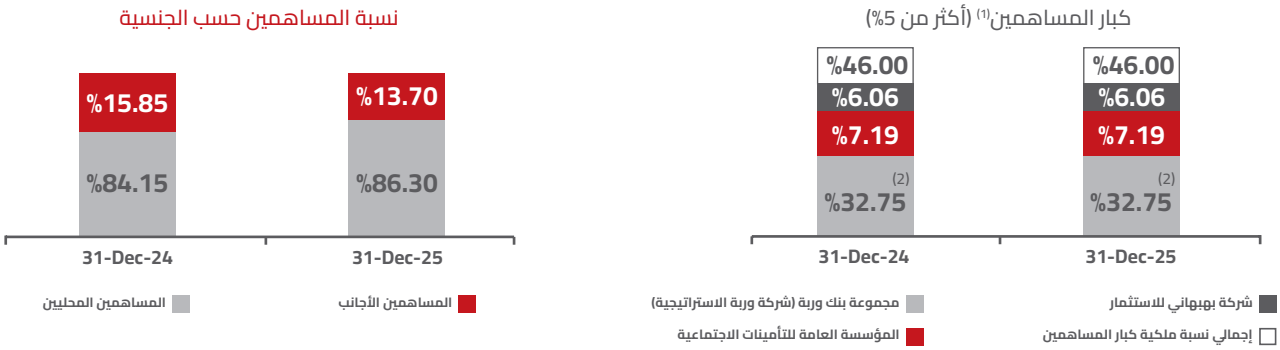

(1) يُعرف كبار المساهمين بأنهم يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 5% من أسهم البنك. (2) في أبريل 2025، أكمل بنك وربة عملية شراء شركة الغانم للتجارة.
المصدر: بورصة الكويت - نبذة عن الشركة بنسبة تزيد عن 5%.

استراتيجية بنك الخليج 2030

تحقيق مكانة البنك في الكويت كبنك المستقبل

عام التحول: اختتام استراتيجية 2025

شكل العام 2025 محطة حاسمة في مسيرة التحول التي ينتهجها بنك الخليج، حيث اختتم بنجاح استراتيجيته للأعوام 2020–2025، محققاً المبادرات الرئيسية السابقة وممهداً الطريق للاستراتيجية المقبلة.

وقد حقق بنك الخليج مجموعة من الإنجازات الهامة، من أبرزها **استكمال التحول الرقمي** الذي يرتكز على تطوير النظم الآلية للخدمات المصرفية الأساسية، الأمر الذي أتاح له تقديم الخدمات بسرعة أكبر وتحسين القدرة على التوسع عبر مختلف قطاعات الاعمال. كما عمل البنك على زيادة الاستفادة من **منصة القنوات المتعددة**، مما دعم قدرته على توفير تجربة مصرفية سلسة عبر القنوات الرقمية التقليدية. وفي الوقت ذاته واصلت شركة "**انفست جي بي**" تطوير قدراتها في مجالي إدارة الثروات والخزينة مدعمة مكانة بنك الخليج كمؤسسة مالية رائدة.

التحول الاستراتيجي: من الإستراتيجية إلى التأثير

حصل بنك الخليج على الموافقة المبدئية من **بنك الكويت المركزي للتحول إلى بنك متوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية بحلول أغسطس 2026**، وتمثل هذه الموافقة نقطة تحول محورية في مسيرة البنك، ومحفزاً أساسياً **للإستراتيجية 2030**، حيث يدعم هذا التحول خطط النمو المستقبلية للبنك ويأتي مكملاً للإنجازات الرقمية والتشغيلية التي حققها. وعليه، أطلق بنك الخليج رسمياً استراتيجية 2030، مواصلاً تحقيق رؤيته في تكريس مكانته الريادية في الكويت كبنك المستقبل، ومهمته في توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام. ويستمر البنك في تجسيد رؤيته ومهمته هذه عبر **مجموعة محدثة من الركائز والمحركات الاستراتيجية** المصممة لتحقيق أداء مستدام وقيمة طويلة الاجل.

الـركـائـز الاستراتيجية

- **التحول الكامل:** الانتهاء من عملية التحول إلى مؤسسة متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يشمل أطر الحوكمة، وتكنولوجيا المعلومات، والمنتجات والمحافظ الاستثمارية.
- **تسريع نمو الأعمال الأساسية:** تعزيز أعمال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات من خلال التحول الرقمي وتنويع المنتجات وتعميق مستوى تفاعل العملاء.
- **تعزيز النمو داخل المنظومة المصرفية:** توسيع عروض التمويل العقاري وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخدمات إدارة الثروات إلى جانب استكشاف فرص جديدة للنمو الدولي.
- **التوسع خارج نطاق الخدمات المصرفية:** إبرام شراكات ومبادرات استراتيجية في مجالات التكنولوجيا المالية، تطوير منظومات متكاملة للمستهلك، وتقديم خدمات التمويل المدمج، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل.

تُمكن هذه الركائز بنك الخليج من البناء على أُسسه القوية وتحقيق المواءمة بشكل وثيق مع **رؤية الكويت 2035** ودعم تطور قطاع اقتصادي ومالي شامل ومستدام.

عوامل التمكين الاستراتيجي

- **التركيز الرقمي:** تأسيس وحدة أعمال رقمية وتعزيز المرونة السيبرانية لتوسع آمن وكفاءة تشغيلية عالية.
- **الابتكار القائم على البيانات:** تمكين عملية اتخاذ القرار والارتقاء بمستوى الخدمات الموجهة لتتناسب مع الاحتياجات الفردية عبر استخدام تحليلات البيانات المتقدمة.
- **تضمين مبادئ الاستدامة:** الارتقاء بممارسات الخدمات المصرفية المسؤولة من خلال التمويل المستدام والحوكمة الشفافة.
- **تعزيز الشمول المالي والثقافة المالية:** إتاحة إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية للجميع وتطبيق مبدأ المساواة في التعامل المصرفي لكافة شرائح المجتمع.
- **التميز المؤسسي وتنمية الكفاءات:** تنمية القدرات القيادية وبناء ثقافة قائمة على الأداء والنتائج تسهم في تسريع وتيرة التحول.
- **تحديث إطار عمل إدارة المخاطر:** تطوير الحوكمة والضوابط وتحسين نزعة البنك للمخاطر للمواءمة مع معايير الصيرفة الإسلامية.

وتسهم هذه المكنات في تعزيز مكانة بنك الخليج كمؤسسة مرنة تدار بمسؤولية، ومؤهلة لتحقيق أداء مستدام ومتسق، وتوليد عوائد طويلة الأجل للمساهمين.

بدء الاستعداد للتحول الإسلامي

أطلق البنك مجموعة من مسارات العمل الأساسية لضمان تحويل جميع المنتجات والإجراءات والمعاملات بشكل سلس ضمن الإطار الزمني المحدد، بما يحقق الالتزام التام بمبادئ الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- **مسار المنتجات الذي يركز** على تحويل جميع المنتجات والخدمات إلى عروض متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال تحديث السياسات والإجراءات وأطر عمل المخاطر إلى جانب تحديد المتطلبات التشغيلية الجديدة الداعمة لهذا التحول.
- **مسار تكنولوجيا المعلومات** الذي ينصب على تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز منصة الخدمات المصرفية الأساسية لتصبح واحدة من أفضل الأنظمة المتوافقة مع الشريعة وأكثرها تطوراً في المنطقة، إضافة إلى تهيئة أنظمة الخزينة والإدارة المالية والأنظمة الآلية الأخرى بما يدعم رحلة التحول الإسلامي للبنك.
- **مسار الإدارة المالية** الذي يهدف إلى إعادة تنظيم آلية تقديم التقارير المالية بما يضمن توافقها الكامل مع معايير المحاسبة والإفصاح المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- **مسار تطوير المواهب** الذي يُعنى بتنمية الكفاءات المطلوبة لنجاح التحول الإسلامي وذلك عبر توفير التدريب التأسيسي لجميع الموظفين على مبادئ الشريعة وضمان استيعابها بشكل معمق والتعرف على كيفية تطبيقها على مختلف العمليات المصرفية. كما يتضمن هذا المسار برامج تدريبية متخصصة لوحدات عمل معينة تشمل تطوير المنتجات، إدارة المخاطر، الخزينة، والعمليات.

والهدف من تحقيق هذه المسارات هو ترسيخ الممارسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في ثقافة البنك، وتزويد الموظفين بالمعارف والمهارات التي تؤهلهم لتقديم خدمات مصرفية إسلامية متميزة.

التطلعات المستقبلية

مع الدخول في مرحلة استراتيجية جديدة، يواصل البنك تركيزه على التنفيذ الدقيق لاستراتيجية 2030، مدفوعاً بحافزين أساسين هما التحول الإسلامي وتدعيم فرص النمو للبنك التي تشمل التوسع الخارجي. وتركز أولويات البنك للعام المقبل على تعزيز الجهوزية التشغيلية للتحول الاسلامي وتطوير المنصات الرقمية والبيانية إضافةً إلى التوسع خارج نطاق الخدمات المصرفية التقليدية عبر إبرام شراكات ومشاريع استراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات. علماً أن قوة رأس المال والحوكمة السليمة للمخاطر وثقافة تحمل المسؤولية واعتماد البساطة، تشكل أساساً متيناً لدعم التطور في المرحلة المقبلة، هذا مع التأكيد على مواصلة البنك سعيه لمواءمة استراتيجيته مع رؤية الكويت 2035 من خلال تعزيز الشمول المالي والابتكار وتحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل لمساهميه وجميع الأطراف المعنية.

نموذج الأعمال

يرتكز بنك الخليج على أكثر من ستة عقود من العمل المصرفي المنضبط في الكويت، ويواصل تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين من خلال حوكمة راسخة، وإدارة مخاطر حصيفة، ونهج يركز على العملاء.

1- نقاط قوتنا

قوة شبكة الفروع [1]

ثاني أكبر بنك تقليدي من حيث إجمالي القروض، مع توجه استراتيجي واضح للتحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أساس سليم [1]

- 5.9 مليار د.ك صافي القروض والسلف
- 5.7 مليار د.ك إجمالي الودائع
- 52.4 مليون د.ك صافي الربح

قوة التصنيفات الائتمانية [1]

- موديز: A3 نظرة مستقبلية مستقرة
- فيتش: A نظرة مستقبلية مستقرة
- كابيتال إنتليجنس: A+ نظرة مستقبلية مستقرة

استقرار وتنوع قاعدة مساهمي البنك

- 32.75% مجموعة بنك وربة (شركة وربة الاستراتيجية)
- 7.19% المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- 6.06% شركة بهبهاني للاستثمار
- مع 13.7% مملوكة لمستثمرين أجانب [2].

مواهب طموحة [1]

مجموعة متنوعة من المواهب تضم 1,699 موظفاً، منهم 40% من النساء، إلى جانب نهج واضح يضمن استمرارية القيادة واستقرار البنك.

2- كيف نضيف قيمة

رؤيتنا

تكريس مكانتنا الريادية في الكويت كبنك المستقبل

مهمتنا

توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء

قيمنا الأساسية

- الطموح
- تمكين الموظفين
- تحمل المسؤولية
- السهولة

الاستفادة من مهاراتنا وقدراتنا

الاستفادة من مهاراتنا وقدراتنا لدعم الاحتياجات المصرفية اليومية لعملائنا بشكل أفضل وخلق قيمة مضافة لجميع أصحاب المصالح من خلال تبنينا لرؤية البنك ورسالته وقيمه الأساسية والسعي لتحقيق التميز في كافة أعمالنا.

الخدمات المصرفية الشخصية
تشكل 34%
من إجمالي القروض

الخدمات المصرفية للشركات
تشكل 66%
من إجمالي القروض

الخزينة والاستثمارات

3- الأطراف المعنية

العملاء

اتباع أسلوب يرتكز على تلبية متطلبات العملاء، من خلال تزويدهم بحلول بسيطة ومبتكرة لتحسين تعاملاتهم المصرفية اليومية.

الموظفين

جذب واستبقاء وتطوير موظفينا الذين يمكنهم تحمل المسؤولية والاستفادة من نقاط قوتهم.

المساهمين

تحقيق عوائد مجزية ومستدامة لمستثمرينا.

المجتمع

تعزيز رفاهية مجتمعاتنا من خلال التشجيع على التغيير الإيجابي لتوفير قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصالح.

(1) كافة النتائج أعلاه هي كما في نهاية العام 2025 أو كما في 31 ديسمبر 2025
(2) تقرير ملكية المستثمرين الأجانب الصادر عن بورصة الكويت و الشركة الكويتية للمقاصة

بنك الخليج
GULF BANK

أبرز الأحداث 2025

يناير

- العدول عن مشروع الاندماج بين بنك الخليج وبنك بوبيان
- استقالة رئيس مجلس الإدارة السيد بدر ناصر الخرافي
- إعادة تشكيل مجلس الإدارة وتعيين السيد أحمد محمد البحر رئيساً لمجلس الإدارة.

فبراير

- أول صفقة تسهيلات دولية للبنك من خلال الحصول على قرض مشترك غير مضمون مع أولوية السداد بقيمة 650 مليون دولار أمريكي.
- الإعلان عن النتائج للسنة المالية 2024 حيث بلغ صافي الربح 60.2 مليون د.ك، بانخفاض 15.5%.

مارس

- انعقاد الجمعية العامة السادسة والستون.
- تشكيل مجلس إدارة جديد و انتخاب 11 عضواً في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات.
- وكالة فيتش تثبت التصنيف الائتماني السيادي عند "AA-" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.
- صدور مرسوم أميري بتحديد سقف الدين بمبلغ 30 مليار د.ك والسماح بإصدار سندات/ صكوك لمدة تصل إلى 50 سنة.

أبريل

- توزيع أرباح نقدية للسنة المالية 2024 بقيمة 10 فلس وأسهم منحة بنسبة 5%.
- الإعلان عن النتائج المالية للربع الأول من عام 2025 حيث بلغ صافي الربح 9.4 مليون د.ك، بانخفاض 27.3%.

مايو

- تلقى رئيس مجلس الإدارة كتاباً من بنك وربة يتضمن اقتراح إجراء دراسة جدوى لاندماج محتمل, مع انتظار تلقي توجيهات بنك الكويت المركزي.
- إرسال بنك الكويت المركزي التوجيهات بشأن دراسة الجدوى للاندماج المقترح.
- وكالة ستاندرد آند بورز تثبت التصنيف الائتماني السيادي عند "A+" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.
- الإعلان عن المطور العقاري و تنفيذ اللوائح التنظيمية.

يونيو

- قيام وكالة كابيتال إنتليجنس بتثبيت التصنيف الائتماني في المرتبة "A+" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.
- إبرام مذكر ة تفاهم بين بنك الخليج وبنك وربة بشأن الاندماج المحتمل.
- ظهور توترات جيوسياسية متزايدة في المنطقة مما أثر على التوجه العام في السوق.

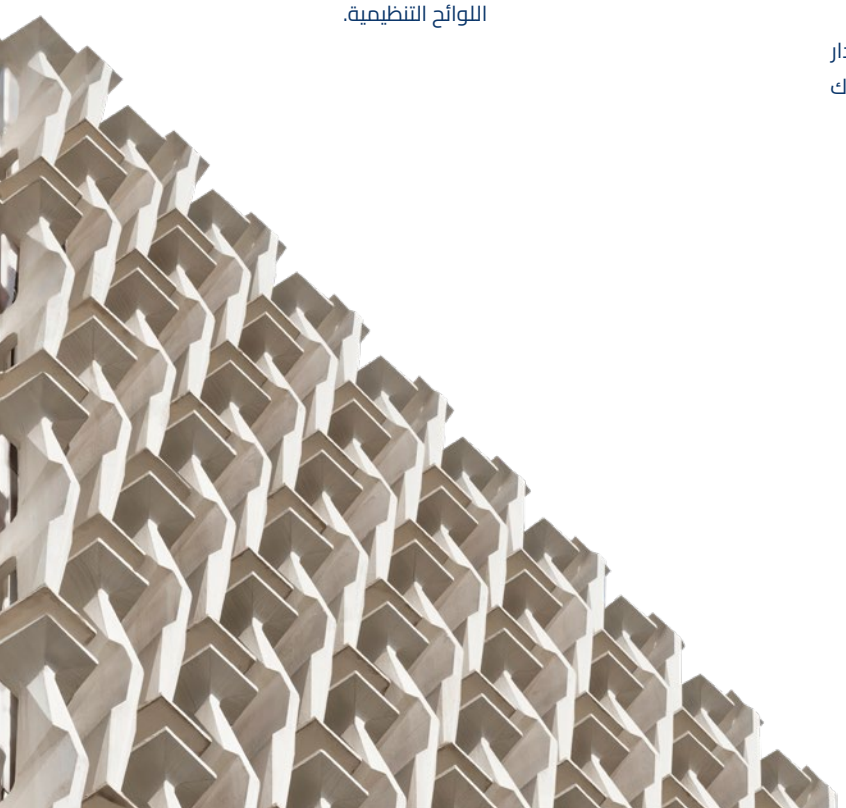

- الإعلان عن النتائج المالية للنصف الأول من عام 2025 حيث بلغ صافي الربح 24 مليون د.ك، أي انخفاض بنسبة 14.8%.
- الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي على تعيين شركات استشارية فيما يتعلق بالاندماج المحتمل.
- قيام وكالة موديز لخدمات المستثمرين بتثبيت التصنيف الائتماني في المرتبة "A3" و تعديل النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" بدلاً من "إيجابية".

- تلقى بنك الخليج الموافقة المبدئية من البنك المركزي على التحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية صالحة لمدة عام.

- يحتفل بنك الخليج بالذكرى الخامسة والستين لتأسيسه.
- الإعلان عن النتائج المالية للتسعة أشهر الأول من عام من 2025 حيث بلغ صافي الربح 38.4 مليون د.ك، بانخفاض 4.6%.

- قيام وكالة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني في المرتبة "A" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.

يوليو

- الحساب الختامي للسنة المالية 2024-2025، التي انتهت في 31 مارس، أظهر تسجيل عجز قدره 1.1 مليار د.ك للعام.

أغسطس

سبتمبر

- وكالة فيتش تثبت التصنيف الائتماني السيادي عند "AA-" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.
- بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم بواقع 0.25% ليصبح 3.75% بدلًا من 4.0% بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة 0.25%.
- صندوق النقد الدولي رفع توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الكويتي إلى 2.6% من توقعاته السابقة البالغة 1.9%.

أكتوبر

- خفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بنسبة 0.25% وعدم اتباع بنك الكويت المركزي هذا التوجه حيث تم المحافظة على سعر الفائدة عند نسبة 3.75%.

نوفمبر

- وكالة ستاندر آند بورز ترفع التصنيف الائتماني السيادي من "A+" إلى "AA-" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.

ديسمبر

- بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم بواقع 0.25% ليصبح 3.50% بدلًا من 3.75% بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة 0.25%.

أبرز المؤشرات 2025

1- بلغ صافي الربح 52.4 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 13% مقارنة بعام 2024

انخفاض صافي الربح

(%13)

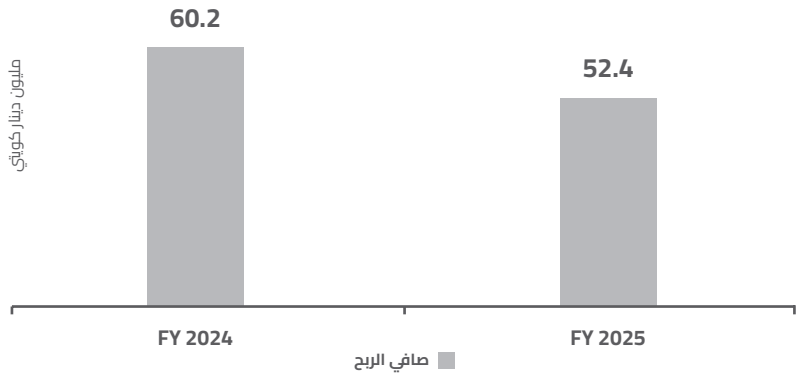

2- وصلت ربحية السهم إلى 13 فلس والتوصية بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ 9 فلس للسهم، مما يمثل نسبة توزيع نقدي قدرها 68%، بالإضافة إلى اسهم منحة بمقدار 5%

معدل التوزيعات النقدية المقترحة

%68

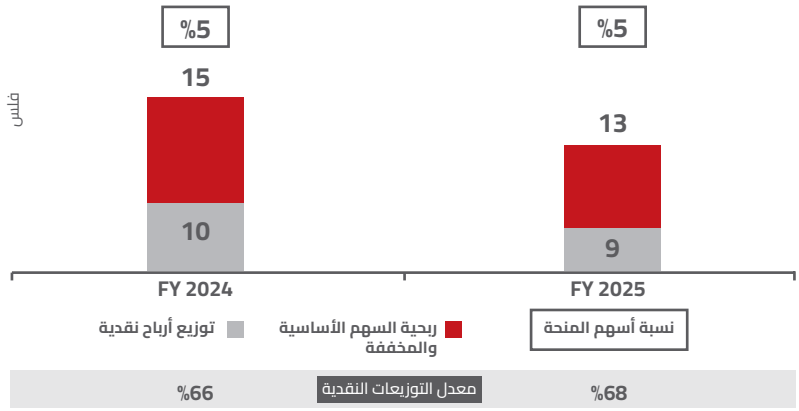

ملاحظة :تخضع توزيعات الأرباح نقدية و أسهم منحة لعام 2025 لموافقة الجمعية العمومية السنوية المقرر عقدها **في مارس 2026**.

3- بلغ إجمالي القروض والسلف 6.1 مليار دينار كويتي أي بزيادة 382 مليون دينار كويتي أو 7%+ مقارنة بعام 2024

ارتفاع إجمالي القروض والسلف

%7+

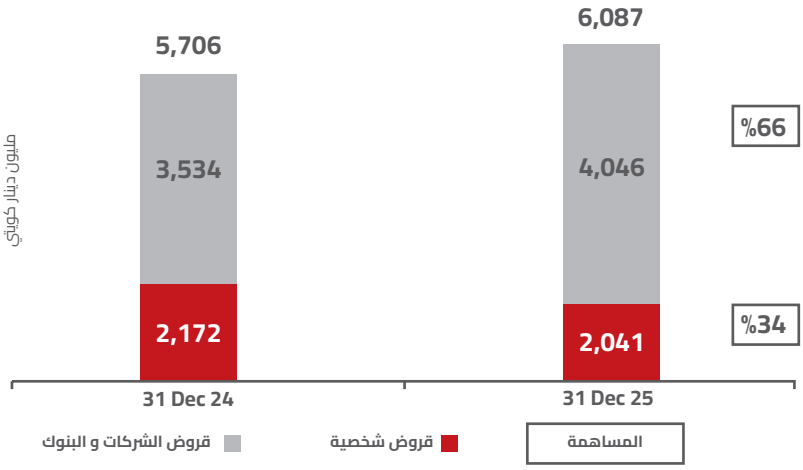

4- حافظت جودة الأصول على قوتها حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.1% في نهاية العام 2025، مع نسبة تغطية جيدة

نسبة القروض غير المنتظمة
%1.1

نسبة تغطية القروض غير المنتظمة
%370

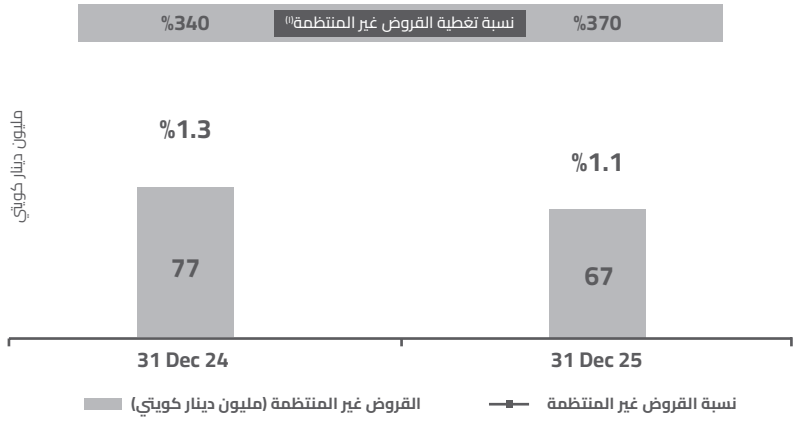

(1) تشمل نسبة تغطية القروض غير المنتظمة إجمالي المخصصات والضمانات.

5- حافظت نسب رأس المال على متانتها وتجاوزت الحد الأدنى الرقابي المطلوب

نسبة كفاية رأس المال فوق الحد الأدنى الرقابي
285 نقطة أساس

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال فوق الحد الأدنى الرقابي
278 نقطة أساس

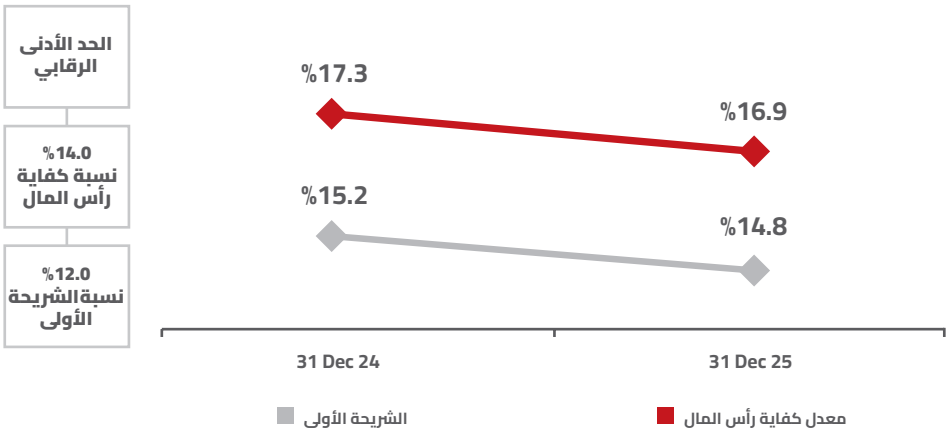

ملاحظة: يشمل الحد الأدنى الرقابي لنسب الشريحة الأولى وكفاية رأس المال نسبة 1% للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي.

6- لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيف "A" من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الثلاث الكبرى خلال عام 2025

وكالة التصنيف	المعيار	درجة التصنيف
Moody's	تصنيف الودائع على المدى الطويل	A3
	النظرة المستقبلية	مستقرة
Fitch Ratings	تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل	A
	النظرة المستقبلية	مستقرة
CAPITAL intelligence	تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل	A+
	النظرة المستقبلية	مستقرة

كلمـــة
رئيس مجلس الإدارة
أحمد محمد البحر

السادة المساهمين الكرام،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لبنك الخليج عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 التي مثلت مرحلة جيدة من التقدم المدروس، ركزنا خلالها على تعزيز أسس البنك والنهوض بأولوياته الاستراتيجية الرئيسية. ومع استعراضنا لأحداث العام، نُثمن الجهود الجماعية التي أسهمت في دعم مسيرة تقدم البنك.

السنة في سياقها العام

اتسمت البيئة الاقتصادية العامة خلال عام 2025 بمزيج من حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي وعودة النشاط التدريجي على الصعيد المحلي. فقد أسهمت التوترات الجيوسياسية وتقلبات أسعار النفط في زيادة التغييرات المتسارعة في الأسواق الإقليمية، مما انعكس على أولويات الحكومات ومعنويات المستثمرين.

> مثلت هذه السنة مرحلة جيدة من التقدم المدروس ركزنا خلالها على تعزيز أسس البنك والنهوض بأولوياته الاستراتيجية الرئيسية

وعلى الصعيد المحلي، شهدت الأوضاع الاقتصادية في دولة الكويت مؤشرات تحسن، مدعومةً بالإصلاحات المالية وتجدد وتيرة النشاط التنموي. ومن بينها إقرار قانون الدين العام الذي طال انتظاره، بسقف دين يبلغ 30 مليار د.ك، الذي من شأنه أن يُمكن الحكومة من تمويل المشاريع الاستراتيجية ذات رؤوس الأموال الضخمة ودفع مبادرات التنويع الاقتصادي قدماً. كما شكل إصدار قانون المطوّر العقاري خطوة محورية نحو معالجة تحديات الإسكان الهيكلية من خلال تمكين المطورين المؤهلين من تنفيذ مشاريع سكنية بموجب امتيازات منظمة. وبالتوازي مع ذلك، من المتوقع أن يسهم التقدم المحرز في قانون التمويل العقاري، الذي سيؤسس أول إطار للرهن العقاري في الكويت عند إقراره، في استكمال هذه الجهود وفتح آفاقاً جديدة لنمو الائتمان المحلي عبر قطاعي الأفراد والشركات.

> على الصعيد المحلي، شهدت الأوضاع الاقتصادية في دولة الكويت مؤشرات تحسن، مدعومةً بالإصلاحات المالية وتجدد وتيرة النشاط التنموي

ومن منظور السياسة النقدية، حافظ بنك الكويت المركزي على نهج داعم استجابةً لاتجاهات التيسير النقدي العالمية، حيث قام خلال العام 2025 بخفض سعر الخصم بمقدار 50 نقطة أساس ليصل إلى 3.50% بنهاية 2025، موازناً بين التطورات الخارجية والأولويات النقدية المحلية. ومن المتوقع أن تُسهم هذه الإجراءات في دعم التوسع الائتماني وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي. كما شهد الإنفاق الحكومي على رؤوس الأموال تقدماً ملحوظاً خلال العام، مع زيادة ملموسة في ترسية العقود الموجهة لاستثمارات البنية التحتية في قطاعات النفط والغاز، والطاقة والمياه، والنقل، والإسكان، والخدمات اللوجستية. وقد خلق هذا النشاط فرصاً أمام القطاع المصرفي للمشاركة في تمويل المشاريع الوطنية المتوافقة مع رؤية الكويت 2035.

التطور الاستراتيجي

في ظل هذه المعطيات، واصل بنك الخليج تعزيز مكانته في القطاع المصرفي الكويتي، مستنداً إلى أولوياته الاستراتيجية وإطار حوكمة متين.

لقد أحرزنا تقدماً في خطتنا للتحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في أعقاب الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي للمضي قدماً في عملية التحول والتي تُعد محطة هامة في التطور الاستراتيجي للبنك لما لها من دور في دعم قوة المركز المالي للبنك، والارتقاء بخدمة العملاء، وتحقيق قيمة مستدامة.

> خلال العام، حقق البنك تقدماً جيداً في خطة تحوله إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في أعقاب الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي للمضي قدماً في هذا التحول

وخلال العام، أطلق البنك استراتيجيته الخمسية 2030، والتي تركز على تعزيز مكانته في السوق، ودعم النمو المستدام، وتحقيق التقدم في رحلته نحو التحول الكامل إلى بنك إسلامي متوافق مع الشريعة الإسلامية.

كما واصل بنك الخليج استكشاف الفرص الاستراتيجية، سواء من خلال النمو الداخلي أو عبر التوسع الخارجي، بهدف تعزيز القيمة المستدامة للمساهمين. وتشمل هذه الفرص التقييم الجاري لعملية الاندماج المحتمل مع بنك وربة الذي يتم بالتنسيق الوثيق مع الجهات الرقابية والمستشارين المختصين، مع التركيز على الشفافية والنزاهة المؤسسية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الأداء المالي

حافظ بنك الخليج على مركز مالي قوي خلال عام 2025، مدفوعاً بنمو جيد في الميزانية العامة، ومحفظة قروض عالية الجودة، ومستويات جيدة لرأس المال تضع البنك في موقع متميز للنمو المستقبلي.

وقد ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 2.9% ليصل إلى 7.7 مليار د.ك، مدعوماً بنمو قدره 7.2% في صافي القروض والسلف. كما سجل البنك صافي ربح قدره 52.4 مليون د.ك، مما نتج عنه ربحية للسهم الواحد بلغت 13 فلس عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

وفي ضوء هذا الأداء، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 9 فلس للسهم الواحد، أي ما يمثل 68% من نسبة التوزيعات النقدية، بالإضافة إلى إصدار أسهم منحة بمقدار 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال الجمعية العامة المقرر عقدها في مارس 2026.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الجدارة الائتمانية لبنك الخليج تحظى باعتراف وكالات التصنيف الائتماني العالمية الرائدة. فخلال العام، قامت وكالة "فيتش للتصنيف الائتماني" بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A" في حين ثبتت وكالة "موديز" تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3". كما قامت وكالة "كابيتال إنتليجنس" بتثبيت كل من تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل للبنك عند "A+" وتصنيف سندات بنك الخليج المساندة المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 في المرتبة "BBB+". وقد تم إسناد نظرة مستقبلية "مستقرة" لجميع هذه التصنيفات، الأمر الذي يؤكد مرونة المركز المالي لبنك الخليج، وتنوع مصادر التمويل لديه وقوة تواجده المحلي.

> حافظ بنك الخليج على مركز مالي قوي خلال عام 2025، مدفوعاً بنمو جيد في الميزانية العمومية، ومحفظة قروض عالية الجودة ومستويات جيدة لرأس المال تضع البنك في موقع متميز للنمو المستقبلي

أكثر من ستة عقود من الاستمرارية

في العام 2025، احتفل بنك الخليج بذكرى مرور 65 عاماً على تأسيسه، وتعتبر هذه المناسبة محطة بارزة تعكس أكثر من ستة عقود من الاستمرارية والمرونة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للكويت. فمنذ تأسيسه في عام 1960، واصل البنك نموه جنباً إلى جنب مع مسيرة الوطن، مساهماً في دعم المشاريع التنموية الكبرى، وتعزيز الخدمات المالية، والحفاظ على مكانة قوية وموثوقة في المجتمع. وتُجسد هذه الذكرى الإرث العريق لبنك الخليج ونضجه المؤسسي.

> في العام 2025، احتفل بنك الخليج بذكرى مرور 65 عاماً على تأسيسه، وتعتبر هذه المناسبة محطة بارزة تعكس أكثر من ستة عقود من الاستمرارية والمرونة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للكويت

الجوائز والتقديرات

خلال العام، حصل بنك الخليج على العديد من الإشادات والتقديرات المستقلة من جهات دولية رائدة، مما يعكس قوة علامته المؤسسية وجودة خدماته عبر مختلف المجالات. وقد تم تكريم البنك لتميزه في الخدمات المصرفية الرقمية، وتجربة العملاء، وإدارة الثروات، والتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والاستدامة. وتعزز هذه الجوائز مكانة بنك الخليج كإحدى المؤسسات المالية الرائدة في الكويت، وتعد بمثابة تأكيد مستقل على ميزته التنافسية.

الكلمة الختامية

مع اختتام العام 2025، ندخل المرحلة التالية بتوجه استراتيجي واضح، مدعوماً بحوكمة قوية ومركز مالي سليم. وتشكل هذه العناصر أساساً متيناً للحفاظ على استقرار البنك وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل لجميع الأطراف المعنية.

ونيابةً عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن تقديري لبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال لدعمهما المتواصل للقطاع المصرفي في دولة الكويت. كما أود أن أعرب عن امتناني لمساهمينا وعملائنا وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفينا على ثقتهم المستمرة والتزامهم تجاه بنك الخليج.

مع اختتام عام 2025، ندخل المرحلة التالية بتوجه استراتيجي واضح مدعوماً بحوكمة قوية ومركز مالي سليم

2
الاستعراض التشغيلي

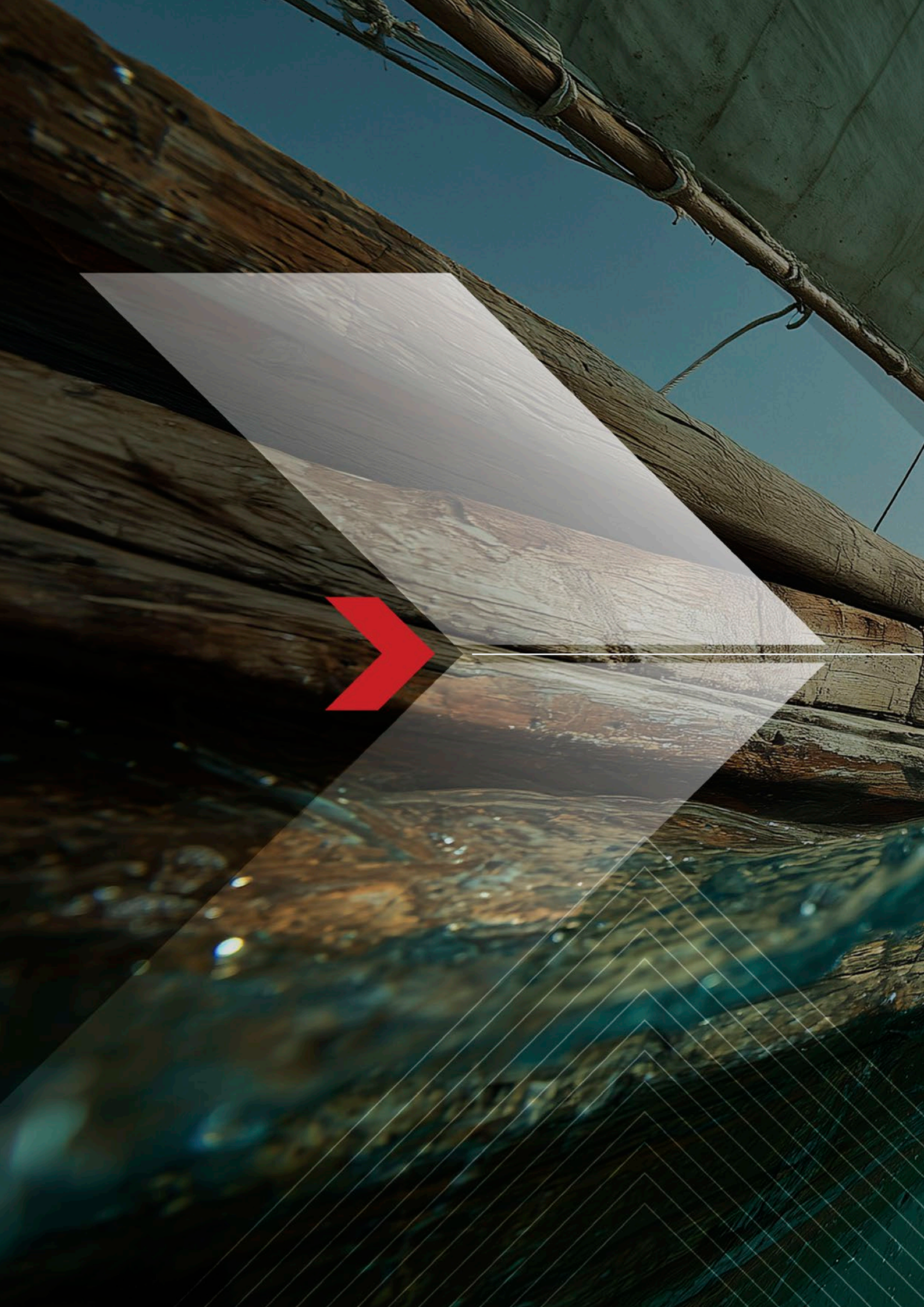

كلمة الرئيس التنفيذي بالوكالة

سامي محفوظ

تميز العام 2025 بالانضباط والإصرار على التنفيذ وسط بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات. وبالرغم من استمرار الضغوطات الخارجية، حافظ بنك الخليج على تركيزه لتحقيق استدامة مركزه المالي ومرونة ميزانيته العامة والنهوض بالمبادرات التشغيلية الرئيسية المتوافقة مع تطلعاته الاستراتيجية بعيدة المدى. وعلى مدار العام، وضع البنك في قائمة أولوياته الإدارة السليمة للمخاطر، وتنويع مصادر التمويل، وتطوير الكفاءات، ليتمكن من مواجهة الظروف المتغيرة للسوق واستيفاء المتطلبات الرقابية.

حافظ بنك الخليج على تركيزه لتحقيق استدامة مركزه المالي ومرونة ميزانيته العامة والنهوض بالمبادرات التشغيلية الرئيسية المتوافقة مع تطلعاته الاستراتيجية بعيدة المدى

الاستراتيجية والتوجه المستقبلي

خلال العام 2025، انتهينا من تطبيق استراتيجيتنا للعام 2020–2025 من خلال تنفيذ عدة مبادرات أساسية عززت المنصة التشغيلية لبنك الخليج استعداداً للمرحلة القادمة من النمو. ومن أبرز الإنجازات كان الانتهاء من التحول الرقمي للخدمات المصرفية الأساسية وتعزيز الخدمة المتعددة القنوات والتنمية المستمرة لأعمال شركتنا التابعة "إنفست جي بي"، الأمر الذي ساهم في تدعيم القدرة على التوسع وجودة الخدمة والتنوع في المنتجات على مستوى البنك.

وبالبناء على هذه الإنجازات، أطلقنا استراتيجيتنا الجديدة 2030 التي توفر لنا خارطة طريق واضحة تهدف للانتهاء من تحول البنك إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتركز على تسريع النمو في قطاع الأفراد والشركات، وتنصب على التوسع الانتقائي للاستفادة من فرص لم تُستغل بعد. كما تقوم هذه الاستراتيجية على الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والبيانات وتطوير المواهب، وإدارة المخاطر والحوكمة، لضمان الانضباط والجهوزية التشغيلية دعماً لمبادرات النمو.

أطلقنا استراتيجيتنا الجديدة 2030 التي توفر لنا خارطة طريق واضحة تهدف للانتهاء من تحول البنك إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

الأداء المالي

يعكس الأداء المالي لبنك الخليج في العام 2025 الجهد في التطبيق والنهج المتوازن لتحقيق النمو. فقد واصلنا تعزيز ميزانيتنا العامة مع الحفاظ على محفظة قروض عالية الجودة تستند على معايير حذرة في منح الائتمان وإدارة المخاطر بشكل استباقي. وكما في 31 ديسمبر 2025، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 2.9% عن العام السابق ليصل إلى 7.7 مليار د.ك، مدفوعاً بنمو 7.2% في صافي القروض والسلف الذي بلغ 5.9 مليار د.ك، مما يعكس نجاح مبادراتنا الاستراتيجية في تلبية تطلعات العملاء. كما ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 2.2% عن السنة الماضية ليصل إلى 5.7 مليار د.ك، مما دعم نمو الميزانية العامة ومتطلبات التمويل.

يعكس الأداء المالي لبنك الخليج في العام 2025 الجهد في التطبيق والنهج المتوازن لتحقيق النمو

بالإضافة إلى ذلك، بلغ صافي الربح للبنك 52.4 مليون د.ك لكامل العام 2025. وحقق البنك من صافي إيرادات الرسوم والعمولات نمواً بنسبة 10.3% ليصل إلى 28.3 مليون د.ك، مما يعكس التقدم في تعزيز مصادر الدخل القائمة على الرسوم وتحسين تنويع الإيرادات.

وبلغ الدخل التشغيلي 188.9 مليون د.ك، بينما بلغ الربح التشغيلي قبل إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 94.6 مليون د.ك، ويأتي ذلك مدعوماً بإدارة سليمة للتكاليف والتركيز على المصادر الأساسية للدخل.

كما حافظ البنك على جودة وقوة الأصول لديه، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.1% وبلغت نسبة التغطية مقابلها 370% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات، الأمر الذي يؤكد فعالية ممارساتنا في منح الائتمان وإدارة المخاطر. كما نواصل الاستفادة من قدرتنا الجيدة على توليد رأس المال داخلياً، حيث تدعم كفاية رأس المال لدينا نمو الميزانية العامة مع وجود مصدات جيدة أعلى من المتطلبات الرقابية حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.8%، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.9% كما في 31 ديسمبر 2025، وكلتا النسبتين أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب.

التمويل والسيولة

وخلال العام، نجح بنك الخليج في إبرام أول صفقة تسهيلات دولية له من خلال الحصول على قرض مشترك غير مضمون مع أولوية السداد بقيمة 650 مليون دولار أمريكي. وشهدت الصفقة إقبالاً كبيراً من المستثمرين حيث جذبت مشاركة قوية من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، مما عزز من ثقة السوق في الجدارة الائتمانية للبنك ومكانته الاستراتيجية.

نجح بنك الخليج في إبرام أول صفقة تسهيلات دولية له من خلال الحصول على قرض مشترك غير مضمون مع أولوية السداد بقيمة 650 مليون دولار أمريكي

ويعكس نجاح هذه الصفقة الهادفة لتنويع مصادر التمويل لدينا القدرة على توفير السيولة وإمكانية استكشاف فرص النمو مع المحافظة على مكانة قوية في التمويل وتحقيق النضج.

كلمة الرئيس التنفيذي

الجاهزية التشغيلية والتحول الإسلامي

بالتوازي مع ذلك، واصلنا تعزيز الاستعداد الداخلي لتحول البنك إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد حصولنا على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي للبدء بأنشطة التحول. فقد قمنا بوضع إطار حوكمة للتحول وتشكيل فرق عمل مشتركة بين الإدارات للتطبيق الفعلي بما يشمل كل من العمليات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، وتطوير المنتجات.

ولقد حققنا بالفعل تقدماً كبيراً في اختبار جاهزية النظم الآلية وتعزيز أطر الحوكمة، وبناء الإمكانيات الداخلية اللازمة. كما استثمرنا في برامج تدريب للموظفين لضمان الجاهزية على مستوى البنك بالكامل. وطوال هذه العملية، حافظنا على تركيزنا على استمرارية الأعمال وحماية جودة الأصول، وتقديم خدمة متميزة على الدوام لعملائنا.

واصلنا تعزيز الاستعداد الداخلي لتحول البنك إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

القيادة وتنمية الكفاءات

يعد موظفونا الركن الأساسي لنجاح البنك. ولذلك، حرصنا على مدار العام على تمكين فريقنا القيادي من خلال ترقية الكوادر المتمرسة إلى مناصب تنفيذية أساسية استيفاءً لالتزامنا بتطوير الكفاءات الوطنية وبناء القيادة من الداخل. وهذه الترقيات تضمن الاستمرارية وتثري المعرفة المؤسسية، وتعزز قدرتنا على تنفيذ الاستراتيجية في بيئة معقدة ومتغيرة.

ملاحظات ختامية

ومع انتقالنا إلى المرحلة القادمة، فإننا ننطلق من موقع قوة في التشغيل والاستقرار المالي. و لا نزال محافظين على تركيزنا على التنفيذ الدقيق لأولوياتنا الاستراتيجية والمحافظة على جودة الأصول، وتعزيز المرونة التمويلية، وإحراز التقدم الملموس في تحول البنك إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يتماشى مع التوقعات الرقابية.

وفي الختام، أود أن أعبر عن شكري لعملائنا الكرام على ثقتهم المستمرة، ولموظفينا على تفانيهم وجهدهم، وللجهات الرقابية على مشاركتهم البنّاءة ودعمهم وإرشادهم لنا، ومعاً نجدد التزامنا بتحقيق أداء مستدام وبناء قيمة مضافة على المدى الطويل.

و لا نزال محافظين على تركيزنا على التنفيذ الدقيق لأولوياتنا الاستراتيجية والمحافظة على جودة الأصول، وتعزيز المرونة التمويلية، وإحراز التقدم الملموس في تحول البنك إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يتماشى مع التوقعات الرقابية

موظفو البنك

في عام 2025، واصلت إدارة الموارد البشرية لدى بنك الخليج إعادة صياغة مفهوم التميّز من خلال مواءمة استراتيجية الموارد البشرية مع برنامج البنك الطموح للتحول الرقمي. وبالتالي، شهد هذا العام تغييراً محورياً بالانتقال من الأسلوب التقليدي لخدمات الموارد البشرية إلى **نموذج رقمي بالكامل قائم على تحليل البيانات وجاهز لمواكبة المستقبل.**

الاستثمار في رأس المال البشري

حقق بنك الخليج إنجازاً ملحوظاً مع إطلاقه آلية توظيف رقمية بالكامل سهلت عملية البحث عن مرشحي الوظائف وتقييم المهارات والانضمام الوظيفي. كما عزز هذا التغيير من سرعة التوظيف والشفافية والتخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، وكذلك ساهم في إيجاد مجموعة من الكفاءات الجاهزة للتوظيف.

كما تمكن البنك بنجاح من نقل برامج التدريب الإلزامية – التي تشمل مكافحة غسل الأموال، والالتزام الرقابي، وإدارة المخاطر التشغيلية، وإدارة مخاطر عمليات الاحتيال – إلى منصات رقمية، مما حسن من إمكانية الوصول إلى تلك البرامج ورفع معدلات الانضمام والالتزام بالمتطلبات الرقابية.

ولتطوير الكفاءات الوطنية استعداداً لمتطلبات المستقبل، أسس بنك الخليج أكاديميتين رائدتين

- **أكاديمية GBK-Tech**: والتي تركز على الابتكار الرقمي، الأمن السيبراني، والتقنيات الناشئة.
- **أكاديمية GBK-Risk**: والتي أنشأت خصيصاً لإدارة المخاطر، والحوكمة، والتعليمات الرقابية.

وفي معرض "**وظيفتي" للعام 2025**، تمكن بنك الخليج من الحصول على أكثر من 4,000 طلب عمل، الأمر الذي عزز من سمعته كجهة عمل مطلوبة وساهم في إيجاد مجموعة من المرشحين المستقبليين. كما تمكن فريق المبيعات المباشرة خلال فعاليات المعرض من فتح حسابات مصرفية لعملاء جدد، مما سلط الضوء على الدور الهام للموارد البشرية في تسريع إجراءات العمل.

> حقق بنك الخليج إنجازاً ملحوظاً مع إطلاقه آلية توظيف رقمية بالكامل سهلت عملية البحث عن مرشحي الوظائف وتقييم المهارات والانضمام الوظيفي

التنوع والشمولية

واصل بنك الخليج جهوده في دعم المساواة بين الجنسين من خلال برنامج **Women of Wisdom** (WOW) الذي قدم الدعم لعدد 107 نساء عاملات في بداية ومنتصف مسيرتهن المهنية، ونظم في هذا الإطار ورش عمل موجهة ركزت على أهمية القيادة والمرونة والتطور المهني.

وكذلك من ضمن برنامج **(WOW)**، قدم البنك مبادرة جديدة لصحة المرأة **(WOW Wellness Experience)** وفر من خلالها جلسات رياضية صممت للمحافظة على اليقظة الذهنية والتعامل مع التوتر بهدف دعم الصحة البدنية والنفسية لموظفات البنك. وتعكس هذه المبادرات الحرص الدائم للبنك على تمكين النساء وتعزيز الشمولية.

> واصل بنك الخليج جهوده في دعم المساواة بين الجنسين من خلال برنامج Women of Wisdom الذي قدم الدعم لعدد 107 نساء عاملات في بداية ومنتصف مسيرتهن المهنية

التوعية والصحة العامة

في العام 2025، قام بنك الخليج بتعزيز جهوده في مجالات الصحة والسلامة، وقام بالتعاون مع شركة "**غلوب ميد**" ومركز "**إميجز للأشعة التشخيصية**" باستضافة طاقم طبي لمدة يومين في مقره لإجراء **فحوصات سرطان الثدي** مع التركيز على الكشف المبكر وأهمية الوقاية.

وللإطلاع بشكل أفضل على الجو العام والسائد بين الموظفين، قام البنك بإطلاق استبيان الانتماء الوظيفي عبر **منصة "Glint"** بهدف تجميع الآراء والملاحظات التي يمكنه من خلالها تشكيل استراتيجيات تطوير القياديين وتطوير تجربة الموظف.

كما أطلق البنك مبادرة "**كسرة روتين**" وهي سلسلة من أربعة فعاليات جمعت بين أكثر من 300 موظف تهدف إلى بناء الفريق، وتحفيز اليقظة الذهنية، وممارسة أنشطة رياضية.

وواصل بنك الخليج سعيه للمحافظة على الصحة البدنية مع "**تحدي بنك الخليج**" حيث أشرف على تدريب سبعة موظفين لمدة شهر كامل استعدادا **لماراثون بنك الخليج (GB642)**.

قام البنك بإطلاق استبيان الانتماء الوظيفي عبر منصة " Glint " بهدف تجميع الآراء والملاحظات التي يمكنه من خلالها تشكيل استراتيجيات تطوير القياديين وتطوير تجربة الموظف

المشاركة المجتمعية

حرص بنك الخليج هذا العام أيضاً على تدعيم ثقافة الترابط والمشاركة المجتمعية من خلال إجراء مجموعة متنوعة من الفعاليات الاجتماعية، منها **الغبقة السنوية** التي جمعت أكثر من 500 موظف خلال شهر رمضان المبارك، احتفالاً بالقيم والعادات المشتركة.

وأقام البنك مبادرة جديدة هذا العام حيث دعى موظفيه وعائلاتهم إلى **يوم مخصص لأبناء الموظفين لدى المركز العلمي** في ظل بيئة تفاعلية للتشجيع على التعلم المتكامل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) وعلى تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية.

وفي إطار برنامج متطوعي البنك "**سواعد الخليج**"، ساهم الموظفون المتطوعون بحوالي 70 ساعة من الخدمة في قضايا تصب في مصلحة الاستدامة البيئية وإرشاد الشباب.

كما أطلق البنك موسم الفعاليات الرياضية **لاتحاد نادي المصارف للعام 2025 و2026** بمشاركة نشطة في بطولات كرة القدم والبادل والبولينج، والتي تهدف لتعزيز الروح الرياضية والعمل الجماعي.

ولاختتام العام، نظم البنك **الحفل السنوي** الذي يقيمه في نهاية كل عام للاحتفال بإنجازات الموظفين واحتفالاً بتخرج الدفعة الحالية من برنامج تطوير الخريجين "أجيال".

ساهم الموظفون المتطوعون بحوالي 70 ساعة من الخدمة في قضايا تصب في مصلحة الاستدامة البيئية وإرشاد الشباب

كلمة رئيس المدراء الماليين

دراسة وتحليل الإدارة

ديفيد تشالينور

حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 52.4 مليون د.ك، وبلغت ربحية السهم 13 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مقارنة بصافي ربح بلغ 60.2 مليون د.ك وربحية للسهم بلغت 15 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 9 فلس عن السهم الواحد، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال انعقاد الجمعية العامة في 2026.

انخفض الربح التشغيلي قبل الأخذ بإجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 12.2 مليون د.ك مقارنةً بالعام الماضي ويعزى ذلك في المقام الأول للانخفاض في صافي إيرادات الفوائد بمقدار 10.2 مليون د.ك، وزيادة في المصروفات التشغيلية بمقدار 1.7 مليون د.ك. ومع ذلك، تم تعويض تأثير هذا الإنخفاض على صافي الربح جزئياً بانخفاض إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 4.2 مليون د.ك، مما يعني انخفاض صافي الربح بمقدار 7.8 مليون د.ك عن العام السابق.

ارتفع إجمالي القروض والسلف بمقدار 382 مليون د.ك أو ما نسبته 6.7%. وشهد قطاع الشركات نمواً جيداً حيث ارتفع بمقدار 512 مليون د.ك، أو ما نسبته 14.5% في حين انخفض النمو في قطاع الأفراد بمقدار 131 مليون د.ك أو ما نسبته 6.0%.

بلغت نسبة القروض غير المنتظمة للبنك 1.1% في نهاية العام 2025 مسجلةً تحسنًا مقارنةً بنسبة 1.3% التي سجلتها في نهاية العام 2024. ولا يزال البنك يحتفظ بمخصصات وفيرة، مما يعني وجود نسبة تغطية قوية للقروض غير المنتظمة بواقع 370% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات لنهاية عام 2025.

في نهاية العام 2025، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية 256 مليون د.ك مقارنة بمبلغ 166 مليون د.ك من المخصصات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وبالتالي يحتفظ البنك بمخصصات إضافية تبلغ 90 مليون د.ك وتمثل 35% من إجمالي المخصصات.

وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.78% كما في 31 ديسمبر 2025 أي أعلى بنحو 278 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12.0%. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.85% كما في 31 ديسمبر 2025، أي أعلى بنحو 285 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14.0%.

أبرز المؤشرات المالية كما في 31 ديسمبر 2025 (المبلغ بالمليون د.ك باستثناء الأسهم والنسب)

أبرز المؤشرات المالية

بيان الدخل	2025	2024	أفضل / (أسوأ) في 2025 مقابل 2024
صافي إيرادات الفوائد	**146**	156	**(7%)**
الإيرادات من غير الفوائد	**43**	43	**(1%)**
الإيرادات التشغيلية	**189**	199	**(5%)**
المصروفات التشغيلية	**94**	93	**(2%)**
الربح التشغيلي قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة	**95**	107	**(11%)**
المخصصات / خسائر انخفاض القيمة	**39**	44	**10%**
صافي الربح	**52**	60	**(13%)**
ربحية السهم (فلس) – الأساسية والمخففة	**13**	15	**(13%)**
أرباح نقدية للسهم (فلس)*	**9**	10	**(10%)**

* تخضع الأرباح النقدية المقترحة لعام 2025 لموافقة مساهمي الجمعية العامة السنوية **المقرر عقدها في مارس 2026**.

الميزانية العمومية	2025	2024	أفضل / (أسوأ) في 2025 مقابل 2024
إجمالي القروض والسلف	**6,087**	5,706	**7%**
إجمالي الموجودات	**7,700**	7,480	**3%**
إجمالي الودائع	**5,725**	5,601	**2%**
إجمالي حقوق الملكية	**854**	834	**2%**
متوسط سعر السهم اليومي (فلس)*	**342**	293	**17%**

* المصدر: بورصة الكويت

أبرز النسب المالية	2025	2024	أفضل / (أسوأ) في 2025 مقابل 2024
العائد على متوسط حقوق الملكية	**6.3%**	7.4%	**(113 نقطة أساس)**
العائد على متوسط الموجودات	**0.7%**	0.8%	**(12 نقطة أساس)**
صافي هامش الفائدة	**1.9%**	2.1%	**(18 نقطة أساس)**
نسبة القروض غير المنتظمة	**1.1%**	1.3%	**25 نقطة أساس**
المخصصات وخسائر انخفاض القيمة / متوسط إجمالي الموجودات	**0.5%**	0.6%	**7 نقطة أساس**
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	**14.78%**	15.23%	**(44 نقطة أساس)**
نسبة كفاية رأس المال	**16.85%**	17.35%	**(49 نقطة أساس)**

كلمة رئيس المدراء الماليين

فيما يلي التغييرات الرئيسية في صافي الربح من العام 2024 إلى العام 2025 بأكمله (المبلغ بالمليون د.ك.).

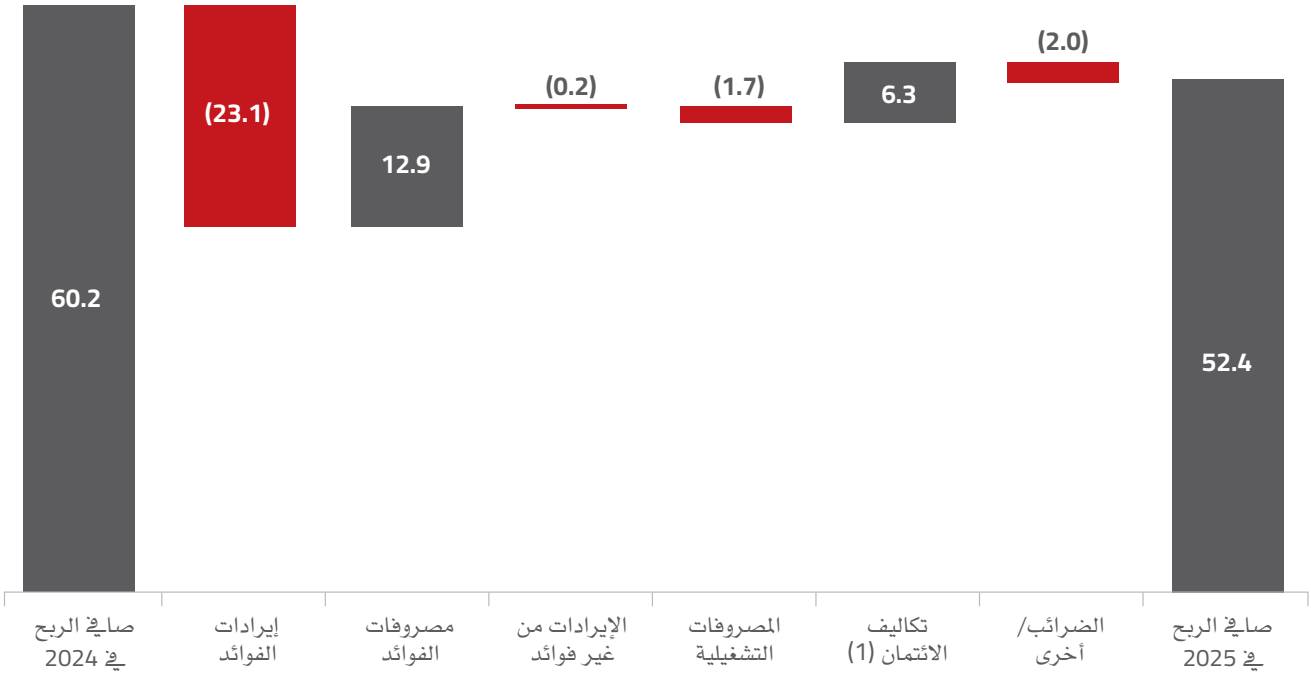

(1) تكاليف الائتمان = المخصصات المحددة + عمليات الشطب في بيان الأرباح والخسائر – عمليات الاسترداد– المخصصات العامة الإضافية المفرج عنها.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)

قام بنك الكويت المركزي باعتماد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2018 وكما في نهاية العام 2025، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية لبنك الخليج 256 مليون د.ك، أي أعلى من متطلبات المعيار بمقدار 90 مليون د.ك.

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة على إجمالي التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	2025 مليون د.ك	2024 مليون د.ك
مخصصات التسهيلات النقدية	**229**	239
مخصصات التسهيلات غير النقدية	**27**	31
إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية (أ)	**256**	270
خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار رقم 9 (ب)	**166**	177
الزيادة في إجمالي المخصصات المقابلة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 (ج=أ–ب)	**90**	94
المخصصات الاضافية كنسبة من إجمالي المخصصات (ج/أ)	**%35**	%35

جودة الأصول

بلغ صافي تكاليف الائتمان 36.2 مليون د.ك لكامل العام 2025 ، أي أقل بمبلغ 6.3 مليون د.ك. أو بنسبة 14.9% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

بلغ إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 39.3 مليون د.ك التي تم تكبدها لكامل العام 2025 ، وهي تمثل 0.52% من متوسط إجمالي الموجودات.

المخصصات / خسائر انخفاض القيمة	2025 مليون د.ك	2024 مليون د.ك	التغيير
المخصصات المحددة	**57.4**	81.2	(23.8)
عمليات الشطب	**1.9**	17.0	(15.1)
إجمالي تكاليف الائتمان	**59.3**	98.2	(38.9)
عمليات الاسترداد	**(10.7)**	(8.3)	2.4
المخصصات العامة الإضافية	**(12.4)**	(47.3)	(34.9)
صافي تكاليف الائتمان	**36.2**	42.5	(6.3)
المخصصات العامة	**3.1**	1.0	2.1
خسائر انخفاض القيمة	**0.0**	(0.1)	0.1
إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة	**39.3**	43.5	(4.2)

صافي تكاليف الائتمان (كنسبة من متوسط إجمالي القروض)	**%0.61**	%0.75
إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة (كنسبة من متوسط إجمالي القروض)	**%0.67**	%0.76
إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة (كنسبة من متوسط إجمالي الموجودات)	**%0.52**	%0.59

البيئة التشغيلية

عام 2025 مفترق طرق على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي والجيوسياسي

في العام 2025، واجه الاقتصاد العالمي مزيجاً من التحديات والفرص، فقد ألقت التوترات التجارية وحالة عدم اليقين السياسي بظلالها على النمو، في حين شكّل التسارع اللافت في الاستثمارات الموجهة للذكاء الاصطناعي عامل توازن قوي وداعم للإنتاجية والإمكانيات الاقتصادية طويلة الأجل. وعكست الأسواق المالية هذه القوى المؤثرة مع ضعف الدولار الأمريكي، والارتفاع الملحوظ في أسعار الذهب، إلى جانب تيسير السياسة النقدية التي اتبعها مجلس الاحتياطي الفيدرالي. كما أدت المخاطر الجيوسياسية، خاصةً في الشرق الأوسط وأوروبا، التي تزامنت مع إقفال مؤسسات الحكومة الأمريكية، إلى زيادة حدة تلقب الأسواق، إلا أن التدخل الدبلوماسي ساعد في الحيلولة دون إطالة مدة الاضطرابات. وبصورة عامة، تميز العام 2025 بالمرونة والصمود وسط حالة عدم اليقين مع تفعيل دور التكنولوجيا والسياسة في رسم المسار المستقبلي.

لمحة عامة على العام 2025 وأبرز الأحداث على الصعيد العالمي

شهد مطلع عام 2025 تراجعاً في حالة التفاؤل العالمي إثر فرض الولايات المتحدة رسوم جمركية جديدة مما أدى إلى رفع القيود التجارية إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود. وبناءً على ذلك، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 2.8% لعام 2025، وفقاً لبيانات آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2025، أي بنسبة أقل عن معدل النمو المسجل في 2024 البالغ 3.3% وكذلك أقل عن التقديرات السابقة للعام نفسه.

ومع تقدم العام، تبين أن الأثر الاقتصادي لهذه الرسوم الجمركية كان أخف وطأة مما يُتوقع في البداية، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها: قيام القطاع الخاص بزيادة الواردات بشكل استباقي في النصف الأول من العام مع سرعة إعادة تنظيم سلاسل التوريد لإعادة توجيه التدفقات التجارية، وإبرام اتفاقيات تجارية بين الولايات المتحدة وعدة دول، بالإضافة إلى عدم التصعيد من قبل الاقتصادات الأخرى، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في المحافظة على انفتاح نظام التجارة العالمي.

وعلاوة على ذلك، شكل الاستثمار في الذكاء الاصطناعي عنصراً فاعلاً في تحقيق التوازن، حيث قُدّر الإنفاق العالمي في هذا المجال بنحو 1.5 تريليون[1] دولار أمريكي، مما حرك الاستثمار في كل من قواعد البيانات، وأجهزة الحوسبة المتقدمة، والبنية التحتية الرقمية. ويشير المحللون إلى أن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي قد يرفع الإنتاجية العالمية ويضيف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لغاية نقطة مئوية كاملة خلال العقد المقبل. وقد أدت هذه التطورات الإيجابية إلى تعديلات طفيفة على توقعات النمو لعام 2025 والتي ارتفعت إلى حوالي 3.2%[2]. ومع ذلك، ورغم هذا التحسن، لا يزال من المتوقع أن يظل النمو العالمي دون مستويات العام السابق.

%3.2

نسبة توقع صندوق النقد الدولي بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي في 2025

1 وفقا لشركة غارتنر إنك، وهي شركة رائدة في مجالات الأعمال والتكنولوجيا.

2 بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي – شهر أكتوبر 2025 .

الرسم البياني: السعر الثابت للناتج المحلي الإجمالي (النسبة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

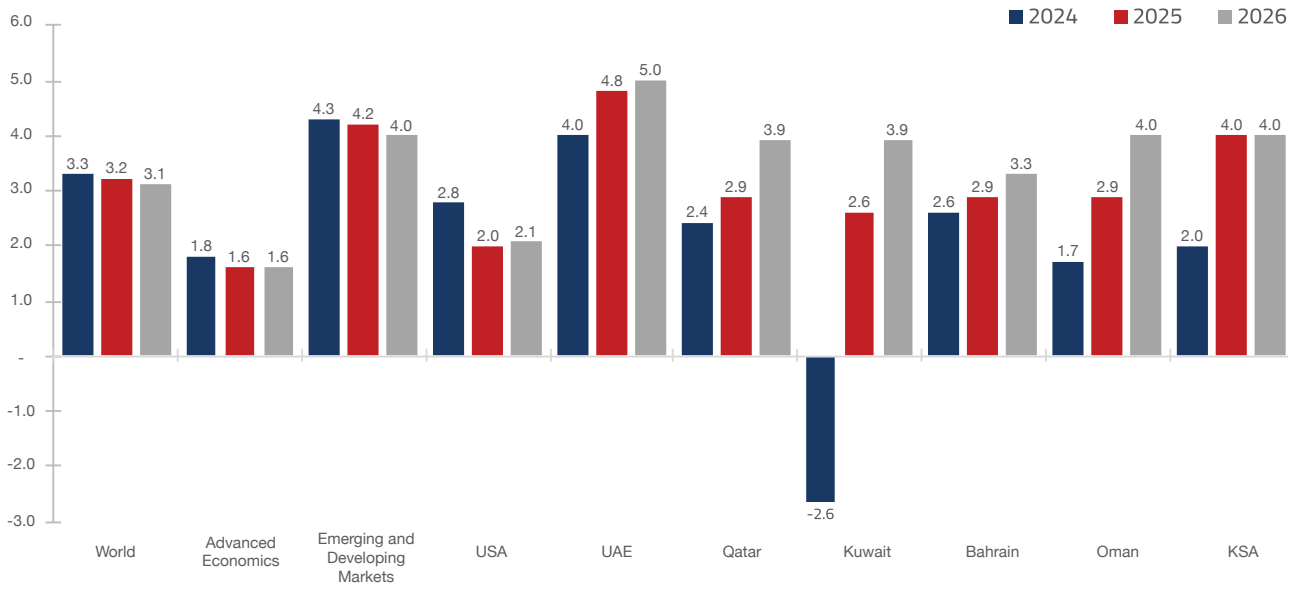

المصدر: بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2025.

الرسم البياني: معدل التضخم السنوي لنهاية الفترة (أسعار المستهلك) (النسبة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

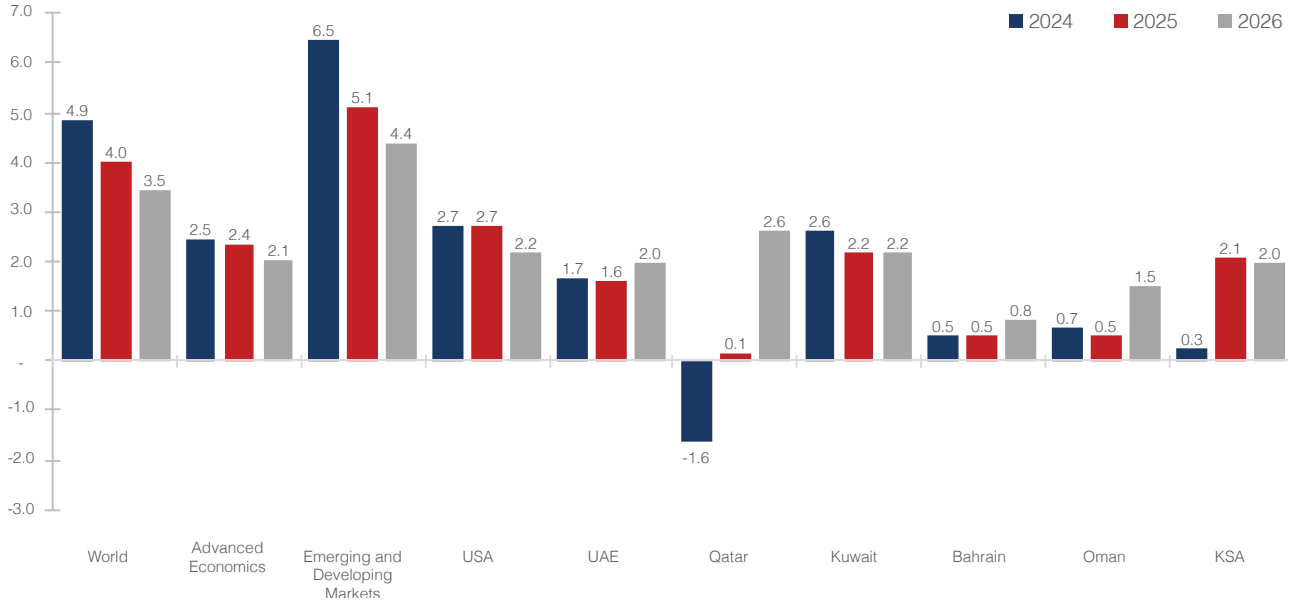

المصدر: بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2025.

في ظل تباطؤ النمو العالمي، تباينت معدلات التضخم بين الدول نتيجة للاختلافات في الأوضاع المالية وفي سرعة وتيرة تطبيع السياسة النقدية. ففي مطلع العام، كانت الأسواق تتوقع توجهاً أكثر تيسيراً للسياسة النقدية، مع إجراء تخفيضات كبيرة ومتكررة في أسعار الفائدة، غير أن إقرار نظام الرسوم الجمركية الصارم في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى تغيير هذه التوقعات، حيث أثبتت القوى المحركة للتضخم أنها أكثر استدامة مما كان متوقعاً لها، وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجةً لذلك، لم يلجأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض أسعار الفائدة إلا ثلاث مرات بإجمالي 75 نقطة أساس في وقت لاحق من العام، مما وصل بمعدل الفائدة إلى نطاق يتراوح بين 3.75% و3.50%.

وقد انعكس هذا التوجه الأكثر حذراً في التيسير النقدي على الاقتصادات العالمية الكبرى بشكل عام ، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة الأساسية بمعدلات مماثلة أو إلى مستويات أدنى بقليل في بعض الحالات. وفي الكويت، على سبيل المثال، قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم بمقدار 50 نقطة أساس في العام 2025، ليصل إلى 3.50%.

الرسم البياني: مسار أسعار الفائدة الاساسية (%)

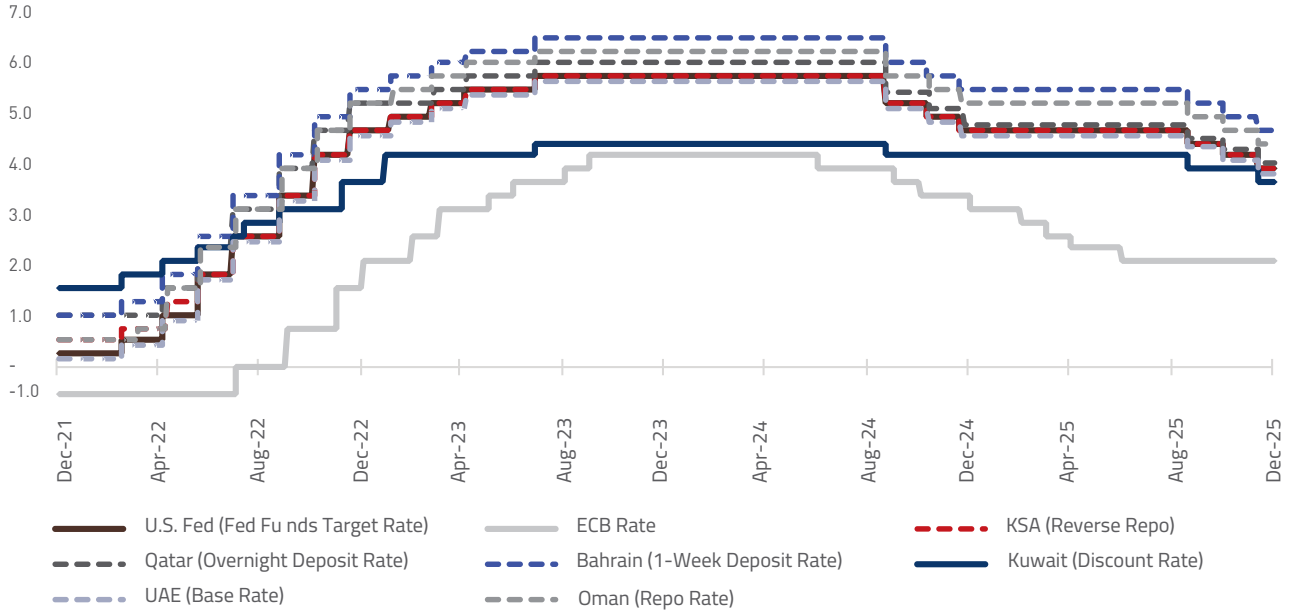

المصدر: بلومبيرغ

في المقابل، انعكست هذه التطورات بقوة على الأسواق المالية حيث شهد الدولار الأمريكي تراجعاً ملحوظاً أمام سلة من العملات الرئيسية، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 9.4% في عام 2025 وفق مؤشر الدولار الأمريكي (DXY). كما ساهمت المخاوف المستمرة بشأن عجز الموازنات وتصاعد التوترات التجارية وعدم توافق السياسات في المزيد من الضغط على ثقة السوق. وقد أدى ضعف الدولار إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية بما في ذلك الذهب والمعادن الثمينة الأخرى حيث ارتفع سعر الذهب إلى مستويات قياسية بلغت 4,533 دولاراً للأونصة، مسجلاً زيادة بنسبة 64.6% في عام 2025. وقد عكس هذا الأداء اللافت القيمة المستدامة للذهب كملاذ آمن في ظل تصاعد مخاطر تقلبات العملات واستمرارية التضخم، كما ساهم في تفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي في بيئة عالمية تتسم بالتقلب المتزايد. وفي الوقت ذاته، ساهم ضعف الدولار في تراجع معدلات التضخم في منطقة اليورو والأسواق الناشئة إلى ما دون المستويات المستهدفة، مما دفع البنوك المركزية المعنية إلى خفض أسعار الفائدة لعدة مرات. وقد ساعدت هذه التطورات في دعم المكاسب في أسواق الأسهم العالمية عبر تعزيز عوائد الأسهم غير الأمريكية المقومة بالدولار الأمريكي، حيث سجلت أسهم الأسواق الناشئة أفضل أداء سنوي لها منذ عام 2017، مما ساهم في تحسين ثقة المتعاملين في الأسواق العالمية.

الرسم البياني: أداء العملات خلال 2025

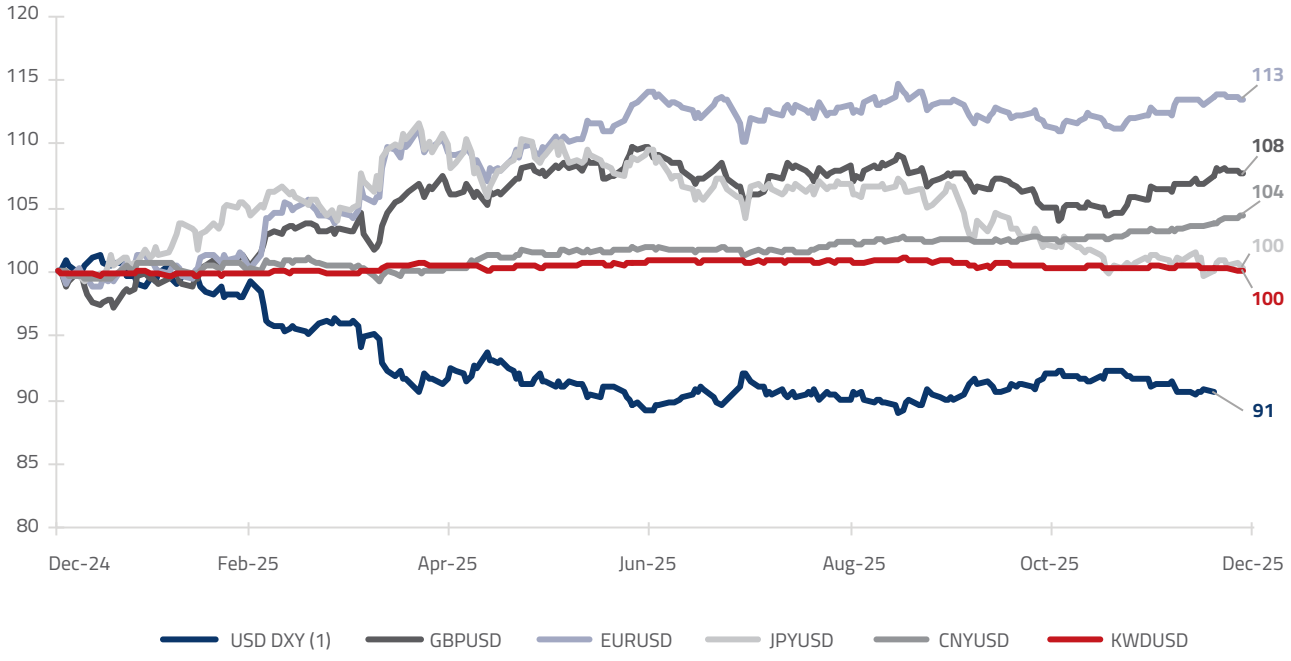

المصدر: بلومبرغ. ملاحظة (1): مؤشر الدولار الأمريكي (DXY) هو مؤشر لقياس قيمة الدولار الأمريكي مقابل سلة مكونة من ست عملات رئيسية.

الرسم البياني: أداء مؤشرات MSCI خلال 2025

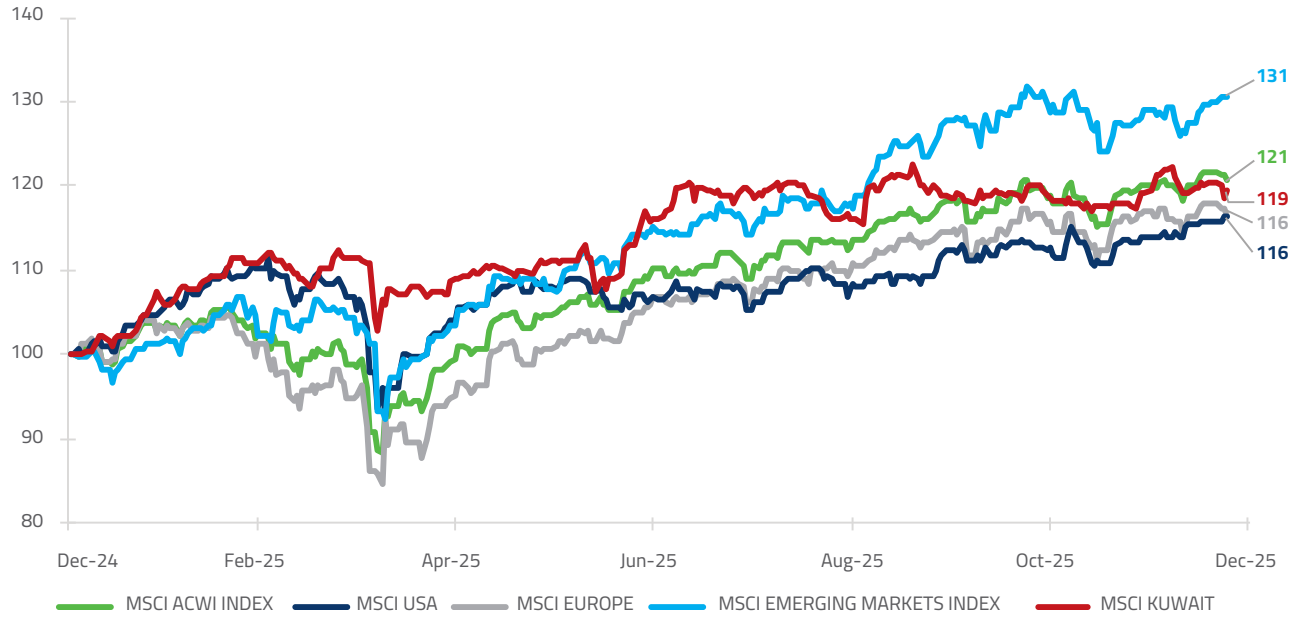

المصدر :بلومبيرغ.

أكدت أحداث العام 2025 على الأهمية البالغة للقوى الهيكلية في صياغة نتائج الأسواق، فبينما كانت الرسوم الجمركية وعدم التوازن المالي والتوترات الجيوسياسية عوامل محفزة للتقلبات الدورية، جاءت السياسة النقدية الميسرة والتدفقات القوية لرؤوس الأموال الموجهة نحو القطاعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لتشكل ركيزة للاستقرار. كما إن إعادة ضبط العملات، والمستويات القياسية لأسعار الذهب ، ومرونة أسواق الأسهم قد عكست توازناً بين عوامل تخفيف المخاطر والسعي لتحقيق النمو في ظل بيئة اقتصادية كلية غير مستقرة.

وبالتطلع إلى المستقبل، ستكون النتائج الاقتصادية مرهونة بانضباط السياسيات وانتشار التكنولوجيا وفاعلية احتواء المخاطر الجيوسياسية، علماً أنه يتعين على صانعي السياسات تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية ودعم النمو. كما يتعين على البنوك المركزية الحفاظ على اليقظة والمرونة في الوقت نفسه، علماً أن مواصلة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، إلى جانب تطوير القوى العاملة، سيكون ضرورة أساسية للحفاظ على مكاسب الإنتاجية لأن الدول التي تنجح في مواءمة سياساتها مع الابتكارات ستكون أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية وتحقيق النمو المستدام.

الأحداث الجيوسياسية الرئيسية

شهد عام 2025 استمرار حالة الانقسام الجيوسياسي، مدفوعاً بالنزاعات في الشرق الأوسط والحرب في أوروبا الشرقية والتوترات المتصاعدة في آسيا، إلى جانب المزيد من التغييرات الجوهرية في السياسات التجارية العالمية، و جميعها أسهمت في تشكيل الديناميكيات الدولية. علاوةً على ذلك، يتوقع أن تسهم جهود دبلوماسية حثيثة على احتواء الصراعات الكبرى في الشرق الأوسط في التخفيف جزئياً من حدة التوترات الإقليمية.

وفي المقابل، استمر النزاع في أوروبا الشرقية بوتيرة أقل حدة، مما ساهم في استمرار حالة عدم اليقين في أوروبا وسرّع من الاستغناء عن مصادر الطاقة، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب العالمي على النفط والغاز من دول مجلس التعاون الخليجي.

> شهد عام 2025 استمرار حالة الانقسام الجيوسياسي، إلى جانب المزيد من التغييرات الجوهرية في السياسات التجارية العالمية، و جميعها أسهمت في تشكيل الديناميكيات الدولية

البيئة التشغيلية

وبالتوازي مع ذلك، واجه الاقتصاد الاسيوي ضغوطاً اقتصادية وجيوسياسية مزدوجة، تمثلت في تباطؤ معدلات النمو، وضرورة إجراء إصلاحات هيكلية، واستمرار التوترات التجارية مع أطراف رئيسية معنية، وهو الأمر الذي أدى إلى تخفيف الطلب العالمي على الطاقة وتراجع تدفقات التجارة الدولية. وعلى الصعيد الأمريكي.

وبشكل عام، ساهمت هذه التطورات الجيوسياسية مجتمعة في إعادة تشكيل الأسواق الإقليمية، مما أدى إلى تذبذب أسعار الطاقة والتأثير على مسارات التجارة العالمية. كما أكدت هذه الظروف لدول المنطقة ودولة الكويت بشكل خاص على الأهمية الاستراتيجية لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط الخام، وذلك للحد من المخاطر الاقتصادية المرتبطة به وضمان الاستقرار المالي المستقبلي.

اقتصاد الكويت 2025

في العام 2025، واصلت دولة الكويت سعيها الحثيث لتنفيذ حزمة من الإصلاحات المختلفة تهدف إلى الموازنة بين الحداثة والتنوع الاقتصادي وتطبيق الإصلاحات التنموية التي طال انتظارها. وفي إطار «رؤية الكويت 2035» ظل التقدم مرتكزاً على تقليل الاعتماد على العائدات الهيدروكربونية عبر تحفيز القطاعات غير النفطية كالخدمات المالية، واللوجستيات، والبنية التحتية الرقمية، والاستثمارات، وذلك بقيادة القطاع الخاص. ومن أبرز العوامل التي دعمت هذه المساعي كان التحسن التدريجي في البيئة الرقابية، وزيادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وتجدد النشاط في مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الهادفة لتسريع إمكانية تجميع رؤوس الأموال وخلق فرص العمل.

وقد ركزت الحكومة على عدة مجالات رئيسية:

1. تسريع عجلة الإصلاحات: شملت الإصلاحات زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحسين كفاءة عمليات التوريد، ورفع مستوى أداء الجهات العامة، وخلال هذا العام، قامت الحكومة بتطبيق قانون الدين العام معتمدةً حداً أدنى لضريبة تكميلية محلية بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات، وألغت السقف المفروض منذ فترة طويلة على رسوم الخدمات العامة، كما وضعت اللمسات النهائية على قانون التمويل السكني الذي طال انتظاره ولم يتم إقراره بعد.
2. مشاريع البنية التحتية الكبرى: شهد العام 2025 تسارعاً في وتيرة تنفيذ أنشطة استثمارية ذات رؤوس أموال ضخمة خاصةً في قطاعات النقل والطاقة والإسكان. وقد حظي قطاع الإسكان باهتمام خاص بعد العوائق الكبيرة التي طالته حيث تجاوز عدد الطلبات المعلّقة 100,000 طلب مع فترات مطولة من الانتظار. ولمعالجة هذه التحديات، تعتمد الحكومة بشكل متزايد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعاون الحكومي لتنفيذ المشاريع في مواعيدها، بما يدعم النمو الاقتصادي للدولة مع الحفاظ على الاستدامة المالية.

وفي هذا السياق، يشهد الاقتصاد الكويتي تعافياً تدريجياً، مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط وزيادة النشاط في القطاعات غير النفطية علماً أن تحسن الثقة في قطاع الأعمال وازدياد الاستثمارات ساهما في هذا التعافي في وقت بدأت فيه السياسة النقدية الميّسرة بدعم النمو. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن يتحسن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من تراجع بنسبة 2.6% في 2024 إلى نمو إيجابي بنسبة 2.6%[3] في 2025.

تسريع عجلة الإصلاحات شملت الإصلاحات زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، وترشيد الإنفاق الحكومي،وتحسن كفاءة عمليات التوريد، ورفع مستوى أداء الجهات العامة

شهد العام 2025 تسارعاً في وتيرة تنفيذ أنشطة استثمارية ذات رؤوس أموال ضخمة خاصةً في قطاعات النقل والطاقة والإسكان

3 بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي- أكتوبر 2025.

كما بدأ تأثير التيسير النقدي ينعكس بشكل متزايد على النشاط المحلي، فمع خفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس خلال عام 2025، وتوقعات بمزيد من التيسير في عام 2026، أصبحت القروض المقدمة للشركات هي المحرك الرئيسي للتوسع الائتماني المحلي بعد أن سجلت نمواً بنسبة 7.6%[4] في نهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 4.1% في العام 2024. كما ساهم انخفاض كلفة الاقتراض في دعم النشاط العقاري الذي وصل في 2025 إلى أعلى مستوياته منذ 11 عاماً. وقد شكل النشاط العقاري عاملاً أساسياً في تنمية وتدعيم القروض المقدمة للشركات المحلية، حيث ارتفع إجمالي قيمة الصفقات العقارية بنسبة 24.2%[5] بنهاية ديسمبر 2025، وذلك مقارنة بتراجع قدره 20.7% خلال العام 2024 بأكمله.

وفي الوقت ذاته، حافظت وتيرة ترسية المشاريع على قوتها خلال العام الحالي، متجاوزةً بذلك أعلى مستوى لها في عام 2024، حيث بلغت القيمة الاجمالية للعقود التي تمت ترسيتها حوالي 3.2[6] مليار دينار كويتي بنمو قدره 16% في عام 2025. ويعكس هذا الأداء القوي التزام الحكومة بتعزيز القدرة الإنتاجية في قطاعي النفط والطاقة، بالتوازي مع وجود حزمة ضخمة من مشاريع البنية التحتية قيد التنفيذ، والتي تشمل المدن الإسكانية الجديدة، وشبكات الطرق، وتوسعة مرافق الكهرباء والمياه.

ولكن في المقابل، شهد الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص حالة من الركود طوال العام نتيجة التأخر في اتخاذ إجراءات التيسير النقدي، وعليه، لم تنمو محفظة التسهيلات الشخصية في النظام المصرفي إلا بنسبة 3.7% بنهاية ديسمبر 2025، مقارنة بنمو محدود في عام 2024 بلغ 3.0%. وبالمثل، انخفضت قيمة العمليات على البطاقات الائتمانية بنسبة 4.1% خلال عام 2025 بأكمله، مقارنة بزيادة 4.1% خلال العام 2024 بأكمله مما يدل على ضعف مستويات الإنفاق الاستهلاكي. ومع ذلك، بدأ الإقراض الشخصي يشهد تحسناً في النصف الأخير من العام، مدعوماً بقرارات خفض سعر الخصم الذي طُبق من شهر سبتمبر فصاعداً.

ومن أبرز التطورات خلال العام كان إقرار قانون الدين العام الذي استعادت الكويت بموجبه القدرة على دخول أسواق الدين والحصول على التمويل. وقد حدد القانون سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كويتي، مع السماح بآجال استحقاق تصل إلى 50 عاماً، بمبالغ وآجال زمنية متنوعة تشمل الإصدارات المحلية والدولية على حد سواء. وخلال العام، بلغ حجم الإصدارات السيادية المحلية 2.0 مليار دينار كويتي، في حين وصلت قيمة الإصدارات السيادية الدولية إلى 11.25 مليار دولار أمريكي. وتهدف هذه الإصدارات بشكل رئيسي إلى تمويل جزء من المشاريع التنموية وتغطية العجز المالي وتنشيط سوق الدين المحلي من خلال إنشاء منحنى عائد مرجعي بالدينار الكويتي، بالإضافة إلى تحسين إدارة السيولة داخل القطاع المصرفي.

هذا، ولا يزال الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل كبير على تقلبات سوق النفط فأي تغيير في أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على الإيرادات العامة وموازنة الدولة. وفي 2025، استمرت أسعار النفط بالتراجع مقارنة بالأعوام السابقة نتيجةً لارتفاع العرض على النفط من الدول غير الأعضاء في «أوبك+» وضعف الطلب خاصة من الصين، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي العام. وقد أغلق خام برنت تداولات العام عند 60.9[7] دولاراً للبرميل، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 18.5% خلال 2025، وبنسبة 10.8% دون متوسط السعر السنوي البالغ 68.2$ دولاراً للبرميل. ولتدارك هذه الآثار، تواصل الحكومة الكويتية مساعيها لتعزيز الإيرادات غير النفطية والتي انعكست بشكل جيد في الحساب الختامي للدولة في السنة المالية الأخيرة، مما يعد تطوراً إيجابياً داعماً لاستقرار الاقتصاد.

حافظت وتيرة ترسية المشاريع على قوتها خلال العام الحالي، متجاوزةً بذلك أعلى مستوى لها في عام 2024، حيث بلغت القيمة الاجمالية للعقود التي تمت ترسيتها حوالي 3.2 مليار دينار كويتي

ومن أبرز التطورات خلال العام كان إقرار قانون الدين العام الذي استعادت الكويت بموجبه القدرة على دخول أسواق الدين والحصول على التمويل.

4 الإحصاءات الشهرية لبنك الكويت المركزي.
5 وزارة العدل الكويتية – المبيعات الشهرية لإدارة التسجيل العقاري.
6 مشاريع ميد، أبحاث شركة كامكو للاستثمار، البحوث الاقتصادية لبنك الكويت الوطني.
7 بلومبرغ.

البيئة التشغيلية

التصنيفات السيادية الائتمانية لدولة الكويت

لانزال التصنيفات الائتمانية السيادية للكويت من بين الأعلى في المنطقة وعند مستويات مماثلة للدول الأخرى ذات التصنيف المرتفع عالمياً، وتعكس هذه التصنيفات سلامة الإدارة المالية للدولة، وضخامة الأصول الحكومية، وانخفاض مستوى الدين العام.

وبناءً على ذلك، قامت وكالة «ستاندرد آند بورز جلوبال» برفع التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للكويت للعملة الأجنبية إلى AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما ثبتت وكالة «فيتش» التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد طويل الأجل بالعملة الأجنبية عند AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة. وكذلك قامت وكالة «موديز لخدمات المستثمرين» بتثبيت تصنيفها الائتماني السيادي للكويت عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

قامت وكالة «ستاندرد آند بورز جلوبال» برفع التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للكويت للعملة الأجنبية إلى AA - مع نظرة مستقبلية مستقرة

الموازنة العامة لدولة الكويت

أظهر الحساب الختامي لميزانية دولة الكويت للسنة المالية 2024/2025، عجزاً فعلياً قدره 1.05[8] مليار دينار كويتي للعام بأكمله، مما يمثل تحسناً ملحوظاً عند مقارنته بالعجز المسجل في السنة المالية السابقة 2023/2024 والبالغ 1.56 مليار دينار كويتي، كما يُعتبر هذا العجز الفعلي أقل بكثير من العجز المتوقع في الموازنة والبالغ 5.6 مليار دينار كويتي. ويعزى هذا الأداء الذي جاء أفضل من المتوقع إلى تشديد الرقابة على الإنفاق، وتجاوز أسعار النفط تقديرات الموازنة، وتحسن تكاليف الإنتاج النفطي، بالإضافة إلى ارتفاع جيد في الإيرادات غير النفطية.

وقد بلغ إجمالي الإيرادات 22.06 مليار دينار كويتي، متراجعاً عن السنة السابقة بنسبة 6.7%، ويُعزى بشكل أساسي لانخفاض الإيرادات النفطية التي تشكل نحو 88% من إجمالي الدخل، حيث انخفضت بنسبة 10.8% نتيجة انخفاض متوسط سعر بيع النفط الخام إلى 79.6 دولاراً للبرميل، مقارنة بـ 84 دولاراً في السنة المالية السابقة.

وفي المقابل، سجلت الإيرادات غير النفطية أداءً لافتاً حيث نمت بنسبة 28% مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 2.7 مليار دينار كويتي مدعومة بتحصيل الضرائب والرسوم وإيرادات السلع والخدمات، تماشياً مع الجهود الحكومية لتنويع مصادر الدخل من خلال الإصلاحات المالية والهيكلية.

وعلى صعيد الإنفاق، انخفض الإجمالي بنسبة 8.3% عن العام السابق ليصل إلى 23.1 مليار دينار كويتي. وشمل هذا التراجع كافة البنود الرئيسية حيث انخفضت المصروفات الجارية بما في ذلك الرواتب والأجور بنسبة 1.8%، وتراجعت مخصصات الدعم الحكومي بنسبة 21.7%. كما انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 18.7% ليصل إلى 1.52 مليار دينار كويتي، مما يعكس استمرار ضعف الإنفاق من الميزانية المخصصة حيث بلغت نسبة الصرف الفعلي نحو 66% من مخصص الإنفاق الرأسمالي.

ووفقاً للميزانية الأولية للسنة المالية 2025/2026 يتوقع اتساع العجز لغاية 6.3 مليار دينار كويتي، مدفوعاً بارتفاع مخصص المصروفات وافتراض سعر متحفظ للنفط عند 68 دولاراً للبرميل. أما سعر النفط الذي يمثل نقطة التعادل المالي لميزانية الكويت البالغ 90.5 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 83.1 دولار في الحساب الختامي للسنة المالية 2024/2025، فهو يؤكد التأثير المستمر لتقلبات أسعار النفط على المالية العامة ويسلط الضوء على أهمية سرعة التحرك في تطبيق الإصلاحات من ناحية تعزيز الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق.

أظهر الحساب الختامي لميزانية دولة الكويت للسنة المالية 2025 / 2024 ، عجزاً فعلياً قدره 1.05 مليار دينار كويتي ، كما يُعتبر هذا العجز الفعلي أقل بكثير من العجز المتوقع في الموازنة والبالغ 5.6 مليار دينار كويتي

8 وزارة المالية الكويتية.

القطاع المصرفي في دولة الكويت

ازدادت المحافظ الائتمانية المجمعة للبنوك بنسبة 11.5% بنهاية ديسمبر 2025

يعكس الأداء القوي للبنوك الكويتية خلال العامين الماضيين متانة الأسس التي يقوم عليها القطاع وقدرته على التكيف مع بيئة تشغيلية معقدة حيث لم يكن العام 2025 استثناءً من ذلك. وتبرز أهمية هذه القوة عند الأخذ بالتحديات التي شهدها العام والتي شملت اشتداد التوترات الجيوسياسية الإقليمية وتطبيق ضريبة الحد الأدنى على الشركات (التي طالت البنوك الكويتية متعددة الجنسيات)، إضافة إلى الضغط الجزئي على هوامش الربحية نتيجةً لانخفاض سعر الفائدة نسبياً في النصف الأخير من العام.

وعلى الرغم من هذه التحديات، ازدادت المحافظ الائتمانية المجمعة للبنوك بنسبة 11.5%[9] بنهاية ديسمبر 2025. وكان المحرك الرئيسي لهذا النمو هو الإقراض لغير المقيمين الذي ارتفع بنسبة 36.1% في نفس الفترة، لا سيما في قطاع الشركات، بالتزامن مع ازدياد مشاركة البنوك في ترتيبات القروض المشتركة على المستوى الإقليمي.

أما الائتمان المحلي، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً بعد بداية بطيئة، محققاً نمواً بنسبة 7.6% بنهاية ديسمبر 2025، مدفوعاً بنمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات المحلية بنسبة 7.6%. وفي المقابل، ظل نمو التسهيلات الشخصية المحلية محدوداً عند 3.7%، مع تركز معظم هذا النمو في النصف الثاني من العام وفقاً لبيانات بنك الكويت المركزي.

وبالنسبة لنمو القروض على مستوى القطاع كما في نهاية ديسمبر 2025، تصدّر قائمة النمو الإقراض بين البنوك حيث ارتفع بشكل كبير إلى 58.5%، يليه الإقراض الممنوح للمؤسسات المالية الأخرى بنسبة 23.5%، ومن ثم نمو الإقراض الممنوح للخدمات الأخرى بنسبة 23.4%، والقروض الموجهة لشراء أوراق مالية بنسبة 27.3%، وأخيراً التمويل الممنوح للقطاع العقاري الذي سجل نمواً أكثر تواضعاً عند 5.4%.

الرسم البياني: لمحة عامة على القطاع المصرفي في دولة الكويت

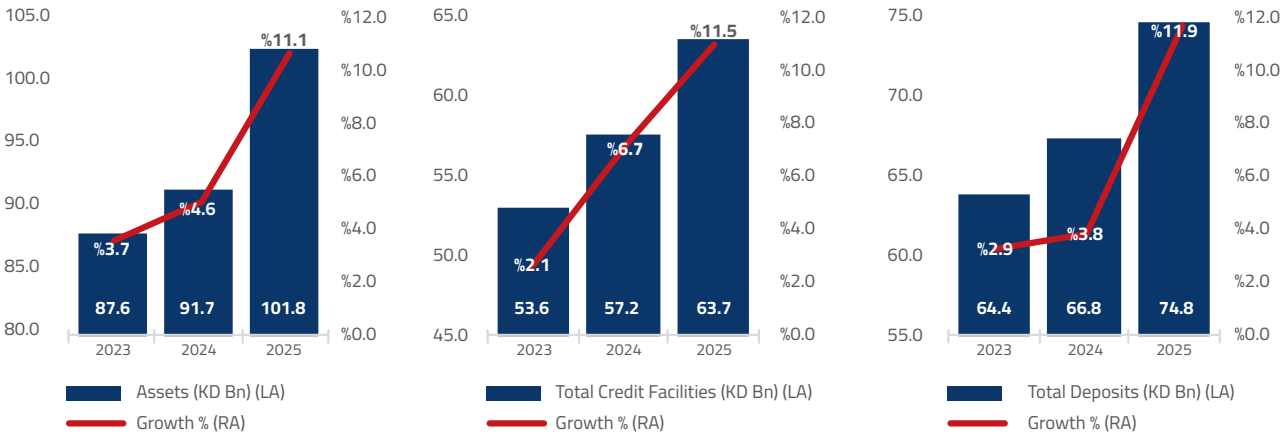

المصدر: بنك الكويت المركزي

حافظ القطاع المصرفي الكويتي على متانته في عام 2025، حيث ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنوك الكويتية بنسبة 8.9% على أساس سنوي، بينما سجل صافي الربح الإجمالي نمواً طفيفاً بنسبة 0.5% خلال الفترة نفسها، وحافظت البنوك على مستويات رسملة جيدة، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 18.1%[10] في الربع الثالث من عام 2025. كما اقتربت جودة الأصول من أدنى مستوياتها الدورية، حيث بلغت نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 1.6% كما في الربع الثالث من عام 2025.

9 الإحصاءات الشهرية لبنك الكويت المركزي.
10 الإحصاءات الفصلية لبنك الكويت المركزي.

البيئة التشغيلية

أداء سوق الاسهم

حقق سوق الأسهم الكويتي أداءً إستثنائيا خلال عام 2025، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 21.0%[11] في 2025. وجاء هذا التقدم مدفوعاً بتطورات كبرى في البنية التشغيلية والتنظيمية لأسواق المال في دولة الكويت، إلى جانب الارتفاع الملحوظ في نشاط السوق، حيث شهد التداول تحسناً كبيراً إذ ارتفع متوسط حجم التداول اليومي بنسبة 71.3% فيما ارتفع متوسط قيمة التداول اليومي بنسبة 80.0% في 2025.

وعند مقارنة أداء السوق الكويتي بالأسواق العالمية، نجد أن الكويت قد جاءت في أعلى المراتب على المؤشرات العالمية في العام 2025، فقد سجّل مؤشر العالمي لمورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) مكاسباً بلغت 20.6%[12] في حين ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة (EM) بنسبة 30.6%، وزاد مؤشر MSCI لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة متواضعة بلغت 1.6%. وبالمقارنة، حقق مؤشر MSCI الكويت مكاسب بنسبة 19.3%، ما يبرز الأداء النسبي القوي للسوق الكويتي.

> أداء السوق الكويتي جاء في أعلى المراتب على المؤشرات العالمية في العام 2025

وقد بلغت القيمة السوقية لمؤشر السوق العام 53.2 مليار[13] دينار كويتي بنهاية ديسمبر 2025، مسجلة زيادة عن العام السابق قدرها 22.1% علماً أن القطاع المصرفي هو المحرك الرئيسي لهذه الزيادة حيث استحوذ على 61% من إجمالي القيمة السوقية، أي ما يعادل 32.4 مليار دينار كويتي. وكانت البنوك الكويتية في صدارة العوامل المحركة لهذا الأداء القوي للسوق في العام 2025، مدعومةً بالأساسيات المتينة للقطاع واحتماليات حدوث عمليات اندماج. وتأكيداً لهذا الانتعاش، ارتفع مؤشر البنوك الكويتية بنسبة 19.9% في 2025، مسجلاً تسارعاً ملحوظاً مقارنة بنمو نسبته 9.9% في العام 2024.

النظرة المستقبلية لعام 2026

تبدو النظرة المستقبلية للاقتصاد الكويتي لعام 2026 واعدة، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.9%[14] وذلك بفضل عدة عوامل مساهمة رئيسية أبرزها: إحتمالية التراجع عن سياسة تخفيض إنتاج النفط ضمن تحالف أوبك+، وتعافي القدرة الشرائية والاستهلاك بدعم من إجراءات التيسير النقدي، وإعادة تنشيط مشاريع البنية التحتية الكبرى. كما إن مستويات الدين العام للدولة التي تعتبر منخفضة للغاية بحسب المعايير الدولية، إلى جانب الجودة الاستثنائية للائتمان هي من العوامل الهامة التي ستسهم في تعزيز الآفاق الاقتصادية للبلاد.

> يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً في الناتج المحلي الكويتي الإجمالي بنسبة 3.9% لعام 2026

ومع ذلك، لا يزال الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية يشكل تحدياً طالما تبقى أسعار النفط متقلبة ومتأثرة بشكل مباشر بالأحداث الجيوسياسية وتباطؤ النمو العالمي – خاصة لدى الدول الكبرى التي تشكل شراكات تجارية مع الكويت – الأمر الذي قد يفرض قيوداً على الوضع المالي للدولة.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فإن النظرة المستقبلية تظل إيجابية، حيث من المتوقع أن يزداد نمو الائتمان قوةً، مدعوماً بالتقدم المستمر في تنفيذ المشاريع والسياسة النقدية التيسيرية وكذلك بمؤشرات جودة الأصول المستقرة بشكل عام، علماً أن أي تخفيض جديد في سعر الفائدة مع الدخول في العام 2026 من شأنه أن يحفز نشاط الإقراض ويساهم في تقليل أعباء الديون على المقترضين.

وعلى الرغم من استمرار التحديات، فإن دولة الكويت في موقع متقدم حالياً يمكّنها من توظيف نقاط قوتها لاحتواء المخاطر المحتملة بكل كفاءة وفاعلية بما يمهد الطريق نحو اقتصاد أكثر مرونة وتنوعاً واستدامة.

11 بورصة الكويت – بوابة خدمة البيانات.
12 بلومبرغ.
13 بورصة الكويت – ملخص السوق وفقاً للتقرير الشهري للشركة.
14 بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي - أكتوبر 2025 .

تقرير الإدارة

شـهد العـام 2025 فترة متجـددة مـن النشـاط الاقتصـادي فـي الكويـت، مدفوعـاً بالدعـم الحكومـي لتسريـع عجلـة المشـاريع التنمويـة الـكبرى، وتـحسن ثقـة المسـتثمرين بالسـوق الكـويتي، وكذلـك إحـراز التقـدم فـي أبـرز الإصلاحـات التشريعيـة المرتبطـة بقانـون الديـن العـام وقانـون الرهـن العقـاري الإسـكاني. وعلى ضـوء تـحسن الوضـع الاقتصـادي الـكلي، نجـح بنـك الخليـج وسـط المنافسـة المسـتمرة في القطـاع المصرفي في تحقيق أهدافـه الماليـة والاستراتيجيـة وتعزيـز نمـو محفظـة الأصـول عاليـة الجودة لديـه، مـع تمكنـه مـن المحافظـة على أسـلوبه الحـذر القائـم على قـدرة البنـك لتحمـل المخاطـر.

الخدمات المصرفية للشركات

تعزيز النمو وريادة السوق

تمكنـت إدارة الخدمـات المصرفيـة للشـركات لـدى البنـك مـن تعزيـز موقعهـا في السـوق مـن خلال زيـادة مسـتوى التفاعـل مـع العـملاء، وجـذب حسـابات شـركات حديثـة التعامـل مـع البنـوك، وكذلـك التوسـع المـدروس في قطاعـات أساسـية. وعلى الرغـم مـن تضييـق العوائـد في السـوق وقـوة المنافسـة علـى سـعر الإقـراض، إلا أن المجموعـة تمكنـت مـن تنميـة محفظـة الأصـول مـن خلال اتبـاع أسـلوب انتقائـي في منـح القـروض، والتنويـع بين القطاعـات، والتركيـز المسـتمر علـى العوائـد المجزيـة المعدلـة بالمخاطـر، علماً أن هـذا النمـو يعـزز مـن دور بنـك الخليـج كشـريك مصـرفي مفضـل للشـركات المحليـة والعالميـة الرائـدة في الكويـت.

تمكنت إدارة الخدمات المصرفية للشركات لدى البنك من تعزيز موقعها في السوق من خلال زيادة مستوى التفاعل مع العملاء، وجذب حسابات شركات حديثة التعامل مع البنوك، وكذلك التوسع المدروس في قطاعات أساسية

التركيز على التمويل الأخضر والمستدام

بعـد الانتهـاء مـن وضـع الإطـار الخـاص بالاسـتدامة البيئيـة والاجتماعيـة والحوكمـة لبنـك الخليـج، حققـت إدارة الخدمـات المصرفيـة للشـركات تقدمـاً كبيـراً في دمـج مبـادئ الاسـتدامة في اسـتراتيجيتها التمويليـة. ومـن الإنجـازات الرئيسـية في العـام 2025 كان تعزيـز برامـج التمويـل الأخضـر، خاصـة تركيـب الألـواح الشمسـية في المناطـق السـكنية التـي تمـت ضمـن مشـاريع المؤسسـة العامـة للرعايـة السـكنية.

ومثـل هـذه المبـادرات تدعـم الأهـداف البيئيـة للكويـت علـى المسـتوى الأوسـع وتضـع بنـك الخليـج في موقـع الداعـم الرائـد في مجـال التنميـة المسـتدامة وتبنـي مشـاريع الطاقـة المتجـددة في السـوق المحلـي.

حققت إدارة الخدمات المصرفية للشركات تقدماً كبيراً في دمج مبادئ الاستدامة في استراتيجيتها التمويلية

التطور الرقمي وتعزيز تجربة العملاء

بالبناء على التحول الرقمي في الخدمات المصرفية الأساسية الذي تم إنجازه في العام 2024، تمكنت الخدمات المصرفية للشركات من تعزيز قدراتها الرقمية طوال العام 2025.

أما أبرز التطورات فكانت:

- ضم عدد أكبر من العملاء من قطاع الشركات في خدمة «سويفت للشركات» لتسهيل عملية الربط والدفع الآمن للعمليات المالية الدولية.
- إطلاق خدمة «من مضيف إلى مضيف» (H2H)، التي تسمح للعملاء بربط أنظمة تخطيط موارد المؤسسة الخاصة بهم مباشرة بأنظمة بنك الخليج مما يعزز عملية الأتمتة بشكل أكبر، وتبادل المعلومات والبيانات في الوقت الآني، إضافةً إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية للشركات التي تقوم بإجراء أعداد كبيرة من المعاملات المالية.
- مواصلة تطوير أدوات تمويل التجارة الرقمية ولوحات عرض المعلومات الفورية، وإجراءات العمل المرتبطة باستقطاب العملاء.

وتؤكد هذه التطورات الرقمية السعي المستمر لبنك الخليج لتقديم تجربة مصرفية سلسة وسريعة تتماشى مع أعلى مستويات التكنولوجيا الحديثة.

إدارة الخدمات المصرفية الشخصية

تطوير المنتجات والعروض للعملاء

في العام 2025، أدخلت إدارة الخدمات المصرفية الشخصية عدة تحسينات على منتجات البنك بهدف إثراء خيارات العملاء وتسهيل التعامل المصرفي لهم، فقامت بضم بطاقة red plus مسبقة الدفع إلى برنامج مكافآت الخليج، مما يتيح للعملاء الجدد الحصول على 5,000 نقطة ترحيبية يمكنهم استبدالها عبر المتجر الإلكتروني للبنك، أو تحويلها إلى قسائم شراء إلكترونية لاستخدامها لدى المحلات التجارية المشاركة، أو استردادها بشكل نقدي. وهذه الخطوة تسهم في ربط ميزة البطاقات مسبقة الدفع بمنصة مكافآت برامج الولاء وترفع من مستوى تفاعل العملاء بجميع شرائحهم.

كما يواصل البنك دعم عملائه من خلال منتج حساب الراتب للكويتيين الذي يمكّن العملاء، ممن يحولون رواتبهم إلى بنك الخليج، من الحصول على هدايا نقدية تصل إلى 1,200 دينار كويتي. كما يوفر لهم هذا المنتج إمكانية الحصول على قروض شخصية لغاية 95,000 دينار كويتي، مع فترة سماح لمدة عام واحد بفائدة مخفضة. هذا، وقد حافظ البنك على تركيزه على تمويل السيارات، متيحاً للعملاء إمكانية الحصول- مباشرة في معارض السيارات المشاركة- على قرض سيارة لغاية 25,000 دينار كويتي وفق خطط تقسيط مريحة.

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية

خلال العام، قامت إدارة الخدمات المصرفية الشخصية بتطوير نموذج للخدمات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص 11 مدير علاقات عملاء لدى 11 فرعاً من فروع شبكة البنك لدعم هذه الشريحة. ويهدف هذا النموذج لتعزيز قدرة البنك على الاستجابة بكل كفاءة لاحتياجات عملاء البنك من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية، والمساهمة في تنمية الودائع وتدعيم تفاعل العملاء. ونتيجة لهذه الجهود، نمت قاعدة عملاء البنك من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 11% خلال العام.

كما واصل البنك بدعم عملائه من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استخدام العمليات الرقمية ونتج عن ذلك ارتفاع نسبة استخدام المنصة المصرفية الإلكترونية للشركات 15%، مما يعكس فعالية الجهود المستمرة للتشجيع على استخدام القنوات الرقمية في التعامل المصرفي اليومي.

طورت إدارة الخدمات المصرفية الشخصية نموذج للخدمات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص 11 مدير علاقات عملاء لدى 11 فرعاً من فروع شبكة البنك لدعم هذه الشريحة

تحديث خصائص خدمات البطاقات عبر تطبيق الهاتف النقال

تم إدخال عدة خصائص إضافية على خدمات البطاقات ضمن تطبيق الهاتف النقال للبنك حيث أصبح الآن بإمكان العملاء حظر بطاقاتهم ورفع الحظر عنها بشكل مؤقت عبر التطبيق، مما يوفر خياراً عملياً لحماية البطاقات من خلال الخدمة الذاتية. وتبقى البطاقات المحظورة التي عليها مبالغ مستحقة ظاهرة للعيان داخل التطبيق، مما يمكن العملاء من الإطلاع على أية مستحقات وسدادها.

كما تسمح هذه المنصة للعملاء بتعديل حدود المعاملات على بطاقاتهم لكل من عمليات الشراء والسحب النقدي، مما يوفر قدرة أكبر على التحكم في تفضيلات عمليات الإنفاق. كما وفر البنك أيضاً خاصية جديدة تمكّن العملاء من طلب استبدال البطاقات مباشرةً عبر التطبيق، الأمر الذي قلل من الحاجة إلى زيارة فروع البنك وساهم في تعزيز كفاءة الخدمة.

واصلت إدارة الخدمات المصرفية الشخصية التركيز على تدعيم عروض منتجاتها وتحديث الخصائص الرقمية، والارتقاء بمستوى الخدمة لجميع شرائح العملاء

النظرة المستقبلية

وتطلعاً إلى المستقبل، ستواصل إدارة الخدمات المصرفية الشخصية التركيز على تدعيم عروض منتجاتها وتحديث الخصائص الرقمية، والارتقاء بمستوى الخدمة لجميع شرائح العملاء. ومن المجالات التي تحظى بأولوية الاهتمام هو ترقية خصائص الخدمة الذاتية، وتوطيد العلاقات مع العملاء من خلال العروض المستهدفة، ومساندة شريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز تواجدها وتمكينها من الاستفادة من التطور الرقمي. وتصب كافة هذه الجهود في دفع النمو المستمر وترسيخ التزام البنك بتحقيق الكفاءة التشغيلية وتلبية كافة احتياجات العملاء.

إدارة الخزينة

تميز العام 2025 بتطورات كثيرة ومراحل انتقالية متعددة على الصعيد المالي، فبعد فترة طويلة من حالة عدم اليقين نظراً للتقلبات الكثيرة في الأسواق المالية العالمية، انخفضت أسعار الفائدة في الكويت إلى 3.75% لتعكس أول تخفيض من قبل الفيدرالي الأمريكي خلال أكثر من عام، الأمر الذي يدل على توجه سياسي أكثر انسيابية، علماً أن السياسة النقدية لدولة الكويت ظلت محافظة بحذر على ربط الدينار بسلة العملات وذلك للموازنة مع المتطلبات المحلية للسيولة في وجه الضغوطات الخارجية.

أما الصورة الأشمل للأوضاع الاقتصادية الكلية فكانت متباينة، حيث حافظ النمو غير النفطي في الكويت على استقراره فوق 2.5%، مدعوماً بمبادرات الإصلاح والاستثمار التي تقودها الحكومة الكويتية. ومع ذلك، فإن العوامل المؤثرة سلباً على النمو الاقتصادي العالمي، بما في ذلك تراجع العلاقات التجارية وانخفاض ثقة المستهلك، قد زادت من مستوى التعقيد في بيئة العمل.

وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهر فريق الخزينة لدى البنك المرونة والمعرفة، حيث نجح بالتكيف مع التغيير المستمر في أسعار الفائدة والتقلبات الاقتصادية الكلية بالشكل الذي يضمن للبنك قوته المالية. ومن خلال قيام فريق الخزينة بإدارة المخاطر بشكل إستباقي، تمكن البنك من المحافظة على احتياطي قوي للسيولة مستوفياً باستمرار متطلبات السيولة الرقابية لبنك الكويت المركزي، وفي الوقت نفسه، ظل قادراً على التحكم في تكلفة التمويل، مما عزز من قدرة البنك على دعم النمو المستدام وتلبية احتياجات العملاء من التمويل.

حافظت إدارة الخزينة على احتياطي قوي من السيولة، مستوفياً باستمرار متطلبات السيولة الرقابية لبنك الكويت المركزي من خلال ادارة المخاطر بشكل استباقي

وبالبناء على التحول الاستراتيجي للبنك، حققت إدارة الخزينة تقدماً كبيراً في تنويع مصادر التمويل، والتخفيف من مخاطر التركزات، وتعزيز القدرة المالية.

ومن الإنجازات البارزة خلال العام كان نجاح البنك في إتمام أول صفقة له في أسواق القروض المشتركة الدولية حصل من خلالها على تسهيلات غير مضمونة لأجل بقيمة 650 مليون دولار أمريكي بسعر فائدة تفضيلي. وقد تمت هذه الصفقة باشتراك ودعم من مجموعة من البنوك الإقليمية والعالمية الرائدة، مما يؤكد ثقة السوق بالجدارة الائتمانية للبنك وتوجهه الاستراتيجي. كما يمثل هذا الإنجاز خطوة محورية في تنويع مصادر التمويل للبنك ويحقق له المكانة المناسبة لتدعيم فرص النمو المستقبلية بشكل أكثر فعالية.

وبالتزامن مع ذلك، قامت إدارة الخزينة بتعزيز قاعدة عملائها، حيث ضمت عدة عملاء جدد من المؤسسات والشركات العاملة في قطاعات مهمة، بما في ذلك اللوجستيات والطاقة والاستثمارات، الأمر الذي ساهم في تدعيم تواجدنا في السوق وتقوية العلاقات.

بدأت إدارة الخزينة بالتحضيرات اللازمة لمواءمة العمليات وعروض المنتجات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية

بعد حصول البنك على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي على التحول إلى مصرف إسلامي، بدأت إدارة الخزينة على الفور بالتحضيرات اللازمة لمواءمة العمليات وعروض المنتجات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويمثل هذا التحول الاستراتيجي مرحلة انتقالية أساسية وهامة في تطور البنك تتطلب مراجعة شاملة للأدوات القائمة وتطوير بدائل إسلامية في مجالات إدارة السيولة والاستثمارات وأنشطة التحوط.

وعليه، عملت إدارة الخزينة عن كثب مع علماء الشريعة والمستشارين القانونيين والجهات المزودة لخدمات النظم الآلية لضمان عملية انتقال سلسة ومناسبة، وقامت بتدعيم هذه الجهود من خلال توفير تدريب مكثف ومنظم لموظفي الإدارة لتعميق الخبرات في مبادئ التمويل الإسلامي والإجراءات التشغيلية، علماً أن منصة الخزينة «موريكس» التي تعمل وفق آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة سيكون لها دوراً محورياً في عملية التحول وستمكّن إدارة الخزينة من إعداد النماذج وتسعير وإدارة الأدوات الإسلامية على درجة عالية من الدقة والالتزام.

إدارة الخدمات المصرفية الدولية

واصلت إدارة الخدمات المصرفية الدولية، التي تضم قسم المؤسسات المالية والسيادية والشركات العالمية وقطاعيّ النفط والغاز، مساهماتها الجادة في دعم الأولويات الاستراتيجية لبنك الخليج خلال عام 2025. وعلى الرغم من تميز العام بتضييق العوائد، وازدياد المنافسة عبر الأسواق الإقليمية وصعوبة أوضاع التمويل عالمياً، إلا أن الإدارة تمكنت من تحقيق نمواً قوياً ومتوازناً، الأمر الذي عزز من مكانة بنك الخليج إقليمياً وساهم في تطوير علاقاته مع الشركات الرائدة والمؤسسات المالية والكيانات المرتبطة بالجهات السيادية.

واصلت إدارة الخدمات المصرفية الدولية مساهماتها الجادة في دعم الأولويات الاستراتيجية لبنك الخليج خلال عام 2025

إنجازات التمويل الاستراتيجي

من الإنجازات الرئيسية للعام 2025 كانت صفقة التسهيلات طويلة الأجل بقيمة 650 مليون دولار أمريكي التي تمت بنجاح والتي تم ترتيبها بشكل مشترك بين قسم المؤسسات المالية والسيادية وإدارة الخزينة في فبراير 2025. ولا تقتصر أهمية هذه الصفقة على تنويع قاعدة التمويل لدى البنك فحسب، بل هي تدعم أيضاً أوضاع السيولة لدى البنك وترفع من قدرته في السنوات القادمة على دعم أنشطة التمويل المقدمة للشركات الكبرى وتلك المرتبطة بمشاريع الجهات السيادية.

من الإنجازات الرئيسية للعام 2025 كانت صفقة التسهيلات طويلة الأجل بقيمة 650 مليون دولار أمريكي التي تمت بنجاح

أداء قسم الشركات العالمية وقطاعيّ النفط والغاز

أظهر قسم الشركات العالمية نمواً مدروساً وقدرة على الصمود رغم تضييق هوامش الربح وارتفاع تكاليف التمويل عبر الأسواق العالمية والإقليمية. ونجح القسم في تنمية محفظة أصوله من خلال الإبرام والمشاركة في قروض عالية الجودة ممولة وغير ممولة ومختارة بعناية فائقة، مع الالتزام التام بنزعة المخاطر لدى البنك وأهدافه في تحقيق العوائد.

واصل القسم توطيد علاقاته مع الشركات العالمية الكبرى العاملة في الكويت والاستفادة في الوقت نفسه من الفرص الإقليمية للحصول على صفقات متوازنة ومنظمة بشكل جيد في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك السعودية والإمارات والبحرين وعُمان، بالإضافة إلى فرص انتقائية أخرى في كل من تركيا ومصر.

أداء قسم المؤسسات المالية والسيادية

واصل قسم المؤسسات المالية والسيادية سعيه في تنويع أنشطة الإقراض والاستثمار للبنك من خلال توسيع نطاق محفظته من المؤسسات المالية عالية الجودة ومنح القروض لمشاريع مرتبطة بجهات سيادية. وعلى الرغم من التضييق الكبير على هوامش الربح في الأسواق الإقليمية، إلا أن القسم تمكن وبكل فعالية من تنمية محفظة الأصول لديه من خلال تركيز التعامل مع الأطراف المقابلة ذات التصنيف القوي وإبرام القروض المشتركة في الأسواق الأولية والثانوية بما يتماشى مع متطلبات رأس المال ونزعة المخاطر لبنك الخليج.

وتماشياً مع توجه البنك في إستيفاء مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، حافظ القسم على نشاطه في تدعيم المشاريع المرتبطة بالاستدامة وتقوية العلاقات مع البنوك المراسلة بهدف تعزيز التواجد العالمي.

واصل قسم المؤسسات المالية والسيادية سعيه في تنويع أنشطة الإقراض والاستثمار للبنك من خلال توسيع نطاق محفظته من المؤسسات المالية عالية الجودة ومنح القروض لمشاريع مرتبطة بجهات سيادية

التوسع الإقليمي ونمو الإدارة

ساهم كل من قسم الشركات العالمية وقسم المؤسسات المالية والسيادية في تعزيز الهدف الاستراتيجي لإدارة الخدمات المصرفية الدولية الرامي لتعزيز تواجد بنك الخليج في المنطقة. ومن خلال استهداف العملاء ذوي التصنيف الجيد، وتأمين فرص متعددة خارج الكويت، وتعميق التعاون مع البنوك العالمية، حقق القسم نمواً ملحوظاً في محفظة أصوله للعام 2025 مقارنةً بالسنة السابقة.

ويؤكد هذا الأداء قدرة بنك الخليج كمؤسسة محلية على المنافسة بفعالية في الأسواق الإقليمية، والحفاظ على مصداقية قوية دولياً ، والاستفادة كذلك من فرص متميزة في العديد من الدول.

شركة الخليج كابيتال للإستثمار («إنفست جي بي")

شركة «إنفست جي بي»، الذراع الاستثماري لبنك الخليج، هي شركة مساهمة كويتية مملوكة بالكامل للبنك برأسمال مدفوع وقدره 10 ملايين دينار كويتي. تأسست في العام 2023، وتدير أصولاً تتجاوز قيمتها 1 مليار دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 3.2 مليار دولار أمريكي) الأمر الذي يعكس أساسها القوي كما يدل على التزام بنك الخليج بتوسيع نطاق تواجده في مجال إدارة الثروات وإدارة الأصول. تقدم «إنفست جي بي» خدماتها للأفراد ذوي الملاءة المالية المرتفعة والمستثمرين من المؤسسات الذين يحتاجون إلى حلول إستثمارية متطورة تصمم لهم تحديداً لضمان النجاح على المدى الطويل.

وتشمل الخدمات التي تقدمها الشركة كل من إدارة الأصول، الحفظ، الاستثمارات، الوساطة، إدارة الثروات، والخدمات المصرفية الاستثمارية. وتحرص الشركة على تقديم عروضها التي يتم تصميمها بشكل خاص كي تتناسب مع تطلعات كل عميل ودرجات تحمل المخاطر لديه، وفترات استثماراته، مما يساعد العملاء على التأقلم مع تطورات الأسواق، وحماية ثرواتهم، والسعي وراء فرص النمو بمرونة واستمرارية.

> شركة «إنفست جي بي»، الذراع الاستثماري لبنك الخليج، هي شركة مساهمة كويتية مملوكة بالكامل للبنك برأسمال مدفوع وقدره 10 ملايين دينار كويتي

الشراكات الاستراتيجية

في العام 2025، عززت «إنفست جي بي» من نطاقها العالمي من خلال شراكات رئيسية مع كل من صندوق آريس لحلول إدارة الثروات، ومجموعة «آرو جلوبال»، و«إنفستكورب»، علماً أن مثل هذه التحالفات تدعم من إمكانية الحصول على فرص استثمارية متنوعة توازن بين الابتكار والاستقرار وتحقيق الربح. كما إن الشراكة مع صندوق آريس ، ذراع إدارة الثروات لشركة «آريس مانجمنت»، تتيح للعملاء الكويتيين منصة إقراض مباشر لشركات أمريكية في السوق الوسطى بقيمة 225 مليار دولار أمريكي ترتكز على قروض مضمونة بفائدة متغيرة لها أولوية السداد، وتقدم دخلاً ثابتاً وعوائداً مجزية معدلة بالمخاطر.

في الربع الرابع من عام 2025، تعاونت «إنفست جي بي» مع مجموعة «آرو جلوبال»، وهي شركة أوروبية رائدة في إدارة الأصول ومتخصصة في الائتمان الخاص والعقارات. ويوفر هذا التعاون فرصاً مؤسسية مدعومة بالأصول في كافة أنحاء أوروبا تستند إلى خبرة «آرو» المحلية وتركيزها على الاستثمارات قصيرة الأجل.

كما واصلت إنفست جي بي» تعاونها مع «إنفستكورب» لتعزيز عروض العقارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في قطاعات أمريكية قوية كالصناعات الخفيفة وسكن الطلاب، موفرةً بذلك فرص قابلة للنمو وقائمة على أسس متينة.

التكنولوجيا والتحول الرقمي

كما يشكل التعاون بين «إنفست جي بي» وشركة Avaloq الرائدة عالمياً في مجال تكنولوجيا إدارة الثروات، ترقية هامة في قدراتها الرقمية، فالمنصة الجديدة التي تم تطويرها تساهم في تبسيط العمليات من خلال وحدات متخصصة في الاستشارات الاستثمارية، وإدارة الصناديق، وإدارة المحافظ، مما يمنح العملاء إمكانية الوصول بشكل أسرع إلى المعلومات الأساسية ومعايير الأداء، ويساهم في رفعالكفاءة التشغيلية لشركة «إنفست جي بي» وجهوزيتها للمتطلبات الرقمية المستقبلية.

الابتكار في المنتجات

في العام 2025، قامت «إنفست جي بي» بطرح أول صندوقين لها يعملان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية : « صندوق اللؤلؤة للسوق النقدي بالدينار الكويتي» و «صندوق اللؤلؤة للسوق النقدي بالدولار الأمريكي»، وهما من الاستثمارات في الصكوك قصيرة الأجل والودائع الإسلامية عالية الجودة، تتميز بالمخاطر المنخفضة والسيولة العالية، وبالتالي تساهم في الحفاظ على رؤوس الأموال واستقرار العوائد للمستثمرين الأفراد والمؤسسات على السواء.

التخطيط للمستقبل

تواصل شركة «إنفست جي بي» سعيها لتشكيل مستقبل الكويت المالي من خلال تحقيق قيمة طويلة الأمد بفضل الكفاءات والتكنولوجيا والشراكات الاستراتيجية، والتزام الشركة بتقديم حلول مالية موثوقة ومبتكرة قابلة للتعديل يكفل لها المساهمة في نجاح عملائها وبالتالي الحفاظ على مكانتها كشريك رائد ومستدام في القطاع المالي.

في العام 2025 ، قامت «إنفست جي بي» بطرح أول صندوقين لها يعملان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية : «صندوق اللؤلؤة للسوق النقدي بالدينار الكويتي» و «صندوق اللؤلؤة للسوق النقدي بالدولار الأمريكي»

01
02

الاستدامة

في عام 2025، واصل بنك الخليج تنفيذ إستراتيجية الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG 2030)، مجدداً التزامه بإرساء نموذج مؤسسي مسؤول ومبادر. وانطلاقاً من ركائز البنك الأساسية الأربع: "الحوكمة المسؤولة"، "بيئة عمل عادلة" ، "تمكين المشاركة المجتمعية" و"الخدمات المصرفية المسؤولة"، عمل البنك على ترسيخ أسس الاستدامة المؤسسية وتوسيع نطاق تأثيرها والمضي قدماً نحو تضمين الاستدامة في عملياته التشغيلية.

ويوضح ما يلي أبرز ما حققه بنك الخليج من إنجازات وتطورات في كل ركيزة ضمن إستراتيجية الاستدامة.

P1 تحقيق المساءلة

- الإشراف من قبل مجلس الإدارة والإفصاحات
- الالتزام والسلوك المهني
- إدارة المخاطر لمعايير الاستدامة

P2 مكان عمل يتميز بالعدالة والإنصاف

- التنوع والشمولية
- تمكين المرأة
- التدريب والتطوير
- مشاركة الموظفين والمحافظة عليهم

P3 تمكين المشاركة المجتمعية

- تمكين الشباب
- رفاهية المجتمع
- تمكين المشاركة المجتمعية والتواصل
- تشجيع عمليات الشراء المحلية

P4 خدمات مصرفية مسؤولة

- التمويل المستدام
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة
- تعزيز التجربة المصرفية للعملاء
- التحول الرقمي
- إنبعاثات الغازات الدفيئة
- إدارة المرافق العامة
- إدارة المخلفات

القضايا الاستراتيجية

الركيزة الأولى: الحوكمة المسؤولة (P1)

- في العام 2025، واصل بنك الخليج تعزيز منظومة الحوكمة لديه من خلال تفعيل دور لجنة إدارة إستراتيجية الاستدامة التي تتولى الاشراف على مبادرات ومشاريع البنك المرتبطة بالاستدامة. ويعد ذلك خطوة أساسية للتأكد من تضمين الاستدامة في عمليات صنع القرار بما يعزز مواءمة الأداء المالي للبنك مع تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل.
- واصل البنك التزامه بشفافية التواصل مع كافة الأطراف المعنية من خلال الإفصاح المستمر وتعزيز وتيرة تقديم التقارير ليصبح بنك الخليج من أوائل البنوك في الكويت التي تصدر تقرير الاستدامة لعام 2024 خلال الربع الأول من 2025.

- أجرى البنك تحليل الفجوات وفق المعيارين الأول والثاني من المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك بهدف تحديد مدى جاهزية البنك لاستيفاء متطلبات الإفصاح.
- واصل البنك تعزيز ممارسات إدارة المخاطر من خلال تقييم وقياس وتتبع المخاطر غير المالية، وقد بدأ البنك بالفعل بدمج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن محفظة الائتمان، بالإضافة إلى تضمين مخاطر المناخ في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- وضع البنك دليلاً للسلوك المهني للموردين ومزودي الخدمات بهدف الحفاظ على حقوقهم وفي الوقت نفسه ضمان التزامهم بسياسات وإجراءات الشراء المعتمدة لدى البنك.

الركيزة الثانية: بيئة عمل عادلة P2

- واصل البنك الاستثمار في تطوير موظفيه عبر مجموعة من البرامج التدريبية وبرامج تطوير القياديين إضافة إلى برنامج "أجيال" الهادف لتنمية المهارات، كما أبرم البنك شراكة استراتيجية مع معهد الدراسات المصرفية لتوفير برامج تدريبية متخصصة في إطار جهوده المستمرة للتحول إلى مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة.
- عزز البنك جهوده في دعم التنوع والشمول المالي مجدداً التزامه بتمكين المرأة من خلال مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي أُقيمت ضمن برنامج Women of Wisdom WOW التابع لبنك الخليج.
- في إطار دعم المواهب الوطنية وتمكينها، أعلن بنك الخليج عن تخريج الدفعة الأولى من أكاديمية التكنولوجيا الخاصة به التي أُقيمت بالشراكة مع الجامعة الامريكية في الكويت في خطوة تعكس حرص البنك على تنمية الكفاءات المحلية وتأهيلها للانخراط في سوق العمل، حيث تتماشى هذه المبادرة مع استراتيجية بنك الخليج 2030، التي تهدف إلى ترسيخ مكانته الريادية في الكويت كبنك المستقبل.

الركيزة الثالثة: تمكين المشاركة المجتمعية P3

- واصل البنك تعزيز دوره في تمكين المشاركة المجتمعية عبر برامج ومبادرات مؤثرة شملت مجالات التعليم وتمكين الشباب والثقافة المالية والرياضية وغيرها الكثير.
- قام بنك الخليج بتعزيز معرفة الشباب الكويتي بعلوم البيانات من خلال تنظيمه ورش عمل تعليمية ومسابقات تفاعلية تركز على علوم البيانات والذكاء الاصطناعي التوليدي وهندسة البيانات وذلك ضمن فعاليات النسخة الرابعة من مسابقة "الداتاثون" السنوية.

- واصل البنك تشجيعه للرياضة والصحة البدنية واللياقة من خلال تنظيمه ماراثون بنك الخليج 642 للعام الحادي عشر على التوالي، ترسيخاً لدوره في دعم نمط الحياة الصحي في المجتمع.
- حصد بنك الخليج جائزتين مرموقتين من قبل مجلة Global Brands وهما "أفضل علامة تجارية مصرفية" و "الأكثر تميزاً في مبادرات المسؤولية الاجتماعية".
- واصل فريق "سواعد الخليج" التطوعي دوره المحوري في قيادة مبادرات التواصل المجتمعي لبنك الخليج خلال عام 2025، حيث استقطب موظفين من مختلف إدارات البنك للمشاركة في المبادرات المجتمعية التي تتوافق مع أهداف استراتيجيته للاستدامة 2030.

الركيزة الرابعة: الخدمات المصرفية المسؤولة P4

- عمل البنك على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في أفرعه ومبانيه من خلال تخفيض الهدر في الإضاءة والتكييف والعمليات الرقمية بهدف التقليل من الانبعاثات الكربونية بصورة أكبر.
- واصل البنك جهوده في دعم وتمويل مشاريع الاستدامة وتقييم الفرص التي تندرج تحت معايير إطار التمويل المستدام لدى البنك.
- قام البنك بوضع آلية جرد لانبعاثات غازات الدفيئة وفرت إطاراً مرجعياً لقياس وتقييم أثر الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة (من النطاق الأول إلى الثالث) مما سمح بتحديد المصادر الرئيسية للانبعاثات ووضع خطط واضحة للتقليل منها والحد من آثارها.

التطلعات المستقبلية

بينما نمضي قدماً نحو مستقبل أكثر شمولية ومساءلة ووعياً للقطاع المالي، يواصل بنك الخليج سعيه لتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين والعملاء والموظفين والمجتمع، مستنداً إلى استراتيجيته للاستدامة 2030.

تصنيف الاستدامة (ESG)

تصنيف MSCI للحوكمة البيئية والاجتماعية و حوكمة الشركات (ESG)

بنك الخليج ش.م.ك.ع

BBB

المتوسط المرجّح لدرجة القضايا الرئيسية:
4.2

الدرجة المعدلة حسب القطاع:
4.5

تاريخ أخر تحديث للتقرير:
4 نوفمبر 2025

تاريخ إجراء التصنيف:
29 أكتوبر 2025

AAA	AB	A	BBB	CB	CD	CCC

درجة الاستدامة
26

S&P Global Ratings

درجة الاستدامة
52

LSEG

3 الحوكمة

مجلس الإدارة

أحمد محمد البحر

رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة الالتزام والحوكمة

رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة: 15 يناير 2025 إلى الوقت الحاضر.
- عضو مجلس إدارة مستقل: 31 أكتوبر 2020 إلى 14 يناير 2025.

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال، من جامعة جنوب أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي سابقاً للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (الكويت).
- رئيس مجلس إدارة سابقاً للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (البحرين وعُمان).
- شريك مسؤول سابقاً لمجموعة التسويات في شركة المستثمر الدولي.
- مدير أول سابقاً لإدارة التسويات في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.
- مديراً سابقاً لإدارة القروض الاستهلاكية في الشركة العربية الأوروبية للإدارة المالية (عارف).
- رئيس مجلس إدارة شركة البحرين الاولى سابقاً.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتنظيف سابقاً.

علي مراد بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، 16 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر.
- عضو مجلس الإدارة، 11 ابريل 2009 – 14 مارس 2013.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس آداب لغة انجليزية، جامعة الكويت.

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الكويت للتأمين.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- رئيس مجموعة شركات مراد يوسف بهبهاني.
- عضو مجلس إدارة شركة الألبان الكويتية الدانماركية.
- عضو مجلس إدارة شركة السينما الكويتية الوطنية – سابقاً.
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية – سابقاً.

عمر حمد العيسى

عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- 11 إبريل 2009.

المؤهلات العلمية:

- ليسانس الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت.

الخبرة العملية:

- صاحب مكتب العيسى وشركاه للمحاماة.
- رئيس جمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس لجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس لجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة – سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الكويتية، مصر – سابقاً.
- عمل مستشار في الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي – سابقاً.
- عضو مجلس الإدارة في الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم سابقاً (من 2015 حتى 2021).
- عضو مؤسس في جمعية الشفافية الكويتية.
- عضو مؤسس في جمعية حماية المال العام.

مجلس الإدارة

عبد الله ساير الساير

عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

- 27 مارس 2021.

المؤهلات العلمية:

- درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، بامتياز مع مرتبة الشرف (مع مرتبة الشرف العليا) من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- عضو مجلس إدارة في مجموعة الساير منذ عام 2022 حتى الآن.
- عضو جلس إدارة في شركة الرازي القابضة منذ عام 2021 حتي الأن.
- عضو مجلس إدارة في بيان للأسنان منذ عام 2019 حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في Credit One منذ عام 2018 حتى الآن.
- مدير أول لدى مجموعة الساير – شركة الداو القابضة منذ عام 2015 حتى أخر 2022.
- محلل مالي في شركة إنجازات للتنمية العقارية سابقاً. منذ عام 2013 حتى 2015.
- محلل سابق في شركة بدر العبدالجادر وشركاه (راسل بيدفورد العالمية) منذ عام 2012 حتى 2013.
- مساعد سابق في شركة كونسلت الدولية، الكويت (2012).
- السيد/ عبد الله له دوراً هاماً لدى مجموعة الساير في توظيف الأموال في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات المصرفية نظراً لتمتعه بما يزيد عن 12 سنوات من الخبرة في قطاعي التمويل والاستثمار. كما كان له دوراً فعالاً في إدخال التقنيات الجديدة كجزء من عملية التحول الرقمي في مجموعة الساير.

د. فواز محمد العوضي

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

عضو لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- 7 أغسطس 2019.

المؤهلات العلمية:

- ليسانس حقوق – جامعة الكويت (يونيو 2007).
- ماجستير في القانون الخاص – جامعة كاليفورنيا، بيركلي – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2016).
- ماجستير في إدارة الأعمال – كلية لندن للأعمال – لندن (يوليو 2025) Add
- دكتوراه في القانون المدني – جامعة واشنطن في سانت لويس – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2021).

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية – مجموعة صناعات الغانم (يوليو 2020 – حتى الآن).
- أستاذ القانون المدني المساعد – قسم القانون – كلية الدراسات التجارية (يونيو 2016 – حتى الآن).
- أستاذ زائر – كلية القانون – جامعة الأمير سلطان – المملكة العربية السعودية (أكتوبر 2025 – حتى الآن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إيجاري العقارية ش.م.ك(م) (نوفمبر 2021 – حتى الآن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات الأمانة ش.م.ك(م) (يناير 2021 – حتى الآن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة صناعات الغانم القابضة ش.م.ك(م) (يناير 2021 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين لشركة الغانم الدولية للأغذية ذ.م.م المملكة العربية السعودية (نوفمبر 2021 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين شركة القمة العالمية للتطوير العقاري ش.ش.و – المملكة العربية السعودية (نوفمبر 2021 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين شركة كيربي للمقاولات ذ.م.م – المملكة العربية السعودية (نوفمبر 2021– حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين شركة المصنع السعودي لصناعة عزل الأنابيب (ش.ش.و) – المملكة العربية السعودية (فبراير 2019 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين لشركة السعودية الأولى لصناعة المواد العازلة والمنشآت الحديدية (ذ.م.م) – المملكة العربية السعودية (يناير 2018 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين لشركة قتيبة يوسف الغانم وشركاه للتجارة (ش.ش.و) – المملكة العربية السعودية (ديسمبر 2017 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في مؤسسة قتيبة الغانم 2 – مركز دبي المالي العالمي – الامارات العربية المتحدة (سبتمبر 2025 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في الغانم دايل تون هولدينج ليميتد –سوق أبو ظبي العالمي – الامارات العربية المتحدة (فبراير 2025 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في ايه أي دايل تون للتجارة ذ.م.م –دبي– الامارات العربية المتحدة (ديسمبر 2024 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في كيه ايه جي اثنان القابضة المحدودة – مركز دبي المالي العالمي – الامارات العربية المتحدة (مارس 2024 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في كيه ايه جي واحد القابضة المحدودة – مركز دبي المالي العالمي – الامارات العربية المتحدة (مارس 2024 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في كيه ايه جي القابضة المحدودة – مركز دبي المالي العالمي – الامارات العربية المتحدة (سبتمبر 2022 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في مؤسسة قتيبة الغانم – مركز دبي المالي العالمي – الامارات العربية المتحدة (إبريل 2022 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين لشركة أتارة للاستثمار ش.ذ.م.م – الامارات العربية المتحدة (2020 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء في شركة باستور للتجارة (ذ.م.م) – الامارات العربية المتحدة (2018 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في سما جلوبال للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.خ – عمان (مارس 2025 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في ايه أي دايل تون (البحرين) لبيع وتركيب معدات وأجزاء الاتصالات ش.م.ب (ذ.م.م) – البحرين (فبراير 2025 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في ايه أي دايل تون لصيانة وتجارة أجهزة الاتصالات ذ.م.م – قطر (فبراير 2025 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في ستار الغانم للاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الانترنت ذ.م.م – الأردن (مارس 2025 – حتى الآن).
- مدير الإدارة القانونية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (أغسطس 2023 – سبتمبر 2025).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تخزين للمخازن ش.م.ك(م) (أغسطس 2021 – أغسطس 2024).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة اكسايت للتجارة العامة ش.م.ك(م) (مارس 2022 – يوليو 2023).
- الأمين العام للجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام (2018 – 2022).

مجلس الإدارة

معاذ صالح الريس

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

- 22 مارس 2025.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس هندسة النظم والصناعة، جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- عضو مجلس إدارة الشركة المتكاملة القابضة ش.م.ك.ع (2022–حتى الآن).
- نائب الرئيس التنفيذي لشركة المتكاملة القابضة ش.م.ك.ع (2024–حتى الآن).
- مدير عام إدارة علاقات المستثمرين في الشركة المتكاملة القابضة ش.م.ك.ع (2020–حتى الآن).
- مدير تطوير الأعمال والاستثمار في شركة مشاريع كويست، الكويت (2018–حتى الآن).
- شغل عدة مناصب في شركة الوطني كابيتال وكان أخرها محلل أول، الكويت (2014–2018).

دلال هشام الريس

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة لالتزام والحوكمة

تاريخ التعيين:

- 22 مارس 2025.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال، كلية بابسون، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير إدارة الأعمال، كلية لندن للأعمال، لندن، إنجلترا.

الخبرة العملية:

- الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة سبير (البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) (2018–حتى الآن).
- عضو مجلس إدارة مستقل في شركة وفرة للاستثمار الدولي، الكويت (2022–حتى الآن).
- مساعد أول – قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية في مورجان ستانلي، لندن (2013).
- مدير استثمار في وحدة الملكيات الخاصة، إدارة الأصول البديلة في شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، الكويت (2005–2012).
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة النخيل للإنتاج الزراعي.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة التسهيلات التجارية الأردنية.

د. عبد الرحمن محمد الطويل

عضو مجلس الإدارة المستقل

رئيس لجنة المخاطر

نائب رئيس لجنة الالتزام والحوكمة

تاريخ التعيين:

- 27 مارس 2021.

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم في الهندسة الكيميائية، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الدكتوراه في الفلسفة في إدارة الأعمال – التمويل، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- أستاذ مساعد في قسم التمويل والمنشآت المالية في كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت.
- د. عبد الرحمن نشطاً جداً في مهنة التدريس الأكاديمي لمدة تزيد عن عشر سنوات. عقد خلال حياته المهنية العديد من الندوات المهنية وورش العمل وبرامج التطوير.
- قدم مساهمات فكرية في مجال التمويل وحوكمة الشركات في العديد من أوراق البحثية.
- مستشار سابق لرئيس جهاز المراقبين الماليين (2019–2022).

طلال علي الصايغ

عضو مجلس الإدارة المستقل

رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

- 12 سبتمبر 2021.

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة والتدقيق، جامعة الكويت، الكويت.
- درجة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال، من الجامعة الأمريكية في بيروت، الجمهورية اللبنانية.

الخبرة العملية:

- مستشار سابق لدى البنك الأهلي الكويتي لقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية.
- الرئيس السابق لوحدة الاستخبارات المالية الكويتية، الكويت.
- نائب مدير إدارة الرقابة الميدانية في بنك الكويت المركزي سابقاً.
- محلل ائتمان أول سابقًا لدى بنك الخليج، الكويت.

مجلس الإدارة

ماجد عيسى العجيل

عضو مجلس الإدارة المستقل

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

- 22 مارس 2025.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية، جامعة الكاثوليكية الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في تخطيط المدن والمناطق، جامعة الكاثوليكية الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- عضو ونائب رئيس ورئيس مجلس إدارة سابق في بنك برقان.
- رئيس وعضو مجلس إدارة سابق في اتحاد المصارف الكويتية.
- عضو مجلس إدارة سابق في معهد الدراسات المصرفية.
- رئيس مجلس إدارة ورئيس تنفيذي سابق في شركة المشاريع المتحدة.
- عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الدولية للإجارة والاستثمار.
- رئيس مكتب الاستثمار سابق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- عضو مجلس إدارة سابق في شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي.
- عضو منتدب سابق – الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار.
- عضو مجلس اداره سابق – المجموعة العقارية الاستثمارية.
- عضو مجلس اداره سابق – بنك برقان تركيا.
- عضو مجلس اداره سابق – FIMBANK مالطا.
- عضو مجلس اداره سابق في بنك الخليج المتحد – البحرين.
- عضو سابق في المجلس الاستشاري– كليه الدراسات العليا – جامعه الكويت.
- عضو حالي في المجلس الاستشاري والصناعي – الجامعة الأسترالية بالكويت.
- عضو حالي في المجلس الاستشاري –The Conference Board – الكويت.

عيد ناصر الشهري

عضو مجلس الإدارة المستقل

نائب رئيس لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

- 22 مارس 2025.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس هندسة البترول، جامعة غرب فرجينيا، غرب فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير إدارة الأعمال، كلية الكويت ماستريخت للأعمال، الكويت.

الخبرة العملية:

- عضو مجلس إدارة الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة (2023 – حتى الآن).
- المدير العام والمؤسس لشركة FGA Partners LLC، الولايات المتحدة الأمريكية (2017 – حتى الآن).
- رئيس مجلس إدارة شركة المال للاستثمار– سابقاً (2021–2024).
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة المصالح الاستثمارية (2017–2020).
- عضو مجلس إدارة بنك وربة (2018–2019).

الإدارة التنفيذية

سامي محفوظ

الرئيس التنفيذي بالوكالة

تاريخ التعيين:

- 6 مارس 2018.

المؤهلات العلمية:

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الروح القدس في لبنان.
- أكمل برامج قيادية وتقنية مكثفة.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ سامي بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة المصرفية بعدة بنوك دولية رائدة في المنطقة.
- عمل سابقاً في بنك ستاندرد تشارترد لمدة 18 عاماً، وكان آخر منصب له هو رئيس مجموعة تغطية القطاع العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتولى سابقاً مجموعة متنوعة من المناصب في الأسواق المالية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة مملكة البحرين ولبنان.
- كان قد بدأ مسيرته المهنية في بنك HSBC لبنان.

فيصل العدساني

نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة

تاريخ التعيين:

- 18 إبريل 2004.

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية تخصص تمويل.
- دورات في الإدارة التنفيذية من كلية هارفارد للأعمال وكلية إنسياد وجامعة بيركلي في كاليفورنيا.

الخبرة العملية:

- شغل في السابق منصب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات.
- شغل في السابق منصب نائب مدير عام إدارة التكتلات العائلية التي تشرف على خدمات التداول والتجارة والصناعة.
- شغل في السابق منصب نائب مدير عام ورئيس إدارة الشركات متعددة الجنسيات وشركات النفط والغاز.
- شغل في السابق منصب مساعد مدير عام ورئيس وحدة الأسهم والعقارات التابعة لإدارة الإقراض المتخصص والتي تتعامل مع الشركات العاملة في قطاع العقارات والأسهم والاستثمار في الأوراق المالية.
- شغل في السابق منصب مساعد مدير علاقات العملاء للأسواق المالية لدى إدارة الخدمات المصرفية للشركات.

ديفيد تشالينور

رئيس المدراء الماليين

تاريخ التعيين:

- 14 ابريل 2021.

المؤهلات العلمية:

- درجة جامعية في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة نيوكاسل – المملكة المتحدة.
- زميل معتمد لدى معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا ووايلز.
- محاسب قانوني مؤهل لدى شركة برايس ووتر هاوس في لندن – المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ ديفيد بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مجال قطاع الخدمات المالية والمصرفية.
- عمل سابقاً في منصب رئيس المدراء الماليين لدى بنك الدوحة في قطر لمدة 12 عامًا.
- شغل العديد من المناصب في مؤسسات مالية مرموقة في أستراليا.
- عضو في معهد مدراء الشركات في أستراليا.

عبد الرحمن السداح

رئيس مدراء المخاطر *

تاريخ التعيين:

- 21 سبتمبر 2003.

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الكويت.
- برنامج تنفيذي في تطوير القيادة، كلية هارفارد للأعمال.
- برنامج الإدارة المتقدمة للمخاطر، كلية ورتن وجمعية إدارة المخاطر.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ عبد الرحمن بما يزيد عن 22 سنة من الخبرة في الخدمات المصرفية والمالية.
- شغل سابقا منصب نائب رئيس مدراء المخاطر لدى بنك الخليج.
- شغل سابقا منصب نائب مدير عام إدارة هيكلة التمويل ومعالجة الديون المتعثرة لدى بنك الخليج.
- يشغل منصب عضو مجلس الإدارة لدى شركة الخليج كابيتال للاستثمار، رئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة التدقيق.
- شغل في السابق منصب عضو مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك)، عضو في كل من لجنة المخاطر والتدقيق.
- قام بقيادة، والمشاركة بقيادة، العديد من عمليات هيكلة الديون وعمليات الدمج والاستحواذ.

* استقالة السيد عبدالرحمن السداح من منصبه كرئيس مدراء المخاطر، اعتباراً من 15 يناير 2026

الإدارة التنفيذية

علي الفرس

رئيس التدقيق الداخلي

تاريخ التعيين:

- 20 سبتمبر 2003.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في اللغة الإنجليزية من جامعة الكويت، الكويت.
- في طور الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من كلية الكويت ماستريخت للإدارة الأعمال.
- برنامج الإدارة العامة (GMP27) من كلية هارفارد للأعمال في بوسطن، الولايات المتحدة الامريكية.
- برنامج القادة الناشئين في كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة.
- شهادة مدقق معتمد على أساس المخاطر (CRBA).
- شهادة مسؤول امتثال معتمد (CCO).

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ علي الفرس بخبرة تزيد عن 22 عاماً في القطاع المصرفي و تحديداً في بنك الخليج. و على دراية واسعة في التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية ومعرفة قوية بجوانب إدارة المخاطر والإمتثال. يدير مجموعة التدقيق الداخلي للبك ويشرف على الشركات التابعة وفقًا لمنهجيات التدقيق الرائدة لضمان تقييم شامل للمخاطر وفعالية الضوابط الداخلية مع الالتزام بتوجيهات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والامتثال لمعايير التدقيق الداخلي وتطبيق افضل الممارسات لتحسين اجراءات التدقيق وكفاءتها.

بدر العلي

مدير عام – الخدمات المصرفية الشخصية*

تاريخ التعيين:

- 1 مايو 2011.

المؤهلات العلمية

- درجة بكالوريوس من جامعة البحرين قسم تقنية تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الادارية، "تخصص في علوم الكمبيوتر وهندسة الكمبيوتر إدارة نظم المعلومات".
- ماجستير مصغر في إدارة الأعمال للقطاع المصرفي" من المركز الأوروبي للإدارة في المملكة المتحدة.
- دبلوم متقدم في المالية الإسلامية، من المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية.
- حاصل أيضًا على شهادات أخرى في "العالم الرقمي" من كلية لندن للأعمال، و"الإدارة الاستراتيجية في الخدمات المصرفية" من كلية إنسياد للأعمال، و"قيادة تنفيذ الاستراتيجية في الخدمات المالية" من كلية هارفارد للأعمال.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ بدر العلي بأكثر من 19 عاماً من الخبرة في قطاع البنوك بما فيها الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمة المصرفية الرقمية، إدارة التدقيق، إدارة مبيعات الفروع والعمليات، وإدارة الرقابة الداخلية والالتزام.

* استقالة السيد بدر العلي من منصبه كمدير عام – الخدمات المصرفية الشخصية، اعتباراً من 15 فبراير 2026

فيصل الغربللي

مدير عام – الخدمات المصرفية الدولية

تاريخ التعيين:

- 1 يناير 2001.

المؤهلات العلمية

- درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة الكويت.
- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال (EMBA)، كلية إنسياد لإدارة الأعمال.
- شهادة في إدارة التنظيم الاستراتيجي، كلية بوث لإدارة الأعمال – جامعة شيكاغو (الولايات المتحدة الأمريكية).
- شهادة إتقان التفاوض الاستراتيجي، كلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال (HEC) – باريس.
- برنامج القادة ذوي الإمكانات العالية، كلية هارفارد لإدارة الأعمال (الولايات المتحدة الأمريكية).
- شهادة في إدارة الائتمان، معهد الدراسات المصرفية (الكويت).

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ الغربللي بخبرة مصرفية تزيد عن 24 عاماً، قضى معظمها في بنك الخليج. بدأ مسيرته المهنية في إدارة التدقيق الداخلي، قبل انتقاله إلى قطاع الخدمات المصرفية للشركات في عام 2006، حيث تدرج في عدد من المناصب القيادية، وتولى في نهاية المطاف منصب نائب المدير العام للخدمات المصرفية للشركات. وقد تم تعيينه مديراً عاماً لإدارة الخدمات المصرفية الدولية، حيث يشرف على قطاع الشركات متعددة الجنسيات (MNC) إلى جانب قطاع المؤسسات المالية والسيادية (FIS)، ويقود علاقات البنك مع الشركات العالمية، والمؤسسات المالية، والشركاء الاستراتيجيين عبر الحدود.

لمياء كرم

مدير عام – الخزينة

تاريخ التعيين:

- 2 يوليو 2017.

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت – 1987.
- أكملت العديد من الدورات التدريبية وحصلت على شهادة في الإدارة والقيادة من مدرسة MIT Sloan للإدارة – الولايات المتحدة الامريكية.

الخبرة العملية:

- بخبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في مجال الخزينة، بنت لمياء مسيرة مهنية متميزة تركز على الإدارة الكفؤة للميزانية العمومية والإشراف على الأنشطة عبر أسواق المال والصرف الأجنبي والمبيعات، والمبيعات، والأوراق المالية القابلة للتداول.
- بدأت مسيرتها المهنية في عام 1987 في البنك الأهلي، بعد ذلك 23 عاماً في بنك برقان، حيث كان آخر منصب شغلته هو مسؤول الخزينة لمكتب الكويت. وخلال هذه الفترة، حازت لمياء على تقدير واسع بصفتها صانع السوق في سوق الدينار الكويتي ، والجدير بالذكر أنها كانت إحدى رواد التعامل بالمعاملات الإسلامية لدى المؤسسات العاملة وفق الشريعة الإسلامية. كما ترأست اجتماعات لجنة الخزينة لدى إتحاد مصارف الكويت لمدة عامين متتاليين.
- في عام 2017، انضمت لمياء إلى بنك الخليج كنائب مدير عام للخزينة. وأثناء مسيرتها المهنية، نجحت في بناء سمعة قوية في أسواق الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي أغسطس 2023، تم تعيينها مديرًا عامًا للخزينة، حيث تشرف حاليًا على جميع أنشطة الخزينة وتمثل البنك بما يحقق مصالحه عبر مختلف خطوط الأعمال. ومؤخراً، في أغسطس 2025، تم تعيين لمياء رئيساً لمجلس إدارة شركة «إنفست جي بي»، الذراع الاستثماري لبنك الخليج، في محطة جديدة تضاف إلى مسيرتها المهنية الحافلة.

الإدارة التنفيذية

منى منصور

مدير عام – الخدمات المساندة للعملاء

تاريخ التعيين:

- 15 أغسطس 2004.

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت، الكويت.
- شهادة برنامج القياديين الناشئين من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ منى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغلت في السابق مناصب عدة لدى بنك الكويت الوطني لمدة عشرين عاماً حصلت خلالها على خبرات متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والبطاقات، وخدمة العملاء، والعمليات.
- انضمت إلى بنك الخليج في عام 2004 حيث تولت إدارة (عمليات الفروع، وحدة الشكاوى، ائتمان الأفراد، التمويل التجاري، عمليات الخزينة، قروض الشركات والأفراد، عمليات العملاء والعمليات المركزية).

شهزاد انجوم

رئيس تكنولوجيا المعلومات – إدارة تكنولوجيا المعلومات

تاريخ التعيين:

- 1 اغسطس 2019.

المؤهلات العلمية:

- شهادة بكالوريوس في علوم الكمبيوتر من معهد نيوبورت في باكستان.
- ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

- أكثر من 24 عاما من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك 17 + سنوات في الخدمات المالية، كان محوريا في قيادة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات للعديد من الشركات الكبرى، مثل بنك الخليج وصناعات الغانم والأمانة للتمويل وعناية للتأمين.
- وقبل انضمامه إلى بنك الخليج، شغل شهزاد منصب رئيس قسم المعلومات للمجموعة في شركة صناعات الغانم، إحدى أكبر الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للقطاع الخاص في منطقة الخليج، ولها عمليات في 40 دولة وأكثر من 30 وحدة أعمال.
- ومنذ انضمامه إلى بنك الخليج في عام 2019، قاد شهزاد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في البنك، مع التركيز على التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية للبنك.

ضاري البدر، CFA

مدير عام – الشؤون المؤسسية و أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- 21 أكتوبر 2019.

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية والهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كمبردج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كولومبيا لإدارة الأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- محلل مالي معتمد.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ ضاري بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الأعمال والقطاع المصرفي.
- شغل سابقاً منصب رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة في صناعات الغانم.
- عمل لدى عدد من المؤسسات العالمية والإقليمية، مثل جي بي مورغان، سيتي جروب، مجموعة دبي المالية، وبنك الكويت الوطني.
- رئيس مجلس إدارة شركة أسيا كابيتال الاستثمارية.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز وهي منظمة غير ربحية لتنمية الشباب.
- عضو في مجلس إدارة شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك (م).

مشعل الوزان

رئيس الاستراتيجية

تاريخ الالتحاق ببنك الخليج:

- 10 فبراير 2019.

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير إدارة الأعمال، كلية IE للأعمال – مدريد.
- بكالوريوس إدارة الأعمال، جامعة توليدو – أوهايو.
- عدة برامج تدريبية تنفيذية من جامعتي هارفارد وشيكاغو بوث.

الخبرات المهنية

- إجمالي الخبرة 20 سنة، منها 17 سنة في بنك الخليج.
- بدأ مسيرته المهنية كمحلل في شركة وفرة للاستشارات الاستثمارية في نيويورك.
- شغل عدة مناصب ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، مع التركيز على القطاعات التجارية والأسهم والعقارات.
- شغل عدة مناصب ضمن مجموعة إعادة الهيكلة والتمويل المؤسسي.
- عين نائب رئيس مجلس الادارة بدرجة وكيل وزارة في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عين المدير التنفيذي بدرجة وكيل وزارة في جهاز حماية المنافسة.
- عمل مستشار لوزير التجارة والصناعة.
- مساعد المدير العام، تغطية الأسواق الصغيرة والمتوسطة – مجموعة الخدمات المصرفية للشركات.
- عين نائب المدير العام، رئيس الاستراتيجية.
- المدير العام، الرئيس التنفيذي للاستراتيجية.
- رئيس مكتب إدارة التحول.

الإدارة التنفيذية

حامد التميمي

رئيس الموارد البشرية بالوكالة

تاريخ التعيين:

- 25 يونيو 2008.

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في نظم معلومات الإدارة.
- شهادة الحزام الأخضر في منهجية لين ستة سيغما (Lean Six Sigma Green Belt)، شركة كويمبرو للاستشارات (Qimpro Consulting).
- دورة مهارات المقيّمين (Assessors Skills Certification Course)، شركة ريفر ويفز (RiverWaves).
- مسؤول امتثال معتمد لمتطلبات مكافحة غسل الأموال، تومسون رويترز (Thomson Reuters).
- برامج تنفيذية تركز على تحليلات البيانات، كلية وارتون (Wharton) ومنصة (HBX).

الخبرة العملية:

- أكثر من 17 عاماً من الخبرة في بنك الخليج، تنقّل خلالها بين قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد، والعمليات، والموارد البشرية، وصولاً إلى منصبه الحالي كمساعد المدير العام لمجموعة الموارد البشرية.
- خبرة واسعة في مجالات الموارد البشرية تشمل التعويضات والمزايا، وشراكة الأعمال في الموارد البشرية (HR Business Partnering)، وتخطيط القوى العاملة، واستقطاب المواهب، وتأسيس وظيفة تحليلات الموارد البشرية في البنك.
- يقود المجالات الاستراتيجية الرئيسية للموارد البشرية، بما في ذلك استقطاب المواهب، والتدريب والتطوير، والاتصالات الداخلية، وتجربة الموظف، وشراكة الأعمال في الموارد البشرية (HRBP)، وتقنيات الموارد البشرية، وتخطيط القوى العاملة، وتحليلات الموارد البشرية، مع التركيز على اتخاذ القرار القائم على البيانات، وتحسين العمليات، ومواءمة استراتيجيات الموارد البشرية مع أهداف البنك.

نجلاء العيسى

رئيس التسويق

تاريخ التعيين:

- 14 نوفمبر 2019.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في الصحافة والاتصال الجماهيري من الجامعة الأمريكية في القاهرة، مع تخصص في الاتصالات التسويقية المتكاملة وتخصص فرعي في علم النفس.
- أكملت برامج تنفيذية في القيادة في كلية هارفارد للأعمال، إلى جانب برامج متقدمة في التطوير المهني في مجالات القيادة الاستراتيجية، والتميز التسويقي، والاتصال المؤسسي.

الخبرة العملية:

- تمتلك خبرة تمتد لما يقارب 25 عاماً في المناصب التنفيذية والمهنية، في قيادة مبادرات التسويق القائمة على القيمة، والاتصال المؤسسي، وتحول العلامة التجارية في قطاعي البنوك والاتصالات، منذ بدء مسيرتها المهنية في عام 2002.
- ساهمت بفاعلية في قيادة عمليات التحول الاستراتيجي والابتكار وإدارة المشاريع الكبرى من خلال مناصب قيادية عليا في بنك الخليج وزين، محققة نمواً مستداماً، وكفاءة تشغيلية، وتحسناً ملموساً في تجربة العملاء.
- عادت للإنضمام إلى بنك الخليج بتاريخ 14 نوفمبر 2019، وتمتلك خبرة إجمالية تبلغ أكثر من 12 عاماً في البنك على فترتين مهنيتين. وتشرف حالياً على قيادة الاستراتيجية المتكاملة للبنك في مجالات التسويق، والعلامة التجارية، والمسؤولية الاجتماعية، من خلال إدارة برامج مؤسسية متعددة التخصصات، تسهم في تعزيز الأداء المؤسسي، وتسريع التحول الرقمي، وتحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأمد للمساهمين.

الحوكمة

المقدمة

يمثل عام 2025 مرحلة محورية في مسيرة بنك الخليج حيث واصل البنك تقدمه بوضوح إصرار. ولم يتميز هذا العام في تحقيق نتائج مالية إيجابية فحسب، بل أيضاً في مساهمته بتسريع وتيرة التحول المؤسسي من خلال إعادة تعريف هوية البنك ودوره في القطاع المالي الكويتي. ويستند هذا التحول إلى إطار حوكمة متكامل يرسخ مبادئ المساءلة ويعزز ثقة أصحاب المصالح، ويدعم تحقيق النمو المستدام.

ومن أبرز المحطات كان بدء البنك بالاستعداد للتحول الرسمي إلى مؤسسة مالية متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد أن تم الإعلان عن هذا القرار في بورصة الكويت بموافقة ودعم مجلس الإدارة، الأمر الذي يعكس حرص البنك على الاستجابة لتطلعات العملاء ومواكبة متطلبات السوق الكويتي. وتجري هذه العملية تحت إشراف رقابي دقيق بما يضمن الحفاظ على أعلى معايير النزاهة والالتزام والشفافية.

كما واصل البنك استكشاف فرص استراتيجية للتوسع الخارجي. فبعد مناقشات سابقة بشأن اندماج محتمل مع بنك بوبيان، ظهرت في العام 2025 فرصة جديدة للاندماج مع بنك وربة تم الإفصاح عنها. وتخضع هذه الصفقة لإشراف مباشر من قبل مجلس الإدارة، مع التركيز على أعمال الفحص النافي للجهالة، ومواءمة التوجه مع باقي المؤسسة، وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين والمنظومة المالية ككل.

ويعمل البنك مع شركته التابعة المملوكة له بالكامل "شركة الخليج للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)" ("إنفست جي بي")– التي تأسست في العام 2023 برأسمال مدفوع قدره 10 ملايين دينار كويتي – وفق إطار حوكمة موحّد ومعتمد من قبل مجلس الإدارة حيث تأتي "إنفست جي بي" لتكمّل الطموحات الاستراتيجية للمجموعة ملتزمة بنفس المستوى الرفيع من معايير الحوكمة والسلوك المهني.

وقد تم وضع إطار الحوكمة للمجموعة كي يتماشى بالكامل مع تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى كونه يتضمن أفضل الممارسات العالمية كمبادئ بازل. ويتم تطبيق مبادئ الحوكمة على جميع مستويات المؤسسة مع اضطلاع مجلس الإدارة بدور محوري وأساسي في الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، وإدارة المخاطر، وتنفيذ الاستراتيجيات بما في ذلك عملية التحول إلى الشريعة الإسلامية وتقييم جدوى الاندماج.

كما يواصل بنك الخليج تنفيذ أجندة التحول الرقمي من خلال تعزيز سرية البيانات والأمن السيبراني بهدف تدعيم المرونة التشغيلية وحماية العملاء. وفي الوقت نفسه، يواظب على تضمين ممارسات الاستدامة البيئة والاجتماعية والحوكمة (ESG) في استراتيجيته تأكيداً لدوره كمؤسسة مسؤولة تجاه المجتمع.

التطلعات المستقبلية

مع تقدم بنك الخليج في عملية التحول الرقمي والتحول إلى العمل وفق الشريعة الإسلامية، يظل تركيزه منصباً على تعزيز المرونة، وتوطيد ثقة العملاء، وتحقيق الاستدامة، مع حرص مجلس الإدارة على تدعيم دور الحوكمة بما يتماشى مع الابتكارات والتطورات الرقابية وتطلعات أصحاب المصالح ليتمكن بنك الخليج من تعزيز مكانته ليس فقط كمؤسسة مالية موثوقة، بل أيضاً كمؤسسة مبادرة تسهم في صياغة مستقبل الصيرفة الإسلامية في دولة الكويت.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي

تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة وتعديلاتها اللاحقة، يظل بنك الخليج محافظاً على التزامه الكامل بتطبيق أعلى المعايير. ويحدد إطار الحوكمة الصادر عن بنك الكويت المركزي تسعة ركائز أساسية تشكل قاعدة الحوكمة السليمة: وتشمل ما يلي:

1 - مجلس الإدارة
2 - القيم المؤسسية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
3 - الإدارة التنفيذية
4 - إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
5 - نظام وسياسة منح المكافآت
6 - الإفصاح والشفافية
7 - البنوك ذات الهياكل المعقدة
8 - حماية حقوق المساهمين
9 - حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

وقد حرص بنك الخليج على وضع السياسات والأدلة والإرشادات اللازمة بما يتوافق تماماً مع تلك المحاور التسعة لضمان الالتزام الكامل بها. وعليه، قام البنك، تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، ببناء إطار عمل قوي للحوكمة مدعوماً بشفافية العمليات وآليات رقابية صارمة.

ويضمن هذا الإطار الالتزام المستمر بجميع القوانين المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي والمتطلبات الرقابية. وبعيداً عن واجبه بالالتزام الرقابي، يحرص بنك الخليج على تفعيل مبادئ الحوكمة بين مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك الجهات الرقابية، والمساهمين والعملاء ومجتمع الأعمال الأوسع، مما يعزز الثقة والمساءلة والنزاهة على جميع مستويات المؤسسة.

تعريف أصحاب المصالح

تماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية، يعرِّف صاحب المصلحة بأنه أي طرف لديه مصلحة في المجموعة يمكن أن يؤثر أو يتأثر بإجراءات وقرارات تلك المجموعة. وإدراكاً لأهمية دور أصحاب المصالح، قامت المجموعة بتحديد الفئات الرئيسية التالية باعتبارها أصحاب المصالح الأساسيين، حيث يساهم كل منهم بدور محوري في نجاحها واستدامتها:

1 - العملاء والمودعون: الركيزة الأساسية لأعمال المجموعة، حيث تُعد ثقتهم ورضاهم أولوية قصوى.

2 - المساهمون: مزودو رأس المال والتوجه الاستراتيجي، ويظل خلق القيمة طويلة الأمد لهم هدفًا رئيسيًا.

3 - الجهات الرقابية: السلطات المشرفة على الالتزام للتأكد من تحقيق الاستقرار والمواءمة مع المعايير الوطنية والدولية.

4 - مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية: القيادة المسؤولة عن الحوكمة والإشراف والتنفيذ الاستراتيجي.

5 - الموظفون: القوة الدافعة وراء التميز التشغيلي والابتكار.

6 - الموردون ومقدمو الخدمات: الشركاء الذين يمكّنون المجموعة من تقديم خدمات عالية الجودة بكفاءة ومسؤولية.

7 - البنوك المحلية والبنوك المراسلة: المؤسسات التي تدعم الترابط المالي وتعزز وجود المجموعة في السوق.

8 - المجتمع الذي تعمل فيه المجموعة: المجتمع ككل، حيث تسعى المجموعة إلى إحداث أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي إيجابي.

ومن خلال تحديد قاعدة أصحاب المصالح بوضوح، تضمن المجموعة أن إطار الحوكمة والقرارات الاستراتيجية والمبادرات المستدامة مصممة لتحقيق التوازن بين المصالح المتنوعة، وتعزيز المساءلة، وترسيخ الثقة طويلة الأمد عبر جميع العلاقات.

سياسات وإجراءات الحوكمة

لقد وضعت المجموعة إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى تحقيق التوازن بين أهدافها الاستراتيجية الطموحة من جهة، والالتزام الصارم بالمعايير المحلية والدولية للحوكمة وأنظمة الالتزام الرقابي من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إيماناً راسخاً بأن الحوكمة ليست نظاماً ثابتاً، بل هي ممارسة حيوية يجب أن تخضع للمراجعة والتقييم المستمرين لضمان المرونة والشفافية والمساءلة.

ولتعزيز هذا الالتزام، قام بنك الخليج بتطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتميز بالوضوح وسهولة الاستخدام وإمكانية التطبيق العملي، والتي تشكل العمود الفقري لثقافة الحوكمة لديه. وتوفر هذه الأدوات التوجيه اللازم، كما تحدد التوقعات، وتحمي حقوق جميع أصحاب المصالح. ومن أبرز هذه السياسات والأدلة:

1 - دليل الحوكمة
2 - دليل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها
3 - وثيقة النزعة للمخاطر
4 - دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة
5 - سياسة تعارض المصالح
6 - سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
7 - سياسة وحدة الشكاوى
8 - ميثاق التدقيق الداخلي
9 - دليل الموارد البشرية
10 - معايير السياسات والإجراءات
11 - دليل الالتزام الرقابي
12 - سياسة السرية
13 - سياسة حقوق المساهمين والأطراف أصحاب المصالح
14 - دليل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
15 - سياسة الموارد البشرية ضد التمييز والتحرش

وهذه السياسات والإجراءات تشكل معاً منظومة متكاملة للحوكمة لضمان ممارسة المجموعة أنشطتها بنزاهة ومسؤولية ومرونة. ويتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري لتعكس المتطلبات الرقابية المتجددة وأفضل الممارسات العالمية والأولويات الاستراتيجية للمجموعة، مما يؤكد التزامها بالتحسين المستمر والنمو المستدام.

دليل الحوكمة في بنك الخليج - المهام والمسؤوليات

يُعد دليل الحوكمة حجر الأساس لإطار الحوكمة الخاص بالمجموعة، حيث يوفّر تعريفاً واضحاً لمهام ومسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، الأمر الذي يضمن تنفيذ أعمال البنك بنزاهة وشفافية ومسؤولية.

ويحدد الدليل بشكل صريح مسؤوليات مجلس الإدارة والمناصب التنفيذية الرئيسية، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي، رئيس مدراء المخاطر، مدير عام الشؤون المؤسسية/أمين سر المجلس، رئيس التدقيق الداخلي، ورئيس المدراء الماليين. ومن خلال تحديد المهام بهذا الشكل، يكفل الدليل وضوح التوجه الاستراتيجي، التنفيذ التشغيلي، الرقابة على إدارة المخاطر، شفافية عملية التواصل، الخدمات التأكيدية المستقلة للتدقيق، وسلامة البيانات المالية، مع تعزيز المساءلة وفعالية اتخاذ القرار داخل البنك.

ويواصل مجلس الإدارة الإشراف على هذه المناصب التنفيذية الرئيسية، مدعوماً بآليات رقابية إضافية ومتابعة من بنك الكويت المركزي. وهذا المستوى المزدوج من الحوكمة يعزز الاستقلالية والشفافية، ويساهم في تطوير إجراءات الحوكمة بشكل مستمر في البنك بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الإطار قد مكّن بنك الخليج من العمل على أجندة التحول لعام 2025 بكل ثقة، بما في ذلك التحول إلى الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، تقييم فرص الاندماج الاستراتيجية، وتسريع المرونة الرقمية، بما يضمن تحقيق كل مرحلة من مراحل التحول في إطار من الرقابة والمساءلة.

هيكل الحوكمة

تماشياً مع أفضل الممارسات والمعايير في القطاع المصرفي، قام البنك ببناء إطار حوكمة شامل ومتكامل يغطي كافة مستويات البنك يستند إلى التسلسل الإداري السليم مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في الرأي واتخاذ القرارات في إدارات هامة كوحدة مكافحة غسل الأموال، إدارة الشؤون القانونية، الالتزام الرقابي، التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر. ويهدف هيكل الحوكمة إلى غرس ثقافة السلوك المهني والمساءلة على مستوى البنك بأكمله. كما يخضع للوائح والتعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي لضمان الالتزام بها.

وينقسم الهيكل التنظيمي للحوكمة إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

- **مستوى مجلس الإدارة** – لتوفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف العام.
- **مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة** – للتركيز على مجالات رئيسية متخصصة مثل إدارة المخاطر، التدقيق، والمكافآت.
- **مستوى الإدارة التنفيذية** – للإشراف على العمليات التشغيلية والأعمال اليومية.

ويدعم هذه المستويات عدد من اللجان المتخصصة لتعزيز الإشراف والإدارة السليمة للمخاطر، وضمان اتخاذ القرارات الاستراتيجية بحكمة ونزاهة. وبذلك، يشكل الهيكل منظومة متكاملة للحوكمة كفيلة بتدعيم مرونة البنك، وتوطيد الثقة مع أصحاب المصالح، والتحفيز نحو النمو المستدام.

الهيكل التنظيمي للحوكمة – مجلس الإدارة

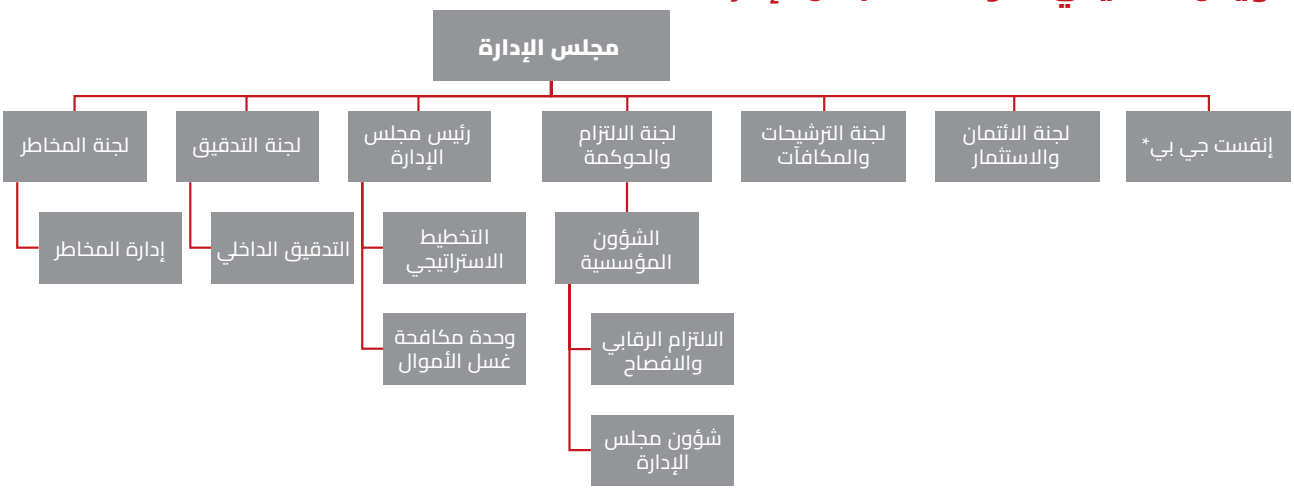

في عام 2023، تم إنشاء شركة إنفست جي بي، وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بنسبة 100%.

يتألف مجلس إدارة بنك الخليج من نخبة من الأعضاء ذوي الخبرة الواسعة والكفاءة العالية والسمعة المرموقة، ينحدرون من خلفيات مهنية وأكاديمية متنوعة. ويتمتعون جميعاً بخبرات مميزة ومهارات قيادية قوية. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة التزاماً تاماً بتطبيق مبادئ الاستدامة للبنك على المدى الطويل، كما إن إلمامهم بإطار عمل البنك وإجراءاته التشغيلية يساعدهم على مواكبة التغييرات الهامة والتصرف بالسرعة المطلوبة لحماية مصالح البنك طويلة الأجل عند الضرورة.

يعقد المجلس اجتماعاته بما لا يقل عن ست مرات سنوياً. والتزاماً بأحدث التعديلات على تعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، يتألف المجلس حالياً من أحد عشر عضواً، من بينهم أربعة أعضاء مستقلين. كما يدعم عمل المجلس وجود خمس لجان متخصصة منبثقة عن مجلس الإدارة.

ويُناط بالمجلس تحقيق تطلعات المجموعة مع المراعاة المستمرة لمصالح المساهمين. ووفقاً لمبادئ الحوكمة، يقوم مجلس الإدارة باعتماد الاستراتيجية العامة للبنك والإشراف على تنفيذها. كما يقوم بمراجعة إطار الحوكمة بشكل دوري للتأكد من ملاءمته للتغييرات التي يتم إدخالها على استراتيجية البنك ونطاق أنشطته والمتطلبات الرقابية. وبالتعاون مع الإدارة التنفيذية، يحدد المجلس أيضاً نزعة المخاطر بما يوازن بين مستويات انكشافات البنك والأهداف طويلة الأجل. ولضمان الكفاءة، يحرص بنك الخليج على أن يتلقى أعضاء مجلس الإدارة برامجاً تدريبية مستمرة تهدف إلى تعزيز قدراتهم وتمكينهم من مواجهة التحديات المتجددة في القطاع المالي. وخلال عام 2025، شارك المجلس في برامج تدريبية متخصصة تناولت موضوعات محورية مثل التحول إلى الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مكافحة غسل الأموال، الأمن السيبراني، الحوكمة، وإدارة المخاطر. وقد ساهمت هذه البرامج في تعزيز قدرة الأعضاء على استشراف التطورات الرقابية، وتدعيم مهمة الإشراف المسندة إليهم، وتوجيه استراتيجية البنك بثقة وفعالية. كما يتلقى أعضاء المجلس إرشادات شاملة من أمين سر المجلس حول إطار الحوكمة والسياسات ذات الصلة، مما يدعم أداءهم لمسؤولياتهم بكفاءة ونزاهة.

تقييم الأداء

في العام 2025، استعان بنك الخليج بشركة خارجية متخصصة لإجراء تقييم شامل لأداء مجلس الإدارة على كل من المستوى الجماعي والفردي. وأُجري هذا التقييم وفقاً لأعلى المعايير المهنية، وغطى مجموعة واسعة من المجالات منها مهارات وخبرات أعضاء المجلس، إضافةً إلى خطة الإحلال الوظيفي وتحديث إستراتيجية البنك، وكذلك تقييم أداء الرئيس التنفيذي وأمين سر مجلس الإدارة.

وقد جاءت نتيجة التقييم النهائية "استثنائية"، مما يعكس التزام مجلس الإدارة بالتميز والرقابة الفعّالة والقيادة الاستراتيجية.

المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن نشاط البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- وضع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.
- التأكد من إنشاء ثقافة مؤسسية سليمة والمحافظة عليها.
- مراقبة أعمال المجموعة وسلامة وضعه المالي والتزامه بالمتطلبات الرقابية والقانونية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة التعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من سلامتها قبل تنفيذها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات مناسبة لدى البنك تغطي كافة مجالات النشاط في البنك.
- التأكد من توفير المعلومات الكافية للمساهمين بالسرعة المطلوبة حول أداء المجموعة وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية العليا وتحديد أجورها وخطط الإحلال الخاصة بها.
- إجراء المراجعات لممارسات الحوكمة بشكل منتظم للتأكد من فاعليتها.

ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة، فبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بتطورات المجال المصرفي المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس.

ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً أساسياً في تنظيم عمل المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة بين أعضائه، حيث يقوم بما يلي:

- التأكد من اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم وبصورة مطلعة.
- الإشراف على تنفيذ سياسة وبرنامج الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة في البنك.
- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
- التأكد من توفر معايير حوكمة عالية لدى المجموعة
- خلق ثقافة، أثناء اجتماعات المجلس، تشجع على النقد البنّاء حول القضايا التي يوجد بشأنها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، مع تشجيع عملية المناقشة والتصويت على تلك القضايا.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة

يقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية باقتراح المواضيع المهمة التي يتم إدراجها على جدول أعمال كل اجتماع.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتنظيم أعمال المجلس، وتشمل مسؤولياته توفير أجواء الثقة والاطمئنان لدى جميع أصحاب المصالح حول شفافية أنشطة البنك. ويحرص أمين السر أيضاً على تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه وذلك ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المستنيرة فيما يتعلق بالمسائل التي تتم مناقشتها. كما تقوم أمانة سر مجلس الإدارة بالاحتفاظ بسجل لحالات تعارض المصالح والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ويتم تحديثه بصورة منتظمة.

ويجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل سنوياً ومرةً واحدة على الأقل كل ربع سنة. ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتدوين جميع مناقشات المجلس وقراراته. ويتولى أمين السر تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة مسؤولية متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

تشكيل مجلس الإدارة

في يناير 2025، قدم السيد/بدر الخرافي استقالته من عضوية مجلس الإدارة ومن منصبه كرئيس للمجلس، وتم تزكية السيد/ أحمد البحر خلفاً له. وفي مارس 2025، وخلال اجتماع الجمعية العامة العادية، تم انتخاب مجلس الإدارة للدورة الجديدة. وقد أسفر الانتخاب عن تشكيل مجلس يضم سبعة أعضاء غير مستقلين وأربعة أعضاء مستقلين، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية ومعايير الحوكمة المعمول بها.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

اجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة وتم اطلاعه على كافة المواضيع المرتبطة بأنشطة البنك وأنشطة اللجان الإدارية علماً أنه تم عقد 13 اجتماعاً لمجلس الإدارة و43 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال العام 2025 على النحو الآتي:

	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الالتزام والحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الائتمان والاستثمار
عدد الاجتماعات في 2025	**13**	**5**	**5**	**3**	**6**	**24**
أحمد محمد البحر **	13	*	*	3	*	23
علي مراد بهبهاني	9	*	*	*	*	*
عمر حمد العيسى	13	*	*	*	6	24
فواز محمد العوضي	12	*	*	*	5	19
عبد الله ساير الساير	11	5	*	*	*	*
معاذ صالح الريس***	9	4	4	*	*	*
دلال هشام الريس***	9	*	*	2	*	*
عبد الرحمن محمد الطويل	13	*	5	3	*	*
طلال علي الصايغ	13	5	*	*	*	*
ماجد عيسى العجيل***	9	*	*	*	5	*
عيد ناصر الشهري***	9	*	4	*	*	*
بدر ناصر الخرافي****	2	*	*	0	*	1
براك عبد المحسن العصفور*****	4	*	1	*	*	*
ريم عبد الله الصالح*****	3	1	*	1	1	*
عبد اللطيف عبد العزيز الشارخ*****	3	*	1	*	*	*

* ليس عضواً في اللجنة
**ترأس المجلس في يناير 2025
*** انضم للمجلس في مارس 2025
**** ترك المجلس في يناير 2025
*****ترك المجلس في مارس 2025

يعتبر محضر كل اجتماع جزءاً من سجلات البنك.

جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة قدمت تقارير أنشطتها ربع السنوية إلى المجلس.

مكافآت المجلس

أوصت لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مجلس الإدارة، مع مراعاة موافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة، بأن يكون إجمالي مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2025 هو **430,000** د.ك (2024: 240,000 د.ك).

الحوكمة

هياكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تماشياً مع تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل خمسة لجان للإشراف والرقابة على أنشطة البنك. وهي كما يلي

اللجان المنبثقة عن المجلس

أنشأ مجلس الإدارة خمسة لجان: لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الالتزام والحوكمة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الائتمان والاستثمار ("اللجان"). ويوجد لدى كل لجنة لائحة داخلية مكتوبة. ويتوقع مجلس الإدارة إنجاز قدر كبير من عمله من خلال اللجان. وتقوم كل لجنة برفع تقاريرها بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة مع تقديم موجز حول الإجراءات التي تقوم بها وأية مواضيع هامة تنظر فيها، علماً أن هذه التقارير غير مطلوبة في حال حضور جميع أعضاء اللجنة الاجتماع الذي يتم من خلاله النظر في تلك الإجراءات أو المواضيع. وفي حال غياب أحد أعضاء اللجنة عن اجتماعاتها، يتم إخطاره بالإجراءات والمواضيع التي تم النظر فيها حسب الاقتضاء. وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل ويجب أن يستوفي كل عضو في اللجنة متطلبات العضوية المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لتلك اللجنة. ويجوز لأعضاء اللجان المشاركة في أكثر من لجنة.

1. لجنة الالتزام والحوكمة

أ. مهام اللجنة

تشرف اللجنة على الإطار العام للحوكمة في البنك والتأكد من الالتزام الكامل بتعليمات بنك الكويت المركزي والمواءمة مع الممارسات العالمية الرائدة. وتتولى اللجنة مهمة الرقابة على كفاءة هياكل الحوكمة وسياساتها وإجراءاتها، ومعالجة أي تعارض في المصالح وفي تعاملات الأطراف ذات العلاقة. كما تقوم اللجنة بمراجعة سياسات الحوكمة، والإشراف على التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة ولجانه، والتأكد من حصول أعضاء المجلس على التدريب المستمر في مجالات الحوكمة.

كما تتولى اللجنة مسؤولية متابعة مبادرات التمويل المستدام والتأكد من التزام البنك بالإرشادات الصادرة عن بنك الكويت فيما يتعلق بتطبيق الاستدامة بمعاييرها الثلاث البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). ومن خلال توليها لهذه المسؤوليات، تسهم اللجنة في ترسيخ ثقافة الحوكمة التي تدعم اتخاذ القرارات الرشيدة، وتعزز كفاءة مجلس الإدارة، وتساهم في تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل للبنك.

ب. تشكيل اللجنة

▪ السيد/ أحمد البحر	رئيس اللجنة
▪ الدكتور/ عبد الرحمن الطويل	نائب رئيس اللجنة
▪ السيدة/ دلال الريس	عضو اللجنة
▪ السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الالتزام والحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. وتتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، من بينهم عضو مستقل، ويتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة. ويتطلب عقد الاجتماع حضور عضوين لتحقيق النصاب.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2025

- مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على استيفاء مبادئ الحوكمة الخاصة بالمجموعة.
- متابعة عملية تنفيذ سياسات وإجراءات الحوكمة على مستوى البنك.
- التوصية بتعزيز المساءلة في مجال الالتزام الرقابي لجميع الموظفين بما في ذلك الإدارة التنفيذية.
- مراجعة واعتماد خطة الالتزام الرقابي السنوية للعام 2025.
- مراجعة واعتماد التقرير السنوي للحوكمة.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.
- الاطلاع على جميع الافصاحات المسجلة لدى وحدة الإفصاح.
- مراجعة واعتماد تقييم أداء مدير عام إدارة الشؤون المؤسسية للعام 2025.
- المحافظة على استقرار الحوكمة وفعالية الرقابة خلال تنفيذ البنك لمشاريع استراتيجية كبرى، بما في ذلك التحول إلى الصيرفة الإسلامية ودراسة فرص الاندماج المحتملة.

ه. التغيرات خلال السنة

في يناير 2025، وبعد استقالة السيد/ بدر الخرافي رئيس مجلس الإدارة وتعيين السيد/ أحمد البحر رئيساً لمجلس الإدارة، تم تعيين السيد/ البحر رئيساً للجنة.

وعقب انتخابات مجلس الإدارة في مارس 2025، تم إعادة تعيين السيد/ أحمد البحر رئيساً للجنة، وإعادة تعيين الدكتور/ عبد الرحمن الطويل نائباً للرئيس، وتعيين السيدة/ دلال الريس عضواً في اللجنة.

2. لجنة التدقيق

أ. مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من قيامهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين مع مراعاة حقوق كافة أصحاب المصالح. وتنطوي مهمة لجنة التدقيق على مساعدة مجلس الإدارة في استيفاء مسؤوليات الإشراف. وفي هذا الصدد، تم تفويض لجنة التدقيق بالقيام بعملية الإشراف وتأكيد سلامة إجراءات التقارير المالية، مع إبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ونزاهة ودقة الرقابة الداخلية في البنك ونظام إدارة المخاطر، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومدى فاعلية وتقييم الأداء، وإجراءات البنك المتعلقة بمراقبة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح وميثاق السلوك، ووظيفة التدقيق الداخلي. وتقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي ورئيس المدققين الداخليين، مع التوصية إلى مجلس الإدارة بترشيح وإنهاء تعيين ومكافأة المدققين الخارجيين. وحيث إن فاعليتها مرتبطة مباشرةً بمدى فاعلية مجلس الإدارة، فإن لجنة التدقيق تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على أية معلومات مطلوبة لتعزيز أداء المجلس.

ب. تشكيل اللجنة

السيد/ طلال الصايغ	رئيس اللجنة
السيد/ عبد الله الساير	نائب رئيس اللجنة
السيد/ معاذ الريس	عضو اللجنة
السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة التدقيق مرةً كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو إثنين من أعضائها. ويترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين الذي يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2025

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي بما في ذلك مراجعة و/أو اعتماد الخطط، والاستراتيجيات، ومؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة، ومتابعة تنفيذ ملاحظات التدقيق، والهيكل التنظيمي، وبطاقة قياس الأداء المتوازن لمدير عام التدقيق الداخلي، وميزانية التوظيف لدى الإدارة.
- الإشراف على دور التدقيق الداخلي للشركة التابعة.
- اعتماد خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر والممتدة لثلاث سنوات والتحديثات ذات الصلة، بالإضافة إلى مراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- عقد اجتماعات مغلقة مع كل من مدير عام التدقيق الداخلي، والمدققين الخارجيين، ومسؤول الالتزام الرقابي والإفصاح دون حضور الإدارة التنفيذية وذلك وفقاً للمتطلبات الرقابية في هذا الشأن.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم.
- مراجعة نطاق عمل ومنهجية خطة التدقيق الخاصة بالمدققين الخارجيين.
- مراجعة البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية الصادر وفق متطلبات بنك الكويت المركزي.

هـ. التغيرات خلال السنة

عقب انتخابات مجلس الإدارة في مارس 2025، تمت إعادة تعيين السيد/ طلال الصايغ رئيساً للجنة، كما تمت إعادة تعيين السيد/ عبدالله الساير نائباً للرئيس، وتعيين السيد/ معاذ الريس عضواً في اللجنة.

و. أتعاب مراقبي الحسابات

وافقت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 22 مارس 2025 على تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين للبنك للعام 2025. وفيما يلي إجمالي الأتعاب المصروفة لهم:

	2025 (المبلغ بالألف د.ك.)	2024 (المبلغ بالألف د.ك.)
تدقيق البيانات المالية للمجموعة	**166**	166
الخدمات التأكيدية وغير التأكيدية الأخرى للمجموعة	**86**	230
الإجمالي	**252**	396

3. لجنة المخاطر

أ. مهام اللجنة

تشمل المهام الأساسية للجنة المخاطر الإشراف على إدارة المخاطر داخل البنك، والتأكد من استقلالية هذه الوظيفة، وتعزيز فاعلية إشراف ومراقبة مجلس الإدارة للأنشطة التي تنطوي على مخاطر والتي تواجه البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة الانكشافات الكبيرة وتزويد مجلس الإدارة بالمستجدات حول استراتيجية البنك ونزعته للمخاطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتشرف على قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق الاستراتيجية. كما تقوم اللجنة بتقييم الانكشاف على المخاطر وحدود التركزات والقدرة على تحمل المخاطر. ولها صلاحية الموافقة على حدود العمليات والتداولات المرتبطة بالمخاطر غير الاعتيادية أو الجديدة. كذلك، تقوم اللجنة بصفة ربع سنوية بمراجعة إنكشافات البنك على أكبر 25 عميل وأكبر 20 مديونية ذات مخاطر مصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ. كما تقوم اللجنة بمراجعة أية عمليات أو مراكز تنطوي على مخاطر، وتحليل الأثر لأية مخاطر محتملة أو تغييرات في البيئة الخارجية والتي تعتبرها ذات أهمية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك، وتقوم بالإيعاز لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف وإدارة تلك المخاطر بما يتماشى مع نزعة البنك للمخاطر. وتقوم اللجنة على أساس مستمر بمراجعة المبادرات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بأمن المعلومات والأمن السيبراني، وتطلع على أهم المستجدات حول التهديدات الراهنة التي يواجهها البنك والعوامل المخففة لها. وتقوم بتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات الوافية عن الوضع الحالي للمبادرات والأنشطة المرتبطة ببرامج الحماية لدى البنك.

ب. تشكيل اللجنة

▪ الدكتور/ عبد الرحمن الطويل	رئيس اللجنة
▪ السيد/ عيد الشهري	نائب رئيس اللجنة
▪ السيد/ معاذ الريس	عضو اللجنة
▪ السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة. يترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين ويتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2025

- عقدت اللجنة خمس اجتماعات واجتماع آخر إضافي تم بالاشتراك مع لجنة التدقيق.
- مراجعة التقارير الدورية لإدارة المخاطر ومصفوفات تصنيف المخاطر وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير ربع السنوية.
- الموافقة على الخطة الإستراتيجية لإدارة مخاطر التكنولوجيا وخارطة الطريق لاستراتيجية أمن المعلومات والأمن السيبراني.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر وأمن المعلومات والأمن السيبراني، وتقديم التوصيات بشأنها لاعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- بالاشتراك مع لجنة التدقيق، مراجعة واعتماد اقتراح مشترك بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بخصوص إجراء تقييمات المخاطر، وتحديث أدلة السياسات والإجراءات، والتعامل مع ملاحظات التدقيق بالتزامن مع دعم جهود البنك في التحول الإسلامي، إضافة إلى مناقشة تأثير تطبيق الإطار الاستراتيجي الجديد للمرونة السيبرانية والتشغيلية الصادر عن بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر.
- مراجعة ملخص جميع الموافقات الائتمانية الصادرة عن لجان الائتمان.
- عقد اجتماعات مع رئيس مدراء المخاطر دون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.

هـ. التغيرات خلال السنة

عقب انتخابات مجلس الإدارة في مارس 2025، تم إعادة تعيين الدكتور/ عبد الرحمن الطويل رئيساً للجنة، وتعيين السيد/ عيد الشهري نائباً للرئيس، وتعيين السيد/ معاذ الريس عضواً في اللجنة.

4. لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. مهام اللجنة

تعمل لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت على التحقق من التزام كافة بنود إطار عمل منح المكافآت المالية بغرض تعزيز فاعلية وإدارة المخاطر في المجموعة. كما تقدم اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أعضاء مجلس الإدارة. وبما يتوافق مع دور لجنة الترشيحات، يتم إجراء مراجعات لمهارات الأعضاء المرشحين وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة لدى المجموعة ويتم ذلك التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. وتجري اللجنة مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة مع إبداء التوصيات حول التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يخدم مصالح المجموعة. كما تتأكد اللجنة من إخطار أعضاء مجلس الإدارة بالمستجدات في القطاع المصرفي وتقييم ملائمة المبادئ والممارسات التي يتم بناءً عليها منح المكافآت.

وبالتعاون مع لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء الإدارة التنفيذية (وفقاً لما نصت عليه تعليمات بنك الكويت المركزي) ومن بينها المبادئ والمعايير المستخدمة لتقييم الأداء السنوي. يتضمن ذلك أيضًا تقييم صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة وخصائصهم القيادية. ولأداء هذه المهمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإعداد والمراجعة السنوية لسياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة.

ب. تشكيل اللجنة

▪ السيد/ ماجد العجيل	رئيس اللجنة
▪ السيد/ عمر العيسى	نائب رئيس اللجنة
▪ الدكتور/ فواز العوضي	عضو اللجنة
▪ السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاتها مرتين على الأقل سنوياً. ويترأسها عضو مستقل يختاره مجلس الإدارة. ويجب حضور عضوين على الأقل لتحقيق النصاب وانعقاد الاجتماع.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2025

- دعم ومتابعة تنفيذ استراتيجية التكويت في البنك مع الالتزام التام بمتطلبات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة وتحسين خطة الإحلال الوظيفي للمناصب القيادية تماشياً مع توصيات بنك الكويت المركزي ورفع المقترحات إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- التوصية والموافقة على صرف مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية ورفع القرارات إلى مجلس الإدارة.
- طرح ومراجعة خطة الحوافز طويلة الأجل لأعضاء الإدارة التنفيذية ومواءمتها مع المتطلبات الرقابية والأهداف الاستراتيجية.
- مراجعة سياسة المكافآت في البنك، وضمان ملاءمتها وفعاليتها.
- الإشراف على والانتهاء من تدقيق خارجي لمكافآت الإدارة التنفيذية.
- اعتماد وتنفيذ خطة تقييم فاعلية مجلس الإدارة.
- المشاركة في دورات تدريبية مختصة في مبادئ وممارسات العمل المصرفي الإسلامي.
- اعتماد التأمين الجماعي على الحياة والتأمين الطبي.
- اعتماد خارطة الطريق الخاصة بتدريب أعضاء مجلس الإدارة لثلاث سنوات.
- مراجعة واعتماد التحديثات على الهيكل التنظيمي للبنك.

ه. التغيرات خلال السنة

في يناير 2025، وبعد استقالة السيد/ بدر الخرافي وتعيين السيد/ أحمد البحر رئيساً لمجلس الإدارة، تم تعيين السيدة/ ريم الصالح رئيسةً للجنة الترشيحات والمكافآت.

وعقب انتخابات مجلس الإدارة في مارس 2025، تم تعيين السيد/ ماجد العجيل رئيساً للجنة، وإعادة تعيين السيد/ عمر العيسى نائباً للرئيس، وإعادة تعيين الدكتور/ فواز العوضي عضواً في اللجنة.

5. لجنة الائتمان والاستثمار

أ. مهام اللجنة

تتألف لجنة الائتمان والاستثمار من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ويترأسها رئيس مجلس الإدارة. ومن أهداف ونطاق أنشطة هذه اللجنة التي تم تشكيلها في مارس 2018 مراجعة واعتماد، أو رفض، أو تعديل، أو الموافقة المشروطة على مقترحات الائتمان التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان، بما يصل إلى حدود الإقراض القانونية في البنك، باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة البنك بناءً على التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. كما تتمتع اللجنة بصلاحيات الموافقة على جميع الاستثمارات أو عمليات التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجان ذات المستويات الأدنى، والخصومات على عمليات التسوية والشطب، والخصومات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان. كذلك للجنة الائتمان والاستثمار صلاحية منح التفويض الائتماني للجنة التنفيذية للائتمان.

ب. تشكيل اللجنة

▪ السيد/ أحمد البحر	رئيس اللجنة
▪ السيد/ عمر العيسى	نائب رئيس اللجنة
▪ الدكتور/ فواز العوضي	عضو اللجنة
▪ السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة عادة مرةً كل أسبوعين، إذا لزم الأمر. ولانعقاد الاجتماع يتطلب الأمر حضور عضوين لهما حق التصويت على الأقل، ويجب أن يكون بين العضوين اللذين لهما حق التصويت الرئيس أو نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2025

- أدت الموافقة على مقترحات الائتمان والاستثمار على مستوى مجلس الإدارة إلى تعزيز الحوكمة بما يتماشى مع تعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي، وكذلك زيادة كفاءة وشفافية عمليات الموافقة الائتمانية.
- الموافقة على مقترحات الائتمان الكبيرة التي تشكل الجزء الأكبر من محفظة البنك الائتمانية، بما في ذلك حدود البنك وحدود الدولة.
- الموافقة على تسوية أو استرداد المديونيات الكبيرة.
- الموافقة على حدود الخزينة وفقاً لنزعة المخاطر لدى البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتعديلات التي أجريت على نسب السيولة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة فيما يتعلق بجميع التسهيلات الائتمانية المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة محفظة الاستثمارات في البنك بناءً على إرشادات بنك الكويت المركزي وسياسة الاستثمار المعمول بها في بنك الخليج.
- الموافقة على التعديلات التي أجريت على اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية للائتمان نظراً لتغيير أعضاء اللجنة ممن لهم حق التصويت وتعديل صلاحيات منح التفويض.

الحوكمة

م. التغيرات خلال السنة

في يناير 2025، وبعد استقالة السيد/ بدر الخرافي وتعيين السيد/ أحمد البحر رئيساً لمجلس الإدارة، تم تعيين السيد/ البحر رئيساً للجنة.

وعقب انتخابات مجلس الإدارة في مارس 2025، تم إعادة تعيين السيد/ أحمد البحر رئيساً للجنة، وإعادة تعيين السيد/ عمر العيسى نائباً للرئيس، وإعادة تعيين الدكتور/ فواز العوضي عضواً في اللجنة.

الهيكل التنفيذي للحوكمة:

ينعكس أسلوب العمل للحوكمة في عدد من اللجان العاملة على مستوى الإدارة التنفيذية للبنك، ويشمل ذلك عدة لجان ائتمانية، ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي:

اللجان الائتمانية

- اللجنة التنفيذية للائتمان
- لجنة الإدارة للائتمان
- لجنة الائتمان لمعالجة المديونيات
- لجنة التصنيف والمخصصات
- لجنة الائتمان الشخصي
- لجنة الائتمان لإدارة الثروات

لجان الإدارة

- اللجنة التنفيذية للمخاطر
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة حوكمة الرقابة الداخلية
- لجنة إدارة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات (اللجنة الفرعية للجنة حوكمة الرقابة الداخلية)
- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات
- لجنة السياسات والإجراءات
- لجنة حوكمة إدارة الثروات
- اللجنة التنفيذية للمنتجات
- لجنة مكافحة عمليات الاحتيال
- لجنة المناقصات
- لجنة حوكمة المشروعات
- لجنة مراجعة تقارير المعاملات المشبوهة
- لجنة الاستدامة
- اللجنة التوجيهية للتحول الرقمي

الهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية

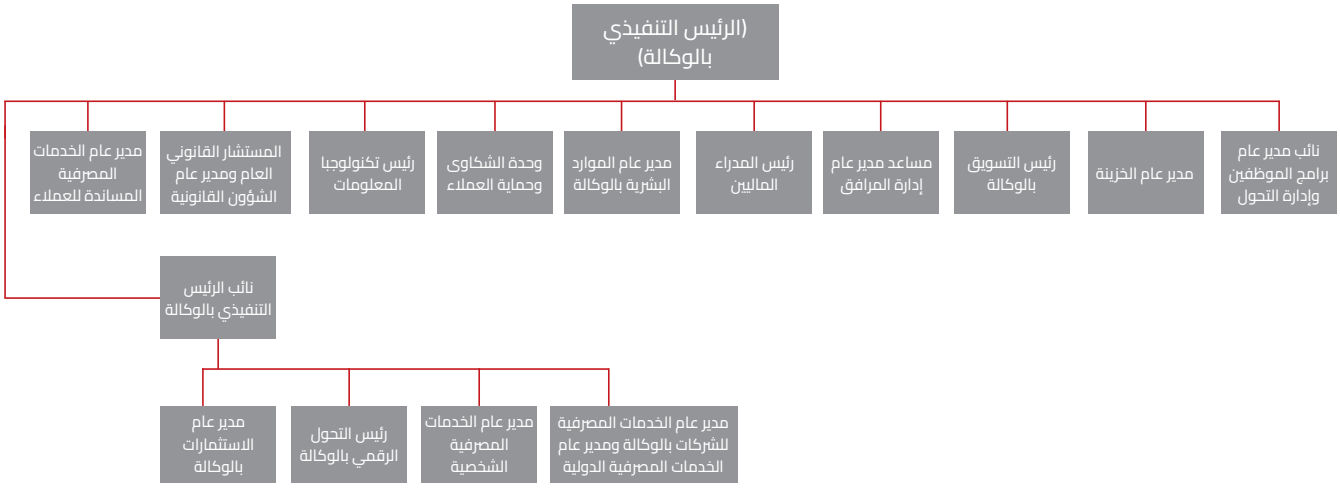

خطة الإحلال الوظيفي

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة عملية تخطيط الإحلال الوظيفي للإدارة العليا للتأكد من مبدأ الشفافية والتزاماً باستراتيجية البنك.

وتتم مراجعة خطة الإحلال الوظيفي واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تحديد الوظائف الأساسية على مستوى البنك بأكمله، والتي إذا لم يتم شغلها بالسرعة المطلوبة من المحتمل أن يتعرض البنك للمخاطر. وتحدد خطة الإحلال الوظيفي خلفاً واحداً على الأقل لكل وظيفة أساسية.

سياسة المكافآت

يتم تحديد مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية بالمجموعة بما يضمن استقطاب وتحفيز واستبقاء الكفاءات القيادية المسؤولة عن تحقيق النمو الاستراتيجي للمجموعة، والتأكد في الوقت نفسه من تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين. كما يتم تحديد مكافآت الإدارة التنفيذية استناداً إلى فلسفة "التميُز القائم على الجدارة" والتشديد على المواءمة بين نتائج أداء المؤسسة ومكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية، إضافةً إلى الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بهذا الخصوص.

وتعتبر المكافآت الثابتة والمتغيرة هذه جزءاً لا يتجزأ من الهيكل العام للمكافآت لدى المجموعة والتي تهدف إلى:

- تحقيق المواءمة والتكامل مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة بما يدعم القيم الأساسية.
- استقطاب النوعية المطلوبة من الكفاءات مستقبلاً، والمحافظة على الكوادر الحالية الماهرة، وتمكين عملية التدوير الداخلي للموظفين والتمييز بناءً على الأداء.
- تحقيق العدالة والمساواة من خلال توفير مزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة لتتناسب مع المستويات المختلفة في الأقدمية.

من الهام أن يكون لدى المجموعة بشكل عام هيكل مكافآت متغير لكبار التنفيذيين قائم على تحقق المخاطر ليتم بموجبه تضمين القدر الكافي من الحوافز للتشجيع على الأداء المتميز، وذلك بصرف النظر عن أن هيكل المكافآت المتغير هو في الأساس قائم على تعزيز قاعدة رأس المال للمجموعة وفي الوقت نفسه تجنب المخاطر المفرطة وغير المؤاتية.

هذا، وتعتمد سياسة المكافآت على ضمان الشفافية والوضوح في عملية الإفصاح عن صرف المكافآت والإعلان عنها في الوقت المناسب لاطلاع وتمكين جميع أصحاب المصالح من تقييم أداء المجموعة بشكل بنّاء مقابل أهداف واضحة وتحقق الاستراتيجية ووضع المجموعة إزاء المخاطر.

هيكل الرواتب

تسعى المجموعة إلى تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم من خلال منحهم رواتب ومزايا تنافسية مقارنةً بالمؤسسات الأخرى وكذلك بما يكون مناسباً داخل المجموعة. وتسري نفس سياسة المكافآت لدى المجموعة على جميع الدرجات الوظيفية، حيث تم تصميم هيكل الرواتب بما يضمن المساواة والتكافؤ داخل وخارج المجموعة، وبالقدر المناسب من المرونة للسماح بمكافأة الجهد المبذول في الأداء الفردي والاعتراف بالمستويات المختلفة من المسؤوليات.

الزيادات السنوية

تقوم المجموعة بمراجعة أداء جميع الموظفين على أساس سنوي ويجوز لها منح الموظفين المؤهلين زيادة راتب قائمة على الجدارة بعد الحصول على موافقة الإدارة، وذلك اعتباراً من الأول من يناير كل سنة.

تقييم الوظائف باعتماد منهجية كورن فيري- هاي

تتبنى المجموعة منهجية كورن فيري هاي لتقييم الوظائف والتي تساعد في تحديد القيمة النسبية للوظائف داخل المجموعة وذلك للتأكد من تحقيق العدل والمساواة في منح المكافآت للموظفين العاملين في وظائف مختلفة داخل المؤسسة بناء على منهجية منظمة للتقييم .

الترقيات

تقوم المجموعة بترقية الموظفين الأكفاء إلى درجة وظيفية أعلى عندما يكون المنصب في تلك الدرجة متاحاً وعند استيفاء الموظف للمعايير المطلوبة. ويترتب على الترقية زيادة في الراتب الأساسي وتغيير في البدلات والمزايا المطبقة على المنصب الجديد. وتعزز الترقيات ثقافة المكافأة القائمة على الجدارة.

هذا، وتتوافق سياسة منح المكافآت المالية للمجموعة تماماً مع المتطلبات الرقابية بما يشمل تطبيق مبدأ الاسترداد Claw Back الذي يسمح للمجموعة بالامتناع عن صرف جزء من المكافآت المؤجلة لكبار التنفيذيين في حالة عدم استيفاء شروط معينة للأداء، بما في ذلك سوء التصرف والإهمال والخطأ وتجاوز صلاحيات الموافقة على منح الائتمان و/أو تجاوز الحدود الموضوعة للمخاطر، وأي ممارسات أخرى مشكوك فيها.

المزايا الوظيفية

تقدم المجموعة عدداً من المزايا الوظيفية حسب الأهلية، فقد يكون الموظف مؤهلاً للحصول على بعض منها وفقاً لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك الحصول على منتجات/خدمات المجموعة بشروط تفضيلية أو مزايا أخرى غير مالية بما يتوافق مع احتياجات العمل وممارسات السوق، علماً أن المجموعة قد قامت بتطبيق مزايا وظيفية متكافئة لجميع الموظفين مع استبعاد من سياساتها أي تحيز أو تمييز يتم على أساس النوع.

وفيما يلي إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة العليا، والموظفين المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر، والموظفين الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر عن عام 2025/2024:

إجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية	2025 (المبلغ بالألف دينار كويتي)		2024 (المبلغ بالألف دينار كويتي)	
	غير مقيدة	**مؤجلة**	غير مقيدة	مؤجلة
مكافآت ثابتة				
– على أساس نقدي	**3,775**	-	3,334	-
– أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**	-	-	-
– أخرى	**-**	-	-	-
مكافآت متنوعة				
– على أساس نقدي	**1,649**	-	1,520	-
– أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**		-	
– أخرى	**1,428**	-	1,563	-

	2025 (المبلغ بالألف دينار كويتي)		2024 (المبلغ بالألف دينار كويتي)	
فئات الموظفين	**عدد الموظفين في الفئة**	**إجمالي المكافآت المدفوعة**	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة
الإدارة العليا*	**19**	**4,651**	16	4,579
الموظفون المشاركون في أنشطة تحفها المخاطر	**5**	**754**	4	568
الموظفون الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر	**11**	**1,447**	10	1,270

* تم الإفصاح عن مكافأة موظفي الإدارة العليا ضمن الإيضاح 23 حول البيانات المالية المجمعة.

يمثل جميع الموظفين ضمن كل فئة من الفئات المشار إليها أعلاه جزءاً من فريق إدارة المجموعة. ويضم فريق إدارة المجموعة جميع الموظفين المسئولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعديهم.

تضم الإدارة العليا كل من الرئيس التنفيذي بالوكالة، ونائب الرئيس التنفيذي بالوكالة، ورئيس المدراء الماليين، ورئيس إدارة المخاطر وغيرهم من المدراء في مجالات العمل الأخرى. علماً إن القائمين على مواجهة المخاطر الجوهرية هم، بحسب التعريف، أولئك المسئولين التنفيذيين التي يكون للأنشطة التي يمارسونها تأثير جوهري على حجم المخاطر للمجموعة.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار المسئولين التنفيذيين **1,953 ألف دينار كويتي** (2024: 1,961 ألف دينار كويتي). وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي بالوكالة ونائب الرئيس التنفيذي بالوكالة ورئيس المدراء الماليين ورئيس إدارة المخاطر بالوكالة ورئيس التدقيق الداخلي **1,855 ألف دينار كويتي** (2024: 1,641 ألف دينار كويتي).

وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام، تقوم الوحدة بمراقبة عملية الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات التي يصدرها كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى الالتزام بالقرارات والتوجيهات التي يصدرها مجلس الإدارة. وتقوم الوحدة بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بمدى مطابقة قراراته لتعليمات الجهات الرقابية، واطلاعهم بشكل دائم على آخر التطورات والمتطلبات والتشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك.

كما تقوم الوحدة بتعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات المؤسسية والقانونية أو الرقابية والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، مع التأكد من تزويد جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح – بالدقة والسرعة المطلوبتين – بجميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمجموعة، بما في ذلك المركز المالي والأداء ونتائج الأعمال وأية تغيرات في هيكل الملكية أو الإدارة، فضلاً عن أية مسائل أخرى مطلوبة بموجب الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وأهمها التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى القرار رقم 72 لسنة 2015 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاته.

ويعمل البنك على التأكد من تطبيق ممارسات الإفصاح بصفة مستمرة وأن جميع أفراد مجتمع الأعمال، بمن فيهم المستثمرون الأفراد، لديهم إمكانية الوصول بشكل فوري إلى المعلومات المفصح عنها. وعليه، فقد اعتمد البنك دليل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها الذي يتضمن تفاصيل متطلبات الإفصاح والمسؤوليات العامة في هذا الصدد.

المعلومات الداخلية والأشخاص المطلعين

وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية، قام بنك الخليج باستحداث سياسات وإجراءات واضحة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع المعلومات الداخلية بحيث يحظر على الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية استغلال تلك المعلومات لمنفعتهم الشخصية أو الاشتراك بعمليات التداول أو القيام بأي شكل من أشكال التلاعب أو استغلال للأسواق المالية.

قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يُعتبر دليل قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل لدى بنك الخليج جزءاً لا يتجزأ من الإطار العام للحوكمة، ويحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الالتزام بهذا الدليل في كافة تعاملاتهم اليومية مع الموظفين والعملاء وجميع أصحاب المصالح لدى البنك.

غسل الأموال

غسل الأموال هي عملية يتم فيها التمويه على عوائد النشاط الإجرامي لإخفاء مصدرها غير المشروع. وينتج عن الأنشطة الإجرامية، كتجارة المخدرات والتهريب والإتجار بالبشر والفساد وغيرها، مبالغاً طائلة للأفراد أو الجماعات المسؤولة عن الأعمال الإجرامية. ولذلك، يقومون بالبحث عن وسائل مناسبة للتصرف بتلك الأموال دون لفت الانتباه إلى الأنشطة الأساسية أو الأشخاص المعنيين. ويتم ذلك عن طريق إخفاء مصادر تلك الأموال أو تبديلها أو نقلها إلى أمكنة لا تجذب الكثير من الانتباه.

تمويل الإرهاب

تمويل الإرهاب هو أي شكل من أشكال الدعم المالي للعمل الإرهابي أو الأشخاص المؤيدين له، المخططين له، أو المشاركين في تنفيذه. ويتحصل للجماعات الإرهابية أموالاً طائلة من أنشطة غير مشروعة تشمل الاختطاف، والابتزاز، الاحتيال، التزوير، والإتجار بالمخدرات. كما قد تتحصل الأموال الممولة للإرهاب أيضاً من مصادر مشروعة في الظاهر كبيع الكتيبات وأقراص الفيديو الرقمية والكتب، وغيرها، إضافةً إلى استدراج الأفراد الأثرياء والمجتمعات بأكملها إلى منحهم الأموال، حيث قد يقوم بعض الأشخاص بحسن نية بشراء تلك المواد أو التبرع لجمعيات خيرية مشروعة في الظاهر دون أن يدركوا أن هذه الأموال سيتم تحويلها لاحقاً بشكل غير قانوني لدعم الأعمال والجماعات الإرهابية.

ويحرص البنك تماماً على منع استخدام منتجاته وخدماته في عمليات غسل الأموال و / أو تمويل الإرهاب، ولذلك، فهو يلتزم بكافة التعليمات والقوانين المعمول بها في دولة الكويت والتي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يلتزم التزاماً تاماً بالتعاون مع الجهات المختصة في هذا الصدد من خلال وضع الإجراءات والعمليات والضوابط اللازمة للتأكد من تجميد / مصادرة جميع الأموال النقدية والأصول والممتلكات الأخرى العائدة للأفراد أو الكيانات المشتبه بها، سواء كانت مملوكة لهم بالكامل أو بالاشتراك مع الغير، وسواء كانت باسمهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك دون إبطاء أو سابق إنذار.

ولهذا الغرض، قام البنك بإنشاء وحدة مستقلة ومتفرغة بشكل كامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يترأسها مسؤول الالتزام المعين لدى البنك والمسؤول عن الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، والذي يتبع لرئيس مجلس الإدارة بشكل مستقل. وتتمثل سياسة البنك في تزويد وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالموارد البشرية الكافية والنظم التكنولوجية المطلوبة للسماح للوحدة بالتحقق من مدى التزام البنك بالقوانين، والقرارات الوزارية، والتعليمات الرقابية من جهة، وبسياسات وعمليات وأنظمة وضوابط وإجراءات البنك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال من جهة ثانية.

هذا، وتتمثل المهمة الأساسية لوحدة غسل الأموال في التأكد من التزام البنك بالمتطلبات القانونية والرقابية الصادرة إلى البنوك الكويتية عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والجهات الحكومية الأخرى.

وتخضع هذه الوحدة لأحكام القانون والتعليمات الرقابية التالية:

- القانون رقم 106 لسنة 2013 والمادة (25) من ذات القانون.
- تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/رب أ/2019/432).
- القرار الوزاري رقم 2014/5 والمادة (3) و(5) من ذات القرار، والقرار رقم (35) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/08/04، وبالرغم من استبدال القرار رقم (35) لسنة 2019 بالقرار التالي المذكور، إلا أنه يتعين الالتزام بنفس المضمون والآلية وفقاً للتعليمات الواردة في تعميم بنك الكويت المركزي الصادر بتاريخ 2023/07/10.
- القرار رقم (141) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 18 يونيو 2023 والمنشور في الجريدة الرسمية في العدد رقم 1641 بتاريخ 25 يونيو 2023 بشأن اللائحة التنفيذية المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- ميثاق الأمم المتحدة – الفصل السابع.
- تعليمات بنك الكويت المركزي المعدلة رقم (2023/1759/105/2).

تعارض المصالح

يحرص بنك الخليج على حماية حقوق عملائه والبنك ومساهميه وأصحاب المصالح الآخرين من أي تعارض في المصالح من خلال تحديد تلك الحالات ومنع حصولها والتعامل معها بالشكل المناسب.

كما يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بمتطلبات النزاهة في كافة الأنشطة المصرفية وتجنب حالات تعارض المصالح. كما يعتمد الضوابط اللازمة لتداول المعلومات داخل البنك لمنع استغلالها في تحقيق مكاسب شخصية. ولتحقيق ذلك، يتبنى بنك الخليج سياسة خاصة بتعارض المصالح للتأكد من أن جميع التعاملات تتم بالشفافية والموضوعية المطلوبة.

السرية

بناءً على الأسس والقواعد الصادرة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية، يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالحفاظ على أمن وسرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى وغيرهم من أصحاب المصالح.

ويطبق بنك الخليج الضوابط المطلوبة لضمان سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، وتبعاً لالتزام البنك تجاه المساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية، وعملاً بأعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال، قام البنك بإعداد "سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة" وإنشاء قناة خاصة يتم من خلالها الإبلاغ عن هذه الممارسات مباشرةً إلى رئيس مجلس الإدارة. وتهدف السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات تخرج عن نطاق القانون واللوائح والسلوك المهني السليم، بحيث تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة.

تقع على عاتق الموظفين مسؤولية التحدث والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة والمضللة الفعلية أو المحتملة مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة، إما عبر البريد الإلكتروني أو الإنترانت أو عن طريق الرسائل.

ويتعين على الموظفين الإبلاغ عن أي حوادث مشبوهة أو مفترضة لسوء سلوك جسيم أو تصرف ينتهك قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل الخاصة بالبنك، أو سياساته أو إجراءاته أو أي إجراء يتخذه أي موظف أو أي طرف ثالث يشكل ضرراً أو قد يضر بمصالح البنك أو سمعته. وسيحظى أولئك الذين يبلغون عن أنشطة غير قانونية أو مشبوهة بالحماية التامة، وستبقى هوياتهم مجهولة. ولذلك بإمكانهم التعبير عن مخاوفهم بسرية تامة، ولن يتم الكشف عن أسمائهم دون إذن صريح منهم.

وحدة شؤون مجلس الإدارة

تتولى وحدة شؤون مجلس الإدارة مسؤولية إدارة كافة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بما يضمن تنفيذ أعمالهم بكفاءة وشفافية، وبما يتوافق بالكامل مع المتطلبات الرقابية. وتشرف الوحدة على إعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه ، وتنسيق مواعيد الاجتماعات، وتدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه، بالإضافة إلى الجمعية العامة السنوية للمساهمين. كما تتولى مسؤولية التأكد من الالتزام التام بلوائح وتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

وخلال العام، دعمت الوحدة مجلس الإدارة ولجانه من خلال تنسيق الأنشطة الأساسية للحوكمة وتسهيل تنفيذ مهامهم بسلاسة. وبصفتها حلقة الوصل الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، تضطلع الوحدة بدور محوري في ضمان التواصل الفعّال وتطبيق سياسات المجلس وتوجيهاته وقراراته على مستوى البنك.

كما تعمل وحدة شؤون مجلس الإدارة عن كثب مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح للتأكد من الالتزام التام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة. ومن خلال هذه الجهود، تعزز الوحدة التزام البنك بالشفافية وممارسات الحوكمة السليمة والانضباط الرقابي.

وحدة علاقات المستثمرين

تختص وحدة علاقات المستثمرين بخدمة مساهمي بنك الخليج ووكالات التصنيف الائتماني والمحللين والمستثمرين على الصعيد المحلي والدولي، وتشكل النقطة المحورية الأساسية لوسائل الاتصال. كما تتحمل مسؤولية الإدارة الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال التواصل الفعال والشفاف بين بنك الخليج والمجتمع المالي والجهات الأخرى المستهدفة. ويساهم التزام فريق علاقات المستثمرين والجهود التي يبذلها بشكل كبير في تحقيق التقييم العادل للأوراق المالية للبنك وقوة التصنيفات الائتمانية.

يحرص بنك الخليج على التواصل باستمرار مع أصحاب المصالح من خلال اللقاءات الخاصة بالنتائج المالية ربع السنوية وحضور مؤتمرات المستثمرين وعقد اجتماعات فردية مع المستثمرين الحاليين والمحتملين، بالإضافة إلى إدارة إجراءات التصنيف الائتماني وإعداد التقارير السنوية للبنك.

وحدة الشكاوى وحماية العملاء

يحرص البنك على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يرفعها العملاء (الأفراد). وتحقيقاً لهذا الهدف، قام بنك الخليج في عام 2011 بإنشاء وحدة مستقلة متخصصة في معالجة شكاوى العملاء، بتبعية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. ولهذه الوحدة سياساتها وإجراءاتها الخاصة، بالإضافة إلى الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقاً للتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما أن الوحدة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق دليل حماية العملاء، الذي يضمن حسن الأداء والشفافية في الخدمات المصرفية المقدمة من بنك الخليج إلى العملاء.

وقد أدى الإشراف على عملية تطبيق دليل حماية العملاء بدقة، بالإضافة إلى نشاط هذه الوحدة، إلى نجاح البنك في حماية وتعزيز رضا العملاء وثقتهم وولائهم.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي بنك الخليج، عائلاتهم وشركاتهم التي يكون لهم فيها الملكية الرئيسية) هم من عملاء البنك وجزء من أعماله الاعتيادية.

ويطبق البنك إجراءات صارمة لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن انكشافاته على الأطراف ذات العلاقة. ويتم إجراء المعاملات مع هذه الأطراف بنفس الطريقة وإلى حد كبير على أسس متساوية وبنفس الشروط التي تحكم المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة.

وتتوفر تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون فيها لأي عضو مجلس إدارة و/أو أطراف ذات علاقة تعارض فعلي أو محتمل للمصالح، ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة. وعندما يكون هناك مصلحة لأي عضو في مسألة ما، يمتنع ذلك العضو عن المشاركة في المناقشات أو التصويت على تلك المسألة. وتنطوي سياسة البنك، بأقصى قدر ممكن، على أن تتم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية وتخضع للقوانين والتعليمات ذات الصلة.

وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية.

كبار المساهمين

بنك الخليج مدرج في بورصة الكويت في فئة السوق الأول. يرجى زيارة صفحة بنك الخليج على الموقع الرسمي لبورصة الكويت على www.boursakuwait.com.kw للاطلاع على قائمة كبار المساهمين الذين يملكون أو لديهم حصة مسيطرة تعادل 5% أو أكثر من رأس مال البنك.

الجمعيات العامة

عقد بنك الخليج الاجتماع السنوي السادس والستين للجمعية العامة العادية في مارس 2025 حيث مارس مساهمو البنك كافة حقوقهم من خلال الحضور والمشاركة في الاجتماعات ممثلين 77.3% من إجمالي الأسهم الحرة.

ويتم الإفصاح عن القرارات والمحاضر المعتمدة لهذه الاجتماعات إلى بورصة الكويت كما يتم إرسالها إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. ويتم نشر نتائج الاجتماعات والقرارات المتخذة على الموقع الإلكتروني للبنك. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الالكتروني: https://www.e-gulfbank.com/en/investors/announcements/disclosures

كفاية نظم الرقابة الداخلية

يؤكد مجلس الإدارة أنه قام بمراجعة نظم الرقابة الداخلية المعتمدة لديه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012 ونوفمبر 2016 وتعديلاتها الصادرة في سبتمبر 2019، كما يؤكد على كفايتها وفاعليتها.

وتشكل نظم الرقابة الداخلية لدى البنك جزءاً لا يتجزأ من كيانه وأعماله. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الحفاظ على نظم رقابة داخلية سليمة والإشراف على الدور الموكل للإدارة التنفيذية بهذا الصدد. وتتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية وضع والاحتفاظ بنظم الرقابة الداخلية. كما تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولةً عن التحسين المستمر للضوابط الداخلية، وذلك من خلال عمليات التقييم المتواصلة الرامية إلى استيفاء الاحتياجات والأنشطة الطارئة للبنك، والتأكد من التزامه باللوائح والسياسات المطبقة.

وفيما يلي العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك:

- وجود السياسات الملائمة المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة التنفيذية، والتي تخضع لعمليات المراجعة والتحديث الدورية للتحقق من قابليتها للتطبيق وكفايتها.
- وجود عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة وعلى مستوى الإدارة التنفيذية والتي تتولى الإشراف على كافة المجالات الهامة لأنشطة البنك.
- وجود وظائف خاصة بالرقابة مثل الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ووجود العمليات والإجراءات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثة" لضمان تحديد نقاط الضعف وإبلاغ كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.
- وجود عملية مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك وفقاً للدور المنوط بها بما في ذلك توفير التأكيد والتقييم المستقلين لمدى ملاءمة نظم الحوكمة من حيث التصميم وفعالية التشغيل، وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمراقبة وإدارة وتخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك، وما يرتبط بذلك من عمليات، وذلك بناءً على خطة التدقيق السنوية المعتمدة القائمة على دراسة المخاطر حيث يركز التدقيق الداخلي على المجالات التي تنطوي على المخاطر الكبيرة، مع التحقق والتقييم لمدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، والإبلاغ عن الملاحظات الهامة والثغرات في الرقابة، إلى جانب إجراءات الإدارة المتفق عليها، إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة (من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس).
- وجود تدقيق ومراجعات مستقلة للسجلات والدفاتر المحاسبية من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين بناءً على متطلبات القوانين والتعليمات الرقابية المحلية، وتقديم تقارير التدقيق هذه بشكل تقارير إدارية إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
- وجود مراجعة وتقييم لنظم الرقابة الداخلية، يتم إجراؤها سنوياً من خلال مكتب تدقيق دولي (مختلف عن مكتب التدقيق الخارجي المكلف للبنك)، بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي، والتي من شأنها تحديد أي أوجه قصور في نظم الرقابة الداخلية والإبلاغ عنها، مع تقديم خطة عمل للإدارة بهدف تصويب تلك الملاحظات. وقد تم تقديم ملخص للتقرير عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة خلال عام 2025 وتمت مراجعته واعتماده من قبل المجلس. وتم إصدار آخر تقرير لمراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية في يونيو 2025 (الملحق أ). وقام المدقق الخارجي بالمراجعة والمتابعة على تلك التقارير بتاريخ 2025/09/30 و 2025/12/31 للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصويبية لملاحظات التدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي.
- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وتعزيز تلك الاستقلالية. حيث تقوم اللجنة بالاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي، وتقارير تفتيش بنك الكويت المركزي، والتقارير الإدارية، وتقارير مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقوم بصفة دورية بمراقبة مستجدات تلك الملاحظات من خلال عملية المتابعة السليمة للتأكد من الالتزام بالضوابط الموضوعة لتصويب الملاحظات.

تقرير أنظمة الرقابة الداخلية

برج الشهيد، الدور الأول شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578 . الصفاة 13116
الكويت
تليفون: 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الخليج – ش.م.ك.ع.
التاريخ: 19 يونيو 2025
دولة الكويت
تحية طيبة وبعد،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 16 فبراير 2025 قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابية الداخلية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وقد شمل الفحص كافة الإدارات و الأنشطة بالبنك و هي كما يلي:

- حوكمة الشركات
- مكافحة غسيل الأموال
- الشؤون المؤسسية
- الخدمات المصرفية للشركات
- الخدمات المساندة للعملاء
- إدارة المرافق
- الإدارة المالية
- الموارد البشرية
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الحفاظ على سرية معلومات وبيانات العملاء
- مكافحة الاحتيال و الضوابط الرقابية
- وحدة الشكاوي و حماية العملاء
- إدارة التسويق
- الاستثمارات
- تكنلوجيا المعلومات
- إدارة المخاطر
- التدقيق الداخلي
- الخزينة
- المؤسسات المالية و الجهات السيادية
- الشؤون القانونية
- التحول الرقمي والابتكار
- وحدة الاستراتيجية المؤسسية
- الشركة التابعة للبنك «شركة الخليج كابيتال للاستثمار»

قد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد و نظم الحوكمة و المتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابية الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 16 فبراير 2023 بشأن مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و التعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال و الاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس الإدارة للبنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابية الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار اليها في الفقرة السابقة.

إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى كفاية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأن يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

قد تحدث أخطاء أو مخالفات وقد لا يتم اكتشافها بسبب نواحي القصور المتأصلة في أي نطام من أنظمة الرقابية الداخلية. إضافة الى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

نظراً لطبيعية وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وجوهرية وتقييم المخاطر لملاحظتنا، مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى البنك، في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا، فقد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 وكافة التعليمات والتعاميم الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فصح وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

قيس محمد النصف

ترخيص رقم 38 فئة "أ"

BDO النصف و شركاه

إدارة وتوزيع رأس المال

هيكل رأس المال

وفقا للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب – ر ب إ/336/2014) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 13% والحد الأدنى من معدل الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 11%. تتكون الشريحة الأولى لرأس المال من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) والشريحة الإضافية 1 (AT1) لرأس المال.

تتكون شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ «المجموعة») من رأس المال المدفوع وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصًا أسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال للمجموعة من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية) والسندات المساندة ضمن الشريحة الثانية. تم تحديد البنك ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ويجب عليه الاحتفاظ برأسمال إضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) بنسبة 1% (2024: 1%).

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024:

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: الأدوات والاحتياطيات			
رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم	**606.2**	586.2	20.0
الأرباح المرحلة	**158.3**	163.2	(4.9)
إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	**92.3**	86.6	5.7
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**856.7**	836.0	20.8
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية	**-**	-	-
استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المسجلة)	**(2.4)**	(2.4)	-
إجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**(2.4)**	(2.4)	-
شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**854.4**	833.6	20.8
شريحة إضافية 1 من رأس المال: أدوات	**-**	-	-
شريحة إضافية 1 من رأس المال: تعديلات رقابية	**-**	-	-
شريحة إضافية 1 من رأس المال	**-**	-	-
شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1= شريحة حقوق المساهمين العامة +1 الشريحة الإضافية 1)	**854.4**	833.6	20.8

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات			
أدوات ضمن الشريحة 2 مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم ذي الصلة	**50.0**	50.0	-
مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال	**69.5**	66.0	3.5
الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**119.5**	116.0	3.5
الشريحة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية	-	-	-
الشريحة 2 من رأس المال	**119.5**	116.0	3.5
إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)	**973.9**	949.6	24.2
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	**5,779.3**	5,474.8	304.5

معدلات رأس المال والمصدات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%14.8**	%15.2	(%0.4)
الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%14.8**	%15.2	(%0.4)
إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%16.9**	%17.4	(%0.5)
متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 زائدًا المصدات الرأسمالية التحوطية capital conservation buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك countercyclical buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%10.5**	%10.5	%0.0
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	**%2.5**	%2.5	%0.0
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك	-	-	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%1.0**	%1.0	%0.0
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%7.8**	%8.2	(%0.4)
الحد الأدنى الأساسي (باستثناء المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي)	-	-	-
الحد الأدنى الأساسي من شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**%9.5**	%9.5	%0.0
الحد الأدنى الأساسي من الشريحة 1	**%11.0**	%11.0	%0.0
الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%13.0**	%13.0	%0.0
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps)	**211.4**	220.7	(9.3)
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقا للأسلوب القياسي	**69.5**	66.0	3.5

إدارة وتوزيع رأس المال

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى المجموعة في التأكد من والاحتفاظ بقاعدة رأسمال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في البنود الأخرى المدرجة بالميزانية والتسهيلات غير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (أي مخاطر السوق) و توزيعات الأرباح المستقبلية لدى المجموعة. تسعى المجموعة إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابية ومعدلات رأس المال الرقابية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024:

(بالمليون دينار كويتي)

الانكشافات لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**5,560.6**	5,282.0	278.6
ناقصا: مخصص عام زائد	**(141.9)**	(154.6)	12.7
صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**5,418.7**	5,127.4	291.3
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**6.1**	1.8	4.3
الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل	**354.4**	345.6	8.9
إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر	**5,779.3**	5,474.8	304.5

متطلبات رأس المال الرقابية بنسبة 13% (2024: 13%)

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
بنود نقدية	**-**	-	-
مطالبات على الدول السيادية	**13.2**	1.0	12.2
مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**21.1**	11.0	10.1
مطالبات على بنوك التنمية المتعددة	**6.3**	5.3	1.0
مطالبات على البنوك	**61.4**	37.2	24.2
مطالبات على الشركات	**352.6**	345.9	6.7
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**221.4**	233.8	(12.4)
الانكشافات للقروض المتأخرة	**4.5**	6.3	(1.8)
انكشافات أخرى	**42.4**	46.3	(3.9)
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	**722.8**	686.6	36.2
ناقصاً: مخصص عام زائد	**(18.4)**	(20.1)	1.7
مخصص رأس المال المطلوب لصافي مخاطر الائتمان	**704.4**	666.5	37.9

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
مخاطر مراكز أسعار الفائدة	**-**	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**0.8**	0.2	0.6
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	**0.8**	0.2	0.6
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل	**46.1**	44.9	1.2
مخصص رأسمال إضافي (البنوك المحلية ذات التأثير النظامي بنسبة 1%)	**57.8**	54.7	3.0
إجمالي رأس المال المخصص	**809.1**	766.4	42.6

نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
نسبة الشريحة 1	**%14.8**	%15.2	(%0.4)
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**%16.9**	%17.4	(%0.5)

إن إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2025 هو بمبلغ **5,779.3 مليون دينار كويتي** (2024: 5,474.8 مليون دينار كويتي)، وهو ما يتطلب توفر إجمالي رأسمال بنسبة **14.0%** (2024: 14%) بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1% بمبلغ **809.1 مليون دينار كويتي** (2024: 766.4 مليون دينار كويتي).

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 هو بمبلغ **973.9 مليون دينار كويتي** (2024: 949.6 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة **16.9%** (2024: 17.4%).

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

توفر سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر التي تم اعتمادها من قبل المجلس المعلومات اللازمة المتعلقة بمنهج إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة دورية والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC) لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمور المخاطر التي تواجه المجموعة مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على إدارة مخاطر المجموعة على أساس كلي مع التأكد من استقلالية ووحدة المخاطر لدى المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر والتوصية بها لغرض الحصول على موافقة مجلس الإدارة. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة الانكشافات للمخاطر العالية والكبيرة وأي انكشافات لا تستوفي معايير الإقراض العادية. يقدم قسم إدارة المخاطر بالمجموعة برئاسة رئيس إدارة المخاطر تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما قامت المجموعة بتشكيل لجنة المخاطر التنفيذية (ERC) والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر وهي اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر للمجموعة بتقديم تقارير منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التنفيذية حتى يكون أعضاء اللجنة على دراية بكافة انكشافات المخاطر التي تواجه المجموعة.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسئوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية المجمعة.

حوكمة الشركات

إن مجموعة بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات لسنة 2012 وتعديلاتها اللاحقة في سبتمبر 2019 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما تعمل المجموعة على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعها المالي والعام. قامت المجموعة بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة – لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى المجموعة.

القدرة على تحمل المخاطر واستراتيجية المحافظ

تتبع المجموعة منهجًا قويًا لإدارة المخاطر وتدير العلاقة بين المخاطر/المزايا داخل وضمن كل مجال من مجالات أعمال المجموعة. وتقوم المجموعة باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديها للتأكد من عدم تعرض المجموعة لتقييم أصل جوهري وتقلب الربحية.

لدى المجموعة مستند يوثق عوامل القدرة على تحمل المخاطر والذي يسمح بالمراقبة عن قرب للمخاطر المختلفة بصورة مستمرة مقابل الحدود الموضوعة داخليًا. وبشكل ربع سنوي، يتم عرض مؤشرات المخاطر ومناقشتها مع لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم تقييم مستند القدرة على تحمل المخاطر بصورة دورية وتعديله بما يتوافق مع عوامل السوق والعوامل الاقتصادية. تستعين المجموعة بسياسة ائتمانية مفصلة معتمدة من قبل المجلس ويتم مراجعتها بصورة دورية لمواكبة التغيرات في المخاطر وظروف السوق.

يوضح دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحكم منح الائتمان بما يقدم هيكلاً إرشاديًا يجب أن يعتمد عليه مجال الأعمال المصرفية وبما يضمن اتباع منهج متماثل في كافة أنشطة الإقراض لديه. كما يوضح السياسة التي يجب اتباعها فيما يتعلق بانكشاف المخاطر المقبولة على مستوى الدول. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية المتعلقة بالدول من قبل لجنة الائتمان والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تمثل لجنة عليا لاعتماد الائتمان مفوضة من قبل مجلس الإدارة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي.

تقوم المجموعة بتصنيف انكشافها للمخاطر طبقًا لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف القطاعات (NAICS). ويأتي هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المعتمد على رموز الأغراض طبقًا لما هو محدد من قبل بنك الكويت المركزي. وهذا يسمح للمجموعة بتصنيف محفظتها إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل مهمة التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت. كما تقوم المجموعة باستخدام نموذج تصنيف الائتمان لتصنيف التسهيلات الائتمانية لدى الشركات وذلك لتسهيل القرارات المتعلقة بالائتمان ورقابة الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة باحتساب تصنيف مخاطر المحفظة على أساس المتوسط المرجح والذي يتم من خلاله تقييم جودة المحافظ الكلية على فترات زمنية فاصلة منتظمة وطرحها للمناقشة بلجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما تستعين المجموعة بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) لتقييم صافي القيمة المرتبطة بالحسابات بعد مراعاة تكلفة رأس المال. ويساعد النموذج في اتخاذ قرارات مطلعة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين.

إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

هذا الإجراء يعمل على تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر المجموعة ويتيح للمجموعة الاحتفاظ بمستوى ملائم من رأس المال الداخلي بالنسبة لحجم المخاطر الشاملة التي تواجه المجموعة وخطة الأعمال. وتقوم المجموعة بإجراء تقييم للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تركز الائتمان (تركزات القطاعات والاسم التجاري) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة وغيرها كجزء من إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما تقوم المجموعة بإجراء تحليل اختبار الضغط لقياس التأثير عل قيمة الضمانات وتدفقات الإيرادات وتدني تصنيفات محفظة الإقراض وغيرها على مدى نطاق زمني لمدة سنة واحدة لثلاثة سيناريوهات منطقية للضغط (معتدل ومتوسط وحاد).

يتم مراجعة توزيع رأس المال لكل مخاطرة من المخاطر ونتائج اختبار الضغط ومناقشتها خلال اجتماعات لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس لضمان توزيع رأسمال كاف لكل مخاطرة، مع مراعاة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. تنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى المجموعة سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار التي يمكنها تفويض صلاحياتها إلى لجنة الائتمان التنفيذية وفقا لتوجيهات مجلس الإدارة التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر الائتمان بالتفصيل ويوضح أيضًا سياسة وإطار عمل المجموعة الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي الخسائر المحتملة لإيرادات المجموعة أو لقيمة محفظة المجموعة بسبب التغير في المتغيرات المحددة في السوق مثل أسعار العملات وأسعار الفائدة وأسعار الاستثمار وهوامش الائتمان وما إلى ذلك.

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو المجموعة، على أساس الملكية، وكذلك احتفاظها بالموجودات والمطلوبات المالية. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة لدى المجموعة. تراقب مجموعة الاستثمارات مخاطر سوق الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي تملكها المجموعة. تهدف الحدود إلى ضمان إدارة مخاطر السوق للمجموعة ضمن الإرشادات الرقابية العامة لبنك الكويت المركزي والحدود الداخلية التي وضعها سياسة القدرة على تحمل المخاطر لدى المجموعة. يتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى المجموعة معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء في الغالب على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية التي تملكها المجموعة وبصورة رئيسية تتضمن عملات مجموعة الدول السبع ولكن أيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. تعتبر المخاطر هنا محدودة حيث إن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا تقوم المجموعة بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الاجنبية المحلية والدولية لدى المجموعة واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن مخاطر أسعار الفائدة جوهرية.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة بالمجموعة أيضا بمحفظة من سندات خزينة الحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للمجموعة، ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات المجموعة إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر صرف العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدودا.

إدارة المخاطر

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشرح الإيضاح 24 (ج) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر العملات الأجنبية بالتفصيل.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى المجموعة من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. تراقب المجموعة التأثيرات على صافي إيرادات الفوائد لمدة 12 شهرًا وكذلك التغير في القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات طبقًا لسيناريوهات معدلات الفائدة المختلفة. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر حساسية صافي إيرادات المجموعة للتغيرات في أسعار الفائدة.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية التي تملكها المجموعة في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). وتلتزم المجموعة بكافة الحدود المتعلقة بالاستثمارات والمفروضة من قبل بنك الكويت المركزي.

يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كـ «مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى». ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية المجمعة. تم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية المجمعة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد دون تكبد تكاليف جوهرية. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي تقوم بها المجموعة. قامت المجموعة بالاحتفاظ برصيد في الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة المجموعة وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز الأفراد أو فشل الإجراءات أو التقنيات أو تأثير الأحداث الخارجية. وهي تتضمن أعمال الغش والأعمال غير المصرح بها والأخطاء وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية في المجموعة بفاعلية بطريقة متماثلة.

تُشرف إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على وضع وتنفيذ إطار شامل للمخاطر التشغيلية على مستوى البنك، بما يعزز ثقافة المخاطر من خلال مبادرات التوعية المستمرة وبرامج التدريب. ويتم تحديد المخاطر من خلال التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA)، وتحليل السيناريوهات، وكذلك الخسائر التشغيلية والحوادث. تجمع المجموعة معلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للمجموعة وضع أدوات الرقابة الملائمة لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل.

يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية المجمعة معلومات إضافية حول إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة.

الانكشاف لمخاطر الائتمان

تستعين المجموعة بنظام موديز Moody لتصنيف المخاطر من أجل تصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية المجمعة عملية التصنيف الداخلي لدى المجموعة بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى المجموعة (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تعديلات معامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث إن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية النهائية للمجموعة في حالة عجز الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
الانكشاف الممول لإجمالي مخاطر الائتمان	**7,905.8**	7,691.9	213.9
الانكشاف غير الممول لإجمالي مخاطر الائتمان	**2,044.3**	1,786.6	257.7
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**9,950.1**	9,478.5	471.6

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025 هو بنسبة **79.5%** (2024: 81.2%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 مبين بالتفصيل أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالمتوسط) كما في 31 ديسمبر

(بالألف دينار كويتي)

	2025			2024		
	ممول	غير ممول	المجموع	ممول	غير ممول	المجموع
بنود نقدية	**45,908**	-	**45,908**	65,267	-	65,267
المطالبات على الدول السيادية	**1,451,784**	-	**1,451,784**	1,370,184	-	1,370,184
المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**546,668**	**107,828**	**654,496**	375,923	101,035	476,958
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**86,854**	-	**86,854**	82,759	-	82,759
المطالبات على البنوك	**592,741**	**348,282**	**941,024**	675,363	331,654	1,007,016
المطالبات على الشركات	**2,713,933**	**1,392,511**	**4,106,444**	2,651,256	1,323,595	3,974,851
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,930,809**	**1,213**	**1,932,021**	1,975,920	2,915	1,978,835
الانكشافات للقروض المتأخرة	**52,630**	**6,532**	**59,162**	49,778	5,432	55,210
انكشافات أخرى	**321,557**	**317**	**321,874**	383,427	258	383,685
الإجمالي	**7,742,885**	**1,856,683**	**9,599,568**	7,629,877	1,764,890	9,394,766

إن متوسط إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2025 هو بنسبة **80.66%** (2024: 81.21%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لمبالغ نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2024 حتى 31 ديسمبر 2025 على نحو شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	42,070	-	-	-	-	-	42,070
المطالبات على الدول السيادية	1,237,419	84,879	43,557	114,003	-	-	1,479,858
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	344,506	330,195	65,751	-	-	7,683	748,135
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	23,950	-	-	23,458	39,806	87,214
المطالبات على البنوك	13,473	328,977	408,020	23,819	131,949	176,989	1,083,227
المطالبات على الشركات	3,326,846	475,122	188,545	92,675	173,147	56,096	4,312,431
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,815,501	-	-	-	-	-	1,815,501
الانكشافات للقروض المتأخرة	49,968	167	-	-	-	-	50,135
انكشافات أخرى	329,649	1,560	299	-	-	-	331,508
الإجمالي	7,159,432	1,244,850	706,172	230,497	328,554	280,574	9,950,079
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%71.9	%12.5	%7.1	%2.3	%3.3	%2.9	%100.0

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	44,986	–	–	–	–	–	44,986
المطالبات على الدول السيادية	1,524,423	52,622	–	115,246	–	–	1,692,291
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	119,448	281,003	–	–	–	–	400,451
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	–	7,728	–	–	15,405	48,049	71,182
المطالبات على البنوك	98,405	148,992	225,855	27,578	160,372	128,528	789,730
المطالبات على الشركات	3,207,807	584,363	127,825	25,223	125,183	59,048	4,129,448
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,930,731	–	–	–	–	–	1,930,731
الانكشافات للقروض المتأخرة	60,351	–	–	–	–	–	60,351
انكشافات أخرى	344,675	10,079	1,203	–	728	2,659	359,344
الإجمالي	7,330,826	1,084,786	354,883	168,047	301,688	238,284	9,478,514
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%77.3	%11.4	%3.7	%1.8	%3.2	%2.6	%100.0

إن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى المجموعة تقع في الكويت وتتكون من **7.16 مليار دينار كويتي** (نسبة 71.9 % من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بمبلغ 7.33 مليار دينار كويتي (نسبة 77.3 % من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2024.

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	42,070	42,070
المطالبات على الدول السيادية	-	416,825	-	-	-	-	-	1,063,033	1,479,858
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	179,279	15,770	249,062	7,426	1,432	-	295,166	748,135
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	87,214	-	-	-	-	-	-	87,214
المطالبات على البنوك	-	1,015,443	55	-	1,686	-	66,043	-	1,083,227
المطالبات على الشركات	221,191	375,419	886,394	220,684	636,541	372,159	814,197	785,846	4,312,431
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,814,759	75	479	-	46	-	-	142	1,815,501
الانكشافات للقروض المتأخرة	26,356	1,165	322	-	9,319	10	11,208	1,755	50,135
انكشافات أخرى	34,751	-	-	-	-	-	158,436	138,321	331,508
المجموع	2,097,057	2,075,420	903,020	469,746	655,018	373,601	1,049,884	2,326,333	9,950,079
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	%20.9	%20.9	%9.1	%4.7	%6.6	%3.8	%10.6	%23.4	%100.0

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	44,986	44,986
المطالبات على الدول السيادية	-	836,563	-	-	-	-	-	855,728	1,692,291
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	243,032	-	147,386	-	636	-	9,397	400,451
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	71,182	-	-	-	-	-	-	71,182
المطالبات على البنوك	-	708,660	-	-	2,179	-	73,359	5,531	789,730
المطالبات على الشركات	280,912	314,501	829,139	290,669	697,614	213,148	751,165	752,301	4,129,448
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,928,189	-	-	-	-	-	-	2,542	1,930,731
الانكشافات للقروض المتأخرة	41,010	1,615	398	49	11,224	66	3,258	2,731	60,351
انكشافات أخرى	48,947	8,214	-	1,394	653	35	142,804	157,297	359,344
المجموع	2,299,058	2,183,767	829,537	439,499	711,670	213,885	970,586	1,830,513	9,478,514
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	%24.3	%23.0	%8.8	%4.6	%7.5	%2.3	%10.2	%19.3	%100.0

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق

يبين الجدول التالي تفاصيل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025

(بالألف دينار كويتي)

	حتى شهر	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهرًا	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	42,070	-	-	-	-	-	42,070
المطالبات على الدول السيادية	626,342	221,906	254,002	6,084	238,535	132,989	1,479,858
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	12,491	25,087	5,511	52,405	163,201	489,440	748,135
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	19,950	19,856	47,408	-	87,214
المطالبات على البنوك	270,162	34,483	140,373	124,646	408,605	104,958	1,083,227
المطالبات على الشركات	517,268	454,454	429,622	620,873	1,067,088	1,223,126	4,312,431
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	753	1,567	3,547	13,787	157,387	1,638,460	1,815,501
الانكشافات للقروض المتأخرة	-	-	-	-	26,989	23,146	50,135
انكشافات أخرى	175,492	71,952	46,314	32,694	5,051	5	331,508
المجموع	1,644,578	809,449	899,319	870,345	2,114,264	3,612,124	9,950,079
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%16.5	%8.1	%9.0	%8.7	%21.2	%36.5	%100.0

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	حتى شهر	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهرًا	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	44,986	-	-	-	-	-	44,986
المطالبات على الدول السيادية	1,325,270	208,783	129,761	8,953	19,524	-	1,692,291
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	6,701	2,182	61	110,982	133,138	147,387	400,451
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	7,087	63,454	641	71,182
المطالبات على البنوك	68,327	106,676	104,489	162,927	272,622	74,689	789,730
المطالبات على الشركات	477,266	544,377	369,589	629,439	885,848	1,222,929	4,129,448
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	30,213	50,414	77,802	155,902	494,030	1,122,369	1,930,731
الانكشافات للقروض المتأخرة	-	-	-	-	32,286	28,065	60,351
انكشافات أخرى	160,859	80,403	14,589	73,001	332	30,160	359,344
المجموع	2,113,622	992,835	696,291	1,148,291	1,901,234	2,626,240	9,478,514
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%22.3	%10.5	%7.3	%12.1	%20.1	%27.7	%100.0

القروض منخفضة القيمة والمخصصات

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه امتثالا لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى. إن المحاسبة عن القروض منخفضة القيمة والمخصصات وقياساتها مفصح عنها في إيضاح السياسات المحاسبية الجوهرية والإيضاحين 12 و24 حول البيانات المالية المجمعة.

يبين الجدول التالي توزيع القروض منخفضة القيمة (الجزء المتأخر والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2025

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة	غطاء المخصصات
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	النقدية	المحددة
شخصية	26,354	47,093	20,739	%44.0
مالية	167	1,118	951	%85.1
تجارية	305	563	259	%46.0
النفط الخام والغاز	-	49	49	%100.0
إنشاءات	4,320	4,948	628	%12.7
تصنيع	-	-	-	%0.0
عقارات	11,208	11,289	81	%0.7
أخرى	1,599	1,599	-	%0.0
الإجمالي	43,953	66,659	22,707	%34.1

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة	غطاء المخصصات
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	النقدية	المحددة
شخصية	41,010	63,434	22,424	%35.4
مالية	600	600	-	%0.0
تجارية	265	633	368	%58.2
النفط الخام والغاز	49	49	-	%0.0
إنشاءات	6,231	6,343	112	%1.8
تصنيع	56	111	56	%50.1
عقارات	3,258	3,677	419	%11.4
أخرى	1,768	1,795	26	%1.4
الإجمالي	53,237	76,642	23,404	%30.5

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل للمخصصات المحملة والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

المخصصات المحملة خلال سنة 2025 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
شخصية	53,851	(1,946)	51,905
مالية	879	1,958	2,837
تجارية	1,321	212	1,533
النفط الخام والغاز	49	(83)	(34)
إنشاءات	1,780	(337)	1,443
تصنيع	(72)	770	698
عقارات	(338)	714	376
أخرى	(32)	(10,551)	(10,583)
المجموع	57,438	(9,263)	48,175

المخصصات المحملة خلال سنة 2024 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
شخصية	42,363	(224)	42,139
مالية	23	292	315
تجارية	2,322	249	2,571
النفط الخام والغاز	-	119	119
إنشاءات	17,299	(32)	17,267
تصنيع	30,683	(13,546)	17,137
عقارات	(1,201)	355	(846)
أخرى	2,861	(46,650)	(43,789)
المجموع	94,350	(59,437)	34,913

يستبعد المخصص المحدد المحمل المذكور أعلاه قيمة **62.5 مليون دينار كويتي** (2024: 76.6 مليون دينار كويتي) للمبالغ المشطوبة خلال السنة، لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الايضاح 12 حول البيانات المالية المجمعة.

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية

فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض منخفضة القيمة (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2025

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
الكويت	43,786	65,541	21,756	%33.2
دول الشرق الأوسط الأخرى	167	1,118	951	%85.1
غرب أوروبا	-	-	-	%0.0
أمريكا وكندا	-	-	-	%0.0
آسيا والمحيط الهادي	-	-	-	%0.0
باقي دول العالم	-	-	-	%0.0
المجموع	43,953	66,659	22,707	%34.1

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
الكويت	53,237	76,642	23,404	%30.5
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	-	%0.0
غرب أوروبا	-	-	-	%0.0
أمريكا وكندا	-	-	-	%0.0
آسيا والمحيط الهادي	-	-	-	%0.0
باقي دول العالم	-	-	-	%0.0
المجموع	53,237	76,642	23,404	%30.5

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 وقد تم تحليله وفقًا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025

(بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	42,070	-	42,070	42,070	-	-	42,070
المطالبات على الدول السيادية	1,479,858	-	1,479,858	1,479,858	-	38	1,479,896
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	580,785	167,350	748,135	580,785	90,397	-	671,182
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	87,214	-	87,214	87,214	-	-	87,214
المطالبات على البنوك	714,467	368,760	1,083,227	714,467	172,209	5,291	891,967
المطالبات على الشركات	2,811,151	1,501,280	4,312,431	2,811,151	610,789	462	3,422,402
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,815,198	303	1,815,501	1,815,198	147	-	1,815,345
الانكشافات للقروض المتأخرة	43,954	6,181	50,135	43,954	3,091	-	47,045
انكشافات أخرى	331,130	378	331,508	331,130	189	-	331,319
المجموع	7,905,827	2,044,252	9,950,079	7,905,827	876,822	5,791	8,788,440

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	44,986	-	44,986	44,986	-	-	44,986
المطالبات على الدول السيادية	1,692,291	-	1,692,291	1,692,291	-	63	1,692,354
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	346,712	53,739	400,451	346,712	26,710	-	373,422
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	71,182	-	71,182	71,182	-	-	71,182
المطالبات على البنوك	444,630	345,100	789,730	444,630	169,564	2,094	616,288
المطالبات على الشركات	2,752,034	1,377,414	4,129,448	2,752,034	595,226	37	3,347,297
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,927,776	2,955	1,930,731	1,927,776	1,477	-	1,929,253
الانكشافات للقروض المتأخرة	53,237	7,114	60,351	53,237	3,557	-	56,794
انكشافات أخرى	359,087	257	359,344	359,087	128	-	359,215
المجموع	7,691,935	1,786,579	9,478,514	7,691,935	796,662	2,194	8,490,791

تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقا للمنهج القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من مقدار الانكشافات لمخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل المجموعة الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ضمن معيار بازل 3، لا يتم اعتبار العقار مؤهلا ضمن تخفيف مخاطر الائتمان لأغراض احتساب رأس المال.

وفقًا لسياسة الائتمان لدى المجموعة، سيتم تحديد متطلبات الضمان والتغطية ورفع قيمة الضمان، إن وجد، من خلال لجنة الائتمان المسئولة عن اعتماد التسهيلات الائتمانية استنادا على عدة عوامل منها القوة المالية للمقترض، ومصادر التدفقات النقدية للسداد، وسجلات التتبع، والدعم الجماعي، والتقلب ... وغيرها. إذا كانت ضمانات الأسهم هي المصدر الوحيد للسداد، يجب الاحتفاظ ببند رفع الضمان. ففي حالة انخفاض قيمة الضمان المحتفظ به لقرض معين بأقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئيا وتصل إلى حد نسبة رفع الضمان، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي أو تسوية الانكشاف بشكل جزئي وذلك لزيادة نسبة التغطية. كما يتم يومياً تقييم الأسهم المسعرة من خلال أسعار بورصة الكويت وأسواق الأوراق المالية المسجلة. في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. وتخضع أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه الكفالات لغرض احتساب رأس المال لما هو مقرر ضمن تعليمات بازل.

تكون القروض الاستهلاكية بصفة عامة غير مكفولة بضمانات ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط «تحويل الراتب» الذي يطالب صاحب العمل للعميل بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى مجموعة بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة عميل محجوزة لدى المجموعة أو ضمان شخصي أو أوامر دائمة، يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية دون إجراء تحويل الراتب.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيدًا من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2025

(بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
		ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	42,070	-	-	42,070	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	1,479,896	151,260	-	1,328,636	57,821	43,557	101,378
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	671,182	118,771	-	552,411	162,441	-	162,441
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	87,214	-	-	87,214	48,498	-	48,498
المطالبات على البنوك	891,967	21,620	-	870,347	467,765	4,178	471,943
المطالبات على الشركات	3,422,402	617,184	-	2,805,218	274,039	2,438,459	2,712,498
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,815,345	112,054	-	1,703,291	-	1,703,069	1,703,069
الانكشافات للقروض المتأخرة	47,045	4,516	-	42,529	-	34,874	34,874
انكشافات أخرى	331,319	69,963	-	261,356	-	325,917	325,917
المجموع	8,788,440	1,095,368	-	7,693,072	1,010,564	4,550,054	5,560,618

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
		ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	44,986	-	-	44,986	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	1,692,354	261,250	-	1,431,104	7,417	-	7,417
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	373,422	61,536	-	311,886	84,369	-	84,369
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	71,182	-	-	71,182	40,643	-	40,643
المطالبات على البنوك	616,288	34,460	-	581,828	285,673	335	286,008
المطالبات على الشركات	3,347,297	580,053	-	2,767,244	219,825	2,441,029	2,660,854
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,929,253	129,792	-	1,799,461	-	1,798,532	1,798,532
الانكشافات للقروض المتأخرة	56,794	4,223	-	52,571	-	48,343	48,343
انكشافات أخرى	359,215	62,763	-	296,452	-	355,878	355,878
المجموع	8,490,791	1,134,077	-	7,356,714	637,927	4,644,117	5,282,044

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مقدار معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق تسهيل احتياجات العملاء والمتاجرة وإدارة الميزانية العمومية للمجموعة.

تستخدم المجموعة المنهج القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما تستخدم المجموعة هيكل للحدود الموضوعة لإدارة ومراقبة الانكشافات لمخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة. وتستخدم المجموعة أيضًا قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقا لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق في نسبة 12.5.

يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024:

(بالألف دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
مخاطر مركز أسعار الفائدة	-	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**490**	145	345
إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق	**490**	145	345
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**6,125**	1,813	4,313
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق بنسبة 13.0% (2024: 13.0%)	**796**	236	560

في 31 ديسمبر 2025، كان إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ **6.13 مليون دينار كويتي** (2024: 1.81 مليون دينار كويتي) وقدر إجمالي المتطلبات الرأسمالية بمبلغ **796 ألف دينار كويتي** (2024: 236 ألف دينار كويتي).

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى المجموعة إلى ثلاث مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات والخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى المجموعة لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2025

(بالألف دينار كويتي)

	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	**57,957**	**%18**	**10,432**
الخدمات المصرفية التجارية	**57,908**	**%15**	**8,686**
الخدمات المصرفية للأفراد	**76,959**	**%12**	**9,235**
الإجمالي	**192,825**		**28,353**
إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			**354,413**
إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13.0%)			**46,074**

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	50,031	%18	9,006
الخدمات المصرفية التجارية	60,582	%15	9,087
الخدمات المصرفية للأفراد	79,603	%12	9,552
الإجمالي	190,216		27,645
إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			345,563
إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13.0%)			44,923

وفقا لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في معامل بيتا المحدد مسبقًا. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12.5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات التي لا تحمل فوائد. في 31 ديسمبر 2025، بلغ المتوسط المرجح للانكشاف لمخاطر التشغيل **354.4 مليون دينار كويتي** (2024: 345.6 مليون دينار كويتي) وكان إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل بمبلغ **46 مليون دينار كويتي** (2024: بمبلغ 45 مليون دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

لا تتداول المجموعة في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات المجموعة في الأسهم في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها كمدرجة «بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى»، أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل بما في ذلك عند البيع. يتم عند البيع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة تستند إلى أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تم تحديث القيم العادلة للأدوات غير المسعرة التي يتم تقديرها من خلال معدلات السعر /الربحية أو باستخدام سعر/ نسب التدفقات النقدية لتعكس الظروف المحددة لجهة الإصدار. كما أن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة تستند إلى آخر سعر شراء معلن/آخر صافي قيمة موجودات معلن. تستخدم المجموعة خدمات التقييم الخارجي عند الضرورة.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم المجموعة في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2025

(بالألف دينار كويتي)

	أسهم متداولة علنًا	أسهم متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى/ القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**30,065**	**30,065**
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)		**2,571**	**2,571**
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	–	**4,209**	**4,209**
تفاصيل البيع			
إيرادات من بيع استثمارات في أوراق مالية			–

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم المجموعة في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	أسهم متداولة علنًا	أسهم متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية	13,932	21,391	35,323
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	1,792	328	2,120
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	1,950	2,995	4,945
تفاصيل البيع			
إيرادات من بيع استثمارات في أوراق مالية			–

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالتحركات في أسعار الفائدة. ويتمثل الجزء الرئيسي من إدارة المجموعة لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) في إدارة حساسية صافي إيرادات المجموعة من الفوائد للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. إن حساسية صافي إيرادات الفائدة للتغيرات في سعر الفائدة مصفح عنها في الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية المجمعة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قامت المجموعة بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات المرتبطة بالمخاطر لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية فيما يتعلق بالحد الأقصى من الانكشافات بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. حيث ترتبط الأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية بانكشافات الحدود الأعلى، في حين يقتصر ارتباط العملاء ذوي درجات التصنيف الائتماني الأقل بانكشافات المستويات المنخفضة. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، تسعى المجموعة إلى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

بالنسبة لعقود تحويل العملات الأجنبية، فقد تم إعداد هيكل الحدود بناء على أجل العقد والمخاطر المترتبة على التقلب المتعلق بالعقود الأساسية. وقد تم إعداد هياكل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة حسب المنتج بما في ذلك الحدود الموضوعة لتحوط مخاطر التسوية.

سياسة المكافآت

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على التقرير السنوي – جزء حوكمة الشركات.

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 342/ 2015)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي قدرها 3% كحد أدنى. يتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. يمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

(بالألف دينار كويتي)

		31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
	الانكشافات داخل الميزانية العمومية			
1.	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات)	**7,699,709**	7,480,148	219,561
2.	(مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3)	-	-	-
3.	**إجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البنود 1 و2)**	**7,699,709**	7,480,148	219,561
	انكشافات المشتقات			
4.	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة)	-	-	-
5.	المبالغ المضافة إلى الانكشاف المحتمل المستقبلي المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	-	-	-
6.	الإجمالي لضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية طبقًا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي	-	-	-
7.	(الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات)	-	-	-
8.	(المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التداول التي تم مقاصتها للعملاء)	-	-	-
9.	المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتبة	-	-	-
10.	(المبادلات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبة)	-	-	-
11.	**إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10)**	-	-	-
	انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية			-
12.	إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة)	-	-	-
13.	(المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية)	-	-	-
14.	انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات معاملات تمويل الأوراق المالية	-	-	-
15.	انكشافات معاملات الوكلاء	-	-	-
16.	**إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)**	-	-	-
	انكشافات أخرى خارج الميزانية			
17.	انكشاف خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	**3,237,417**	3,053,332	184,085
18.	(تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة)	**(2,128,982)**	(1,992,643)	(136,339)
19.	**البنود خارج الميزانية (مجموع البندين 17 و18)**	**1,108,436**	1,060,690	47,746
	رأس المال وإجمالي الانكشافات			
20.	الشريحة 1 من رأس المال	**854,365**	833,603	20,762
21.	إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و11 و16 و19)	**8,808,145**	8,540,838	267,307
	نسبة الرفع المالي			
22.	**نسبة الرفع المالي طبقًا لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21))**	**%9.70**	%9.76	(%0.06)

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية العمومية وفقا للبيانات المالية المجمعة المصدرة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع

(بالألف دينار كويتي)

		31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	الفارق
1.	إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المصدرة	**7,699,709**	7,480,148	219,561
2.	تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين أو التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي	-	-	-
3.	تعديل للموجودات على سبيل الامانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع	-	-	-
4.	تعديلات للأدوات المالية المشتقة	-	-	-
5.	تعديل لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان)	-	-	-
6.	تعديل للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة للانكشافات خارج الميزانية)	**1,108,436**	1,060,690	47,746
7.	تعديلات أخرى	-	-	-
8.	**الانكشاف لنسبة الرفع**	**8,808,145**	8,540,838	267,307

4 البيانات المالية المجمعة

- تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 124
- بيان الدخل المجمع 128
- بيان الدخل الشامل المجمع 129
- بيان المركز المالي المجمع 130
- بيان التدفقات النقدية المجمع 131
- بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع 132
- إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة 133

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع.

إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

ص.ب. 74
برج الشايع – الطابق 16و17
شارع السور – المرقاب
الصفاة 13001 – دولة الكويت

هاتف: 2295 5000 - 2245 2880 965 +
فاكس: 2245 6419 965 +
kuwait@kw.ey.com
ey.com

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي– الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويت
هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965 +
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965 +
www.deloitte.com

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2025 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسة المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما هي مطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") حسبما ينطبق على أعمال تدقيق البيانات المالية المجمعة للمنشآت ذات المصلحة العامة. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا للميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") إما وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والمحددة التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب أيهما أعلى وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي حول تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصص المتعلق بها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، كما هو مفصح عنها في السياسات المحاسبية ضمن الإيضاحين 2 و12 حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية معقدة تتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها لتقييم زيادة جوهرية في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات.

إن الاعتراف بالمخصص المحدد مقابل التسهيل منخفض القيمة طبقا لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى تعليمات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استنادا إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من حالات عدم التأكد حول التقديرات والأحكام التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة والتعديلات على نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيثما ينطبق ذلك، فإن هذا الأمر يعد أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تطوير النماذج وحوكمتها بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد التصنيف المرحلي ومدى كفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، كما قمنا بتقييم كيفية قيام المجموعة بتحديد الازدياد الجوهري في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. وتم الاستعانة بالمتخصصين لدينا لتقييم احتمالات التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر حيثما ينطبق ذلك، والتوجيهات التي تم مراعاتها من قبل الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذا في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة لعينة من التسهيلات الائتمانية، قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان التي تم مراعاتها في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة. كما قمنا بتقييم المدخلات والافتراضات المتعددة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

علاوة على ذلك، وبالنسبة لمتطلبات المخصصات التي حددتها قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب أية خسائر ائتمان طبقا للتعليمات ذات الصلة حيثما ينطبق ذلك. وبالنسبة للعينات المختارة، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة حالات انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان وتحققنا من عمليات احتساب المخصصات الناتجة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي تأكيد أو نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما هي مطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو وحدات الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والمراجعة والإشراف على أعمال التدقيق لأغراض تدقيق المجموعة. ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

بدر عادل العبدالجادر

سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ

إرنست ويونغ

العيبان والعصيمي وشركاهم

علي بدر الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم 246 فئة أ

ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

29 يناير 2026

الكويت

بيان الدخل المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
إيرادات فوائد	4	**380,349**	403,476
مصروفات فوائد	5	**(234,325)**	(247,228)
صافي إيرادات فوائد		**146,024**	156,248
صافي أتعاب وعمولات	6	**28,267**	25,617
صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات		**9,983**	10,567
إيرادات توزيعات أرباح		**1,668**	1,001
إيرادات أخرى		**2,941**	5,895
إيرادات التشغيل		**188,883**	199,328
مصروفات موظفين		**53,912**	53,489
تكاليف إشغال		**2,531**	2,779
استهلاك		**8,736**	8,116
مصروفات أخرى		**29,113**	28,202
مصروفات التشغيل		**94,292**	92,586
ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة		**94,591**	106,742
تحميل (الإفراج عن) مخصصات:			
– محددة	7	**57,438**	81,188
– عامة	12,18	**(9,263)**	(46,275)
استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب	12	**(8,873)**	8,651
صافي مخصص موجودات مالية أخرى	9,13	**5**	(62)
		39,307	43,502
ربح التشغيل قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والضرائب		**55,284**	63,240
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	22	**430**	240
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**553**	633
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**1,381**	1,572
زكاة		**540**	623
ربح السنة		**52,380**	60,172
ربحية السهم			
الأساسية والمخففة (فلس)	8	**13**	15

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**52,380**	60,172
إيرادات شاملة أخرى		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل المجمع:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية – أسهم	**6,590**	2,836
إعادة تقييم مباني ومعدات	**(295)**	(371)
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**21**	-
إيرادات شاملة أخرى للسنة	**6,316**	2,465
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	**58,696**	62,637

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد ونقد معادل	9	**843,128**	1,387,876
سندات خزينة حكومة الكويت	10	**221,000**	2,500
سندات بنك الكويت المركزي	11	**15,789**	140,031
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9	**302,330**	135,468
قروض وسلف	12	**5,858,707**	5,466,938
استثمارات في أوراق مالية	13	**308,761**	204,625
موجودات أخرى	14	**109,241**	101,762
مباني ومعدات		**40,753**	40,948
مجموع الموجودات		**7,699,709**	7,480,148
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق إلى بنوك	15	**187,956**	365,430
ودائع من المؤسسات المالية	15	**769,904**	944,513
ودائع العملاء	16	**4,954,788**	4,656,680
أموال مقترضة أخرى	17	**778,540**	519,824
مطلوبات أخرى	18	**154,156**	160,098
إجمالي المطلوبات		**6,845,344**	6,646,545
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**399,263**	380,250
أسهم منحة موصى بها	22	**19,963**	19,013
احتياطي إجباري	20	**72,390**	66,862
علاوة إصدار أسهم	20	**186,937**	186,937
احتياطي إعادة تقييم عقارات	20	**17,308**	17,603
احتياطي القيمة العادلة		**2,571**	2,120
أرباح مرحلة		**158,310**	163,195
		856,742	835,980
أسهم خزينة	21	**(2,377)**	(2,377)
إجمالي حقوق الملكية		**854,365**	833,603
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**7,699,709**	7,480,148

أحمد محمد أحمد البحر
(رئيس مجلس الإدارة)

سامي باخوس محفوظ
(الرئيس التنفيذي بالوكالة)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والضرائب		**55,284**	63,240
تعديلات:			
إيرادات توزيعات أرباح		**(1,668)**	(1,001)
استهلاك		**8,736**	8,116
مخصصات خسائر قروض	7,12,18	**48,175**	34,913
صافي مخصص موجودات مالية أخرى	9,13	**5**	(62)
التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**110,532**	105,206
(الزيادة) / النقص في موجودات التشغيل:			
سندات خزينة حكومة الكويت		**(218,500)**	14,000
سندات بنك الكويت المركزي		**124,242**	197,684
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(166,867)**	45,514
قروض وسلف		**(444,342)**	(291,824)
موجودات أخرى		**(4,046)**	10,754
(النقص) / الزيادة في مطلوبات التشغيل:			
المستحق إلى بنوك		**(177,474)**	109,076
ودائع من المؤسسات المالية		**(174,609)**	(204,070)
ودائع عملاء		**298,108**	437,421
مطلوبات أخرى		**(1,553)**	(16,609)
ضرائب مدفوعة		**(2,895)**	(3,340)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/الناتجة من أنشطة التشغيل		**(657,404)**	403,812
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(393,183)**	(285,517)
متحصلات من بيع/استحقاق استثمارات في أوراق مالية		**292,225**	280,847
شراء مباني ومعدات		**(8,836)**	(9,952)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**1,668**	1,001
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		(108,126)	(13,621)
أنشطة التمويل			
صافي المتحصلات من أموال مقترضة أخرى	17	**258,716**	(50,238)
توزيعات أرباح مدفوعة	22	**(37,934)**	(43,457)
شراء أسهم خزينة	21	**-**	(2,377)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) أنشطة التمويل		**220,782**	(96,072)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل		**(544,748)**	294,119
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**1,387,876**	1,093,757
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	9	**843,128**	1,387,876
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية			
فوائد مستلمة		**374,293**	405,595
فوائد مدفوعة		**234,707**	250,149

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية المجمعة.

			الاحتياطيات						
	رأس المال	أسهم منحة موصى بها	احتياطي إجباري	علاوة إصدار أسهم	احتياطي إعادة تقييم عقارات	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مرحلة	الإجمالي الفرعي للاحتياطيات	أسهم خزينة	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2024	362,143	18,107	60,538	186,937	17,974	(716)	171,817	436,550	-	816,800
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	60,172	60,172	-	60,172
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	(371)	2,836	-	2,465	-	2,465
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	(371)	2,836	60,172	62,637	-	62,637
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(43,457)	(43,457)	-	(43,457)
إصدار أسهم منحة (إيضاح 22)	18,107	(18,107)	-	-	-	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,377)	(2,377)
استقطاع إلى الاحتياطي	-	-	6,324	-	-	-	(6,324)	-	-	-
أسهم منحة موصى بها (إيضاح 22)	-	19,013	-	-	-	-	(19,013)	(19,013)	-	-
في 31 ديسمبر 2024	380,250	19,013	66,862	186,937	17,603	2,120	163,195	436,717	(2,377)	833,603
في 1 يناير 2025	**380,250**	**19,013**	**66,862**	**186,937**	**17,603**	**2,120**	**163,195**	**436,717**	**(2,377)**	**833,603**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	52,380	52,380	-	52,380
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	(295)	6,611	-	6,316	-	6,316
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	(295)	6,611	52,380	58,696	-	58,696
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(37,934)	(37,934)	-	(37,934)
إصدار أسهم منحة (إيضاح 22)	19,013	(19,013)	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	-	-	(6,160)	6,160	-	-	-
استقطاع إلى الاحتياطي	-	-	5,528	-	-	-	(5,528)	-	-	-
أسهم منحة موصى بها (إيضاح 22)	-	19,963	-	-	-	-	(19,963)	(19,963)	-	-
في 31 ديسمبر 2025	**399,263**	**19,963**	**72,390**	**186,937**	**17,308**	**2,571**	**158,310**	**437,516**	**(2,377)**	**854,365**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

1. التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دولة الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 وتسجيلها كمصرف لدى بنك الكويت المركزي. يتم إدراج أسهم البنك في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200، 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

إن شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك.م. هي شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 %، برأسمال مصرح به ومصدر ومدفوع بالكامل قدره **10,000 آلاف دينار كويتي**، وتعمل في مجال أنشطة الأوراق المالية في دولة الكويت.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معاً بـ ("المجموعة") في هذه البيانات المالية المجمعة.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وفقًا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 14 يناير 2026. لدى الجمعية العمومية السنوية للمساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

خلال السنة، حصل البنك على موافقة مبدئية من بنك الكويت المركزي على تحويله إلى بنك إسلامي وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. تخضع عملية التحويل هذه للموافقات النهائية التي يتم الحصول عليها من بنك الكويت المركزي والمساهمين والجهات الرقابية الأخرى. إن البنك بصدد تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لعملية التحويل هذه.

إن الأنشطة الرئيسية للمجموعة مبينة في إيضاح 27.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية المشتقة والأرض ملك حر والمباني المقاسة بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للمجموعة، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.2 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. تتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ("المعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة") مع تعديل على قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 – "الأدوات المالية" التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ إلى جانب تأثيرها الناتج على الإفصاحات ذات الصلة.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت".

2.3 عرض البيانات المالية المجمعة

تقوم المجموعة بعرض بيان مركزها المالي المجمع حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يتم عرض تحليل يتعلق بالاسترداد أو التسوية في إيضاح 24 (د).

2.4 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات صادرة ولكن لم تسر بعد.

أصبح التعديل التالي على المعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة الحالية سارية للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2025:

- عدم قابلية العملات للتحويل – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21

لم يكن لهذا التعديل تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة في 31 ديسمبر 2025.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركته التابعة كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي تلك المنشآت التي يسيطر عليها البنك. تتحقق السيطرة عندما يتعرض البنك لمخاطر، أو يكون له حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركته في الشركة المستثمر فيها ويكون له القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرته على الشركة المستثمر فيها. يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة في هذه البيانات المالية المجمعة على أساس كل بند على حدة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بواسطة سياسات محاسبية متسقة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في ظروف مماثلة استناداً إلى المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. يتم أيضاً استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات فيما بين شركات المجموعة بالكامل.

2.6 معلومات السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

تقوم المجموعة عند الاعتراف المبدئي بتصنيف موجوداتها المالية كموجودات مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات المالية لتحقيق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف المجموعة يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم حينها تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يكون الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معًا، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف " أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي؛ أي ما إذا كانت الفائدة تتضمن فقط المقابل لقاء القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وقياسه وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6. معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الأدوات المالية (تتمة)

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط (تتمة)

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج أعمالها المختص بإدارة تلك الموجودات. يتم إعادة التصنيف اعتبارا من بداية فترة البيانات المالية المجمعة الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون هذه التغيرات غير متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال السنة.

الاعتراف/إلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي وفقاً للقيمة العادلة عندما تصبح المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. تضاف أو تخصم تكاليف المعاملات فقط فيما يتعلق بتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع.

يتم إدراج كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ التسوية المحاسبية؛ أي تاريخ استلام المجموعة أو تسليمها للموجودات. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع أو في بيان الدخل الشامل المجمع وفقًا للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده بصفة عامة وفقًا للوائح أو الأعراف السائدة في السوق.

لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (كليًا أو جزئيًا):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- عندما تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن تتحمل المجموعة التزامًا بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"، أو
- عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم إلى أي مدى كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرارها في هذا الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول وفقاً للقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداده، أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشترى (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار المجموعة في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للمجموعة إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقًا للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار المجموعة في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

لا يتم الاعتراف بالتزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء سريانه. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل المجمع.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6. معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

قياس الأدوات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. تدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنف المجموعة موجوداتها المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة؛
- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف وبعض الاستثمارات في أوراق الدين المالية وبعض الموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي كما يتم عرضها بالصافي بعد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم إدراج إيرادات الفوائد الناتجة من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائها الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع. عند إلغاء الاعتراف بأداة الدين، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة من أدوات الدين التي تقاس لاحقا وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءا من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع وعرضها في بيان الدخل المجمع ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6. معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

قياس الأدوات المالية (تتمة)

أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

إن أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تتضمن التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حصة تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار. تقيس المجموعة لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة المجموعة عند الاعتراف المبدئي تصنيف الاستثمار في الأسهم المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف الاستثمارات في الأسهم كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف تحقيق عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع، بما في ذلك عند البيع. يتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل المجمع كـ "إيرادات توزيعات أرباح" عندما يثبت حق المجموعة في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة معًا، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل. يتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي المجمع وفقا للقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي بخلاف ذلك متطلبات القياس وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة جوهرية من أي تباين محاسبي قد ينشأ.

يتضمن هذا التصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية ضمن "صافي الأرباح من التعامل بعملات أجنبية".

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء والسندات المساندة – الشريحة 2 والقروض متوسطة الأجل كمطلوبات مالية. ويتم الاعتراف بهذه المطلوبات المالية وفقاً لقيمتها العادلة والتي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف إلى البنوك والعملاء بما في ذلك الالتزامات؛
- خطابات الائتمان والحوالات المقبولة وعقود الضمانات المالية بما في ذلك الالتزامات؛
- الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

تصنف المجموعة انخفاض قيمة الموجودات المالية بصورة رئيسية إلى الفئتين التاليتين:

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6. معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تتضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف والضمانات وخطاب الائتمان والحوالات المقبولة والالتزامات غير المسحوبة. يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي المجمع بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقا لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى (بخلاف التسهيلات الائتمانية)

تسجل المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وللأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لا تخضع الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة.

تسجل المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً عن الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ الاعتراف المبدئي.

خسائر الائتمان المتوقعة

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة")، ما لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداث الأصل. وفي هذه الحالة، يستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً.

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر في سداد التسهيل الائتماني والمحتمل وقوعها خلال 12 شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهرًا إما على أساس فردي أو مجمع بناء على طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ذات الصلة.

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم نقل الموجودات بين المراحل الثلاثة التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر التي لم تحدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم الاعتراف بجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المرتبطة باحتمالات أحداث التعثر خلال فترة الـ 12 شهراً التالية. تعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل منخفض المخاطر الائتمانية عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية الخاص به التعريف المفهوم عالمياً لـ "فئة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - غير منخفضة القيمة الائتمانية

بالنسبة لحالات التعرض لمخاطر الائتمان التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - منخفضة القيمة الائتمانية

إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات حيث تتعرض أي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة للتأخر في السداد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التعثر بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6. معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة في اعتبارها المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل استنادًا إلى خبرة المجموعة السابقة والتصنيف الائتماني الداخلي وتقييم مخاطر الائتمان الخاص بالخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. بغض النظر عن التغير في تصنيف الفئات الائتمانية، في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة أكثر من 30 يوماً فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية فإن مخاطر الائتمان تعتبر قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي. يتم نقل كافة الموجودات المالية التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي إلى المرحلة 2.

تقوم المجموعة بكل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية انخفضت قيمتها الائتمانية. ترى المجموعة أن التسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بما في ذلك ما إذا كان هناك تأخر في سداد أي مدفوعات لأصل المبلغ أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو مواجهة أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني التصنيفات الائتمانية. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3. تتضمن الأدلة على أن أصل مالي قد انخفضت قيمته الائتمانية، البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية؛
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد؛
- قيام المجموعة بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم تأخذها المجموعة في اعتبارها في حالة مخالفة ذلك؛
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظرا لصعوبات مالية.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحدثة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، إذا لم تتعرض مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية لزيادة بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي أو لم تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لاحتمالات التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً ("احتمالات التعثر على مدى 12 شهراً") أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام ("احتمالات التعثر على مدى عمر الأداة"). إن التعرض للمخاطر عند التعثر يمثل التعرض للمخاطر المتوقعة في حالة التعثر. ينشأ التعرض للمخاطر عند التعثر لدى المجموعة من التعرض الحالي للمخاطر إزاء الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية المسموح بها وفقا للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للمخاطر عند التعثر المتعلق بأصل مالي يمثل مجمل قيمته الدفترية. تمثل الخسائر الناتجة عن التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند تحققها والقيمة الزمنية للأموال. تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوم على مدى فترة الـ 12 شهراً التالية لاحتمالات التعثر مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة عن التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها باستخدام المبلغ المخصوم لاحتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي الكامل مضروبا في قيمة الخسائر الناتجة عن التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة مبلغ غير متحيز ومرجح بالاحتمالات تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة دون أية تكلفة غير ضرورية أو مجهود غير مبرر في تاريخ البيانات المالية المجمعة حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء ما يلي، والتي يتم لقائها قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للموجودات المالية التي تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ البداية أو تكون منخفضة القيمة الائتمانية.

الشطب

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية لأصل مالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما تتوصل المجموعة إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. إذا كان المبلغ المشطوب أكبر من مخصص انخفاض القيمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والذي يتم تطبيقه بعد ذلك على مجمل القيمة الدفترية. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة إنفاذ القانون لغرض الامتثال لإجراءات المجموعة المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

الالتزامات

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة فيما يتعلق بالالتزامات غير المسحوبة، تقوم المجموعة بتقدير الجزء المتوقع من الالتزام الذي سيتم سحبه على مدى العمر المتوقع له. يتم احتساب التعرض للمخاطر عند التعثر بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقًا لما نص عليه بنك الكويت المركزي. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة استنادا إلى نفس المنهجية المتبعة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المسحوبة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6. معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تعديل القروض والسلف

تسعى المجموعة متى كان ذلك ممكناً إلى إعادة هيكلة القروض بدلاً من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد مهلة ترتيبات السداد والاتفاق على شروط القروض الجديدة. بمجرد إعادة التفاوض بشأن الشروط، تسري الشروط والأحكام للترتيب التعاقدي الجديد عند تحديد ما إذا كان القرض لا يزال متأخر السداد أم لا. في حالة إذا كانت التعديلات جوهرية، يتم إلغاء الاعتراف بهذا التسهيل ويتم الاعتراف بتسهيل جديد ذي شروط وأحكام مختلفة بشكل جوهري. سيتم احتساب مخصص خسائر للتسهيل تم قياسه استنادا إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً باستثناء في الحالات النادرة التي يعتبر فيها التسهيل الجديد تسهيلاً مستحدثا منخفض القيمة الائتمانية. وفي حالة تعديل القروض والسلف إلى العملاء دون إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض بشأنها باستمرار لضمان الوفاء بكافة المعايير وإمكانية سداد المدفوعات المستقبلية.

مخصصات خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على المجموعة احتساب مخصصات خسائر الائتمان للتسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة في حالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفا. يتم تصنيف التسهيل الائتماني كمتأخر السداد ومنخفض القيمة في حالة التأخر في سداد الفائدة/ الربح أو قسط أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وإذا كانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد. يتم إدارة القروض متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة والقروض منخفضة القيمة ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم بعد ذلك الاستعانة بها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة %
قائمة المراقبة	غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم	–
دون المستوى	غير منتظمة لمدة تتراوح من 91 إلى 180 يوم	%20
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح من 181 إلى 365 يوم	%50
معدومة	غير منتظمة لمدة تتجاوز 365 يوم	%100

يجوز أن تدرج المجموعة أيضًا تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات السابقة استنادًا إلى رأي الإدارة حول الظروف المالية و/أو غير المالية للعميل. بالإضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى من المخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية، بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد. يتم عرض المخصص للتسهيلات النقدية كاقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم الاعتراف بمخصص التسهيلات غير النقدية في المطلوبات الأخرى.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل أو المدفوع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استنادًا إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل.

المستوى 1 – أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة

المستوى 2 – أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر

المستوى 3 – أساليب التقييم التي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعلنة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المدارة إلى أحدث صافي قيم موجودات معلن.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6. معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة باستخدام معدلات الأسعار /الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية السارية التي تم تعديلها لتعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث سعر شراء / صافي قيم موجودات معلن.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة لأداة مالية مشتقة الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر اليوم الأول

عندما يكون سعر المعاملة مختلفًا بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى الملحوظة الحالية في نفس الأداة، أو استنادًا إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق الملحوظة، تسجل المجموعة مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير ملحوظة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل المجمع عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل وفقًا لسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء) لا يتم إلغاء الاعتراف بها في بيان المركز المالي المجمع. تدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فائدة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) في بيان المركز المالي المجمع. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات يتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق يلزم قانونًا بمقاصة المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة إما السداد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

تقوم المجموعة ضمن سياق الأعمال العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن "موجودات أخرى" ويتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

يتم فصل الأدوات المالية المشتقة المتضمنة في التزام مالي أو عقد رئيسي غير مالي عن العقد الرئيسي ويتم المحاسبة عنها كأدوات مالية مشتقة منفصلة إذا: كانت الخصائص والمخاطر الاقتصادية غير مرتبطة عن كثب بالعقد الرئيسي؛ وإذا كانت الأداة المنفصلة ذات الشروط المماثلة للأداة المشتقة المتضمنة تستوفي تعريف الأداة المشتقة، ولا يتم قياس العقد المختلط وفقاً للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع. يتم قياس هذه الأدوات المالية المشتقة المتضمنة وفقًا للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

يتم بشكل عام الحصول على القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير متى كان ذلك مناسبًا. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل المجمع ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لغرض المتاجرة أيضًا تلك الأدوات المالية المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6. معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تتمة)

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف عمليات التحوط إلى فئتين (أ) عمليات تحوط القيمة العادلة التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به، و (ب) عمليات تحوط التدفقات النقدية التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغير في التدفقات النقدية الذي إما يتعلق بمخاطرة معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة.

متطلبات فعالية التحوط

تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- وجود "علاقة اقتصادية" بين البند المتحوط له وأداة التحوط؛
- لم يكن لمخاطر الائتمان تأثير "مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية؛ و
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من مقدار البند المتحوط له والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً، ومقدار أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من مقدار البند المتحوط له.

يتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند المتحوط له المتعلق بها وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية قيام المجموعة بتقييم فعالية علاقة التحوط. لاحقًا، يجب تقييم عملية التحوط وتحديدها على أنها معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

فيما يتعلق بعمليات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقًا للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل المجمع. تعدل أي أرباح أو خسائر ناتجة من البند المتحوط له المتعلق بالمخاطر المتحوط لها مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل المجمع.

فيما يتعلق بعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر الناتجة من أداة التحوط والمحدد كعملية تحوط فعالة مباشرةً في بيان الدخل الشامل المجمع كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع. بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل المجمع إلى بيان الدخل المجمع في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل المجمع.

بالنسبة لعمليات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرةً إلى بيان الدخل المجمع..

يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي عند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها او انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط أو عندما لا تكون المعاملة المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في تلك الفترة الزمنية، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر متراكمة لأداة التحوط المسجلة في حقوق الملكية، حتى يتم إجراء المعاملة المتوقعة. في الحالات التي يكون فيها إجراء المعاملة المستقبلية غير متوقع أو في حالة إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع. في حالة عمليات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل معدلات فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقوف يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

ج. ضمانات معاد حيازتها

تقوم المجموعة أحياناً بحيازة بعض الموجودات المقدمة كضمانات ضمن تسوية القروض والسلف ذات الصلة. يدرج هذا الأصل بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

تقوم المجموعة بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة، وتتأكد من تقييمها طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على نفس الفئة من الاستثمارات.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل نتيجة لأحداث سابقة أن يتطلب الأمر تدفق صادر للموارد الاقتصادية من لتسوية التزام قانوني أو استدلالي حالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل المجمع بالصافي بعد أي استرداد.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ. مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بموجب قانون العمل الكويتي وعقود الموظفين المحددة، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها على مدى فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة سنويا من خلال تقييمات اكتوارية بواسطة طريقة الوحدات الائتمانية المتوقعة. ويتضمن التقييم الاكتواري وضع العديد من الافتراضات مثل تحديد معدل الخصم والزيادات المستقبلية في الرواتب ومعدلات دوران الموظفين وسن التقاعد. يتم مراجعة هذه الافتراضات في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة.

برنامج المساهمات المحددة

تقدم المجموعة مساهمة ثابتة لبرامج الدولة بموجب برنامج المساهمات المحددة ولا تتحمل أي التزامات سداد أخرى بمجرد سداد المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات ضمن "مصروفات موظفين" في بيان الدخل المجمع عند استحقاقها.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم المجموعة الصادرة التي تم إعادة شرائها من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد، بما في ذلك التكلفة المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقًا لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب بمقدار الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر زائدة على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الإجباري والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن الأسهم هذه. يؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة على أساس نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئيًا بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه الذي يمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. يتم إجراء إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل فائض أو عجز إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل المجمع إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه العجز الفائض المسجل سابقًا. يتم تسجيل الجزء من عجز إعادة التقييم والذي يتجاوز فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل المجمع. وإلى الحد الذي يقوم فيه فائض إعادة التقييم برد خسائر إعادة التقييم المسجلة سابقًا في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل المجمع. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرةً إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا ما توفر ذلك المؤشر وعندما تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى مبلغها الممكن استرداده. يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، وتعديلها متى كان ذلك مناسبًا، في نهاية كل سنة مالية.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6. معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بكل تاريخ بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تتجاوز القيمة الدفترية لأصل أو وحدة إنتاج نقد المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم بكل تاريخ بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسائر انخفاض في القيمة. إن الرد محدود بحيث ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغه الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل خلال سنوات سابقة. يسجل هذا الرد في بيان الدخل المجمع.

لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المزايا الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجمع لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية بدقة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، متى كان ذلك مناسباً، على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. بمجرد تعرض أصل مالي مصنف كقروض وسلف للانخفاض في القيمة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد بواسطة معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسائر انخفاض القيمة. وعندما يصبح الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية، تحتسب المجموعة إيرادات الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعلي على صافي التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي حالة تعافي الأصل المالي ولم يعد منخفض القيمة الائتمانية، تلجأ المجموعة إلى احتساب إيرادات الفوائد على أساس إجمالي.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ("الضرائب")

يتم احتساب مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقًا للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. يتمثل العقد في عقد تأجير إذا كان ينص على الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل نقدي. وفي حالة تحديد العقد كعقد تأجير، تسجل المجموعة أصل حق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. كما اختارت المجموعة الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل في تاريخ البدء وعقود التأجير التي تنخفض فيها قيمة الأصل ذي الصلة. يتم تسجيل مدفوعات عقود التأجير كمصروفات تشغيل في بيان الدخل المجمع على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل. عقود التأجير (تتمة)

موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئياً وفقاً للتكلفة والتي تتضمن المبلغ المبدئي للالتزام التأجير المعدل مقابل أي مدفوعات عقود تأجير مسددة في أو قبل تاريخ البدء زائداً أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام لاحقاً بواسطة طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض موجودات حق الاستخدام بصورة دورية بموجب خسائر انخفاض القيمة إن وجدت. تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام ضمن "مباني ومعدات" في بيان المركز المالي المجمع.

مطلوبات التأجير

يتم قياس مطلوبات التأجير مبدئيا وفقا للقيمة الحالية لمدفوعات عقود التأجير غير المسددة في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض المتزايد للمجموعة. يتم لاحقاً قياس مطلوبات التأجير وفقا للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير إذا طرأ تعديل أو تغير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير. تسجل المجموعة مطلوبات التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها أو المدارة بصفة الأمانة لا تعامل كموجودات أو مطلوبات خاصة بالمجموعة وبالتالي فهي غير مدرجة في بيان المركز المالي المجمع. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة ضمن "صافي أتعاب وعمولات".

ن. العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئيًا وفقًا لسعر صرف العملة الرئيسية السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقا للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

س. النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات استحقاق أصلية لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يضطلع بأنشطة الأعمال التي ينتج عنها تحقيق إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تجميع قطاعات التشغيل التي تتمتع بنفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء، متى كان ذلك مناسبًا، وإعداد تقارير حولها كقطاعات يجب إعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية وخطابات الائتمان والحوالات المقبولة والتزامات القروض غير المسحوبة

تقوم المجموعة ضمن سياق الأعمال العادي بإصدار الضمانات المالية وخطابات الائتمان والحوالات المقبولة والتزامات القروض. يتم تسجيل الضمانات المالية مبدئيًا في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة والتي تمثل القسط المستلم، ضمن بند "مطلوبات أخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل المجمع ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقًا قياس الضمانات المالية وفقا للقيمة الأعلى مما يلي:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (راجع الموجودات المالية أعلاه)؛ و
- المبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المسجل طبقا لسياسات الاعتراف بالإيرادات المبينة أعلاه، متى كان ذلك مناسبًا.

تتمثل التزامات القروض غير المسحوبة وخطابات الائتمان في التزامات ينبغي على المجموعة بموجبها، على مدى مدة الالتزام، تقديم قرض إلى العميل بشروط محددة مسبقًا. وعلى نحو مماثل لعقود الضمانات المالية، تندرج هذه العقود ضمن نطاق متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.7 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة لم يتم التطبيق المبكر لعدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير، متى كان ذلك مناسبًا، عند سريانها.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 – تصنيف وقياس الأدوات المالية

في 30 مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات)، تتضمن التعديلات:

- توضيح متطلبات توقيت الاعتراف وإلغاء الاعتراف ببعض الموجودات والمطلوبات المالية، مع استثناء جديد لبعض المطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال أحد أنظمة التحويل النقدي الإلكتروني؛
- توضيح وتقديم إرشادات إضافية حول كيفية تقييم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي معيار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط؛
- إضافة إفصاحات جديدة لأدوات معينة ذات شروط تعاقدية يمكن أن تغير التدفقات النقدية (مثل بعض الأدوات ذات الخصائص المرتبطة بتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالحوكمة)؛ و
- إجراء تحديثات على الإفصاحات الخاصة بأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات على تصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. يترتب على معظم أنظمة التسوية الإلكترونية التي تستخدمها المجموعة تسوية فورية. ولا تتوقع المجموعة أني يقع أي تأثير جوهري على بياناتها المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية

هذا هو المعيار الجديد للعرض والإفصاح في البيانات المالية، مع التركيز على التحديثات في بيان الأرباح أو الخسائر. تتعلق المفاهيم الجديدة الرئيسية المقدمة في المعيار الدولي للتقارير المالية 18 بما يلي:

- هيكل بيان الأرباح أو الخسائر؛
- الإفصاحات المطلوبة في البيانات المالية لبعض مقاييس أداء الأرباح أو الخسائر التي يتم الإبلاغ عنها خارج البيانات المالية للمنشأة (أي مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة)؛ و
- المبادئ المعززة بشأن التجميع والتجزئة والتي تنطبق على البيانات المالية الأولية والايضاحات بشكل عام.

سيسري المعيار الدولي للتقارير المالية 18 بأثر رجعي. وتعمل المجموعة حالياً على تحديد كافة التأثيرات التي قد تحدثها التعديلات على البيانات المالية المجمعة والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

3. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بممارسة الأحكام ووضع التقديرات عند تحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. فيما يلي الاستخدامات الأكثر جوهرية للأحكام والتقديرات:

الأحكام المحاسبية الهامة

تصنيف الأدوات المالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط واختبار نموذج الأعمال. تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التقييم أحكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديري الموجودات.

تقوم المجموعة بمراقبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها بغرض فهم أسباب استبعادها ومدى توافق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل لقائه. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للمجموعة لمدى استمرار ملائمة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الأعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغير في نموذج الأعمال وبالتالي تغير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الأحكام ما إذا كان سيتم لاحقا قياسها بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة، وما إذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للأدوات في بيان الدخل المجمع أو بيان الدخل الشامل المجمع. للمزيد من المعلومات، راجع إيضاح 2.6 (أ) تصنيف الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

التقديرات والافتراضات الهامة

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية المجمعة، والتي ترتبط بمخاطر جوهرية تتسبب في إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية.

خسائر انخفاض قيمة الأدوات المالية

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى هو مجال يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني. كما يجب اتخاذ عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛ و
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية.

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف حيث تقوم المجموعة بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة بالبيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهرية. راجع إيضاح 2.6 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية متكافئة؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛ أو
- نماذج التقييم.

تراجع المجموعة أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمتها باستخدام إما الأسعار من معاملات السوق الحالية الملحوظة في نفس الأداة أو أي بيانات سوق أخرى متاحة ملحوظة.

يتم احتساب هذه القيم استنادًا إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات، وما إلى ذلك. كما يستند مقدار التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

4. إيرادات فوائد

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
سندات خزانة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي	**7,213**	13,236
استثمارات في أوراق دين مالية	**9,330**	7,081
إيداعات لدى البنوك	**36,860**	47,675
قروض وسلف	**326,946**	335,484
	380,349	403,476

5. مصروفات فوائد

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
حسابات تحت الطلب وحسابات ادخار	**4,824**	5,030
ودائع محددة الاجل	**181,789**	195,802
قروض بنكية	**10,475**	13,910
اموال مقترضة أخرى	**37,237**	32,486
	234,325	247,228

6. صافي الأتعاب والعمولات

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
إجمالي إيرادات الاتعاب والعمولات	**43,683**	40,734
إجمالي مصروف الاتعاب والعمولات	**(15,416)**	(15,117)
	28,267	25,617

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ **549 ألف دينار كويتي** (2024: 655 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة (إيضاح 30).

7 . مخصصات محددة

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
– التسهيلات النقدية (إيضاح 12)	**61,848**	68,105
– التسهيلات غير النقدية (إيضاح 18)	**(4,410)**	13,083
	57,438	81,188

8. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

بينما تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائدًا المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2025.

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**52,380**	60,172
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة	**3,983,019,703**	3,987,129,036
	فلس	فلس
ربحية السهم الأساسية والمخففة	**13**	15

تم تعديل حسابات ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024، نتيجة أسهم المنحة الصادرة بتاريخ 15 أبريل 2025 (إيضاح 22). قدرت ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بقيمة 16 فلس للسهم قبل التعديل بأثر رجعي نتيجة أسهم المنحة.

9. النقد والنقد المعادل

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**459,346**	543,118
نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى	**60,683**	76,333
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يومًا	**323,116**	768,436
	843,145	1,387,887
ناقصًا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(17)**	(11)
	843,128	1,387,876

في 31 ديسمبر 2025، قدرت الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق لمدة أكثر من 30 يوماً بمبلغ **302,336 ألف دينار كويتي** (2024: 135,469 ألف دينار كويتي)، والمعدلة مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ **6 آلاف دينار كويتي** (2024: 1 ألف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2025 و2024، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

10. سندات خزينة حكومة الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية.

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
تستحق خلال سنة واحدة	**71,500**	-
تستحق بعد سنة واحدة	**149,500**	2,500
	221,000	2,500

في 31 ديسمبر 2025 و2024، تم اعتبار سندات خزينة حكومة الكويت منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

11. سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي. تستحق هذه الأدوات خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
سندات بنك الكويت المركزي	**15,789**	140,031

في 31 ديسمبر 2025 و2024، تم اعتبار سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

12. قروض وسلف

تمثل القروض والسلف المبلغ المدفوع مقدمًا إلى العملاء من الشركات والمؤسسات والبنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الأفراد. فيما يلي تقييم المجموعة لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

12. قروض وسلف (تتمة)

في 31 ديسمبر 2025:

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	2,111,039	-	-	-	-	2,111,039
مالية	250,067	345,049	132,405	37,461	151,137	916,119
تجارية	456,726	6,975	24,432	-	-	488,133
نفط خام وغاز	211,821	93,147	38,175	-	7,635	350,778
إنشائية	141,609	-	-	7,635	-	149,244
صناعية	185,997	51,178	-	15,270	-	252,445
عقارية	945,287	32,067	-	-	64,134	1,041,488
أخرى	317,375	251,173	154,331	-	55,369	778,248
مجمل القروض والسلف	4,619,921	779,589	349,343	60,366	278,275	6,087,494
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						(228,787)
						5,858,707

في 31 ديسمبر 2024:

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	2,321,758	-	-	-	1,587	2,323,345
مالية	214,146	358,626	67,978	32,042	111,869	784,661
تجارية	453,035	11,192	14,843	-	-	479,070
نفط خام وغاز	189,481	129,325	38,512	-	-	357,318
إنشائية	146,029	17	-	15,405	-	161,451
صناعية	174,093	2,025	-	-	-	176,118
عقارية	866,029	32,245	-	-	64,700	962,974
أخرى	175,476	227,940	-	-	57,344	460,760
مجمل القروض والسلف	4,540,047	761,370	121,333	47,447	235,500	5,705,697
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						(238,759)
						5,466,938

12. قروض وسلف (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

	2025 ألف دينار كويتي			2024 ألف دينار كويتي		
	محدد	عام	المجموع	محدد	عام	المجموع
في 1 يناير	**23,404**	**215,355**	**238,759**	31,855	261,952	293,807
مبالغ مشطوبة	**(62,545)**	**-**	**(62,545)**	(76,556)	-	(76,556)
المحمل (المفرج عنه) إلى بيان الدخل المجمع	**61,848**	**(9,275)**	**52,573**	68,105	(46,597)	21,508
في 31 ديسمبر	**22,707**	**206,080**	**228,787**	23,404	215,355	238,759

إن المخصصات المحددة والعامة تستند إلى المتطلبات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع إيضاح 2.6 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب بمبلغ **8,873 ألف دينار كويتي** (2024: 8,651 ألف دينار كويتي) صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ **1,871 ألف دينار كويتي** (2024: 16,960 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة **10,744 ألف دينار كويتي** (2024: 8,309 ألف دينار كويتي).

فيما يلي الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة:	2025 ألف دينار كويتي			2024 ألف دينار كويتي		
	قروض للشركات والبنوك	قروض استهلاكية	المجموع	قروض للشركات والبنوك	قروض استهلاكية	المجموع
في 1 يناير	**195,350**	**43,409**	**238,759**	255,232	38,575	293,807
مبالغ مشطوبة	**(7,010)**	**(55,535)**	**(62,545)**	(39,652)	(36,904)	(76,556)
(المفرج عنه) المحمل إلى بيان الدخل المجمع	**(117)**	**52,690**	**52,573**	(20,230)	41,738	21,508
في 31 ديسمبر	**188,223**	**40,564**	**228,787**	195,350	43,409	238,759

راجع إيضاح 24 (أ) للاطلاع على الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **27,088 ألف دينار كويتي** (2024: 31,486 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9:

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
مخصص التسهيلات النقدية	**228,787**	238,759
مخصص التسهيلات غير النقدية	**27,088**	31,486
إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية	**255,875**	270,245
خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	**165,960**	176,737
زيادة إجمالي المخصصات عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	**89,915**	93,508
زيادة المخصصات كنسبة من إجمالي المخصصات	**%35**	%35

13 . استثمارات في أوراق مالية

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة	**278,696**	169,302
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**27,932**	35,323
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**2,133**	-
	308,761	204,625

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
سندات/ صكوك سيادية مسعرة	**265,775**	168,681
سندات أخرى مسعرة	**12,933**	642
ناقصًا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(12)**	(21)
	278,696	169,302

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
أسهم مسعرة	**-**	13,932
أسهم غير مسعرة	**22,642**	21,391
سندات أخرى مسعرة	**5,293**	-
ناقصًا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(3)**	-
	27,932	35,323

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
صناديق مدارة	**2,133**	-

في 31 ديسمبر 2025 و2024، تم تصنيف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يكن هناك أي حركات بين المراحل.

14. موجودات أخرى

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
فوائد مستحقة القبض	**36,959**	30,903
مدينون متنوعون وآخرون	**16,156**	14,733
ناقصًا: خسائر الانخفاض في القيمة لمدينين آخرين	**(819)**	(819)
ضمانات معاد حيازتها	**56,945**	56,945
	109,241	101,762

تم تحديد القيمة العادلة للعقارات من قبل مقيمين معتمدين استناداً إلى طريقة المقارنة بالسوق (المستوى 3) ولا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

15. المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
المستحق إلى البنوك		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**15,136**	40,412
ودائع محددة الأجل	**172,820**	325,018
	187,956	365,430
ودائع من مؤسسات مالية		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**34,527**	53,696
ودائع محددة الأجل	**735,377**	890,817
	769,904	944,513

16. ودائع العملاء

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
حسابات جارية/ ادخار	**1,364,451**	1,499,673
ودائع محددة الأجل	**3,590,337**	3,157,007
	4,954,788	4,656,680

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **12,846 ألف دينار كويتي** (2024: 12,162 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمانات مقابل التزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات ائتمان وضمانات (راجع إيضاح 26).

17. أموال مقترضة أخرى

	سعر الفائدة الفعلي	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
سندات مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لسنة 2031 (شريحة ثابتة)	**4.00%**	**25,000**	25,000
سندات مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة متغيرة بحد أقصى 5 %)	**بنك الكويت المركزي + 2.25%**	**25,000**	25,000
قروض متوسطة الأجل – متغيرة (2026–2028)	**4.50 % إلى 5.68%**	**728,540**	469,824
		778,540	519,824

18. مطلوبات أخرى

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
فوائد مستحقة الدفع	**56,217**	56,599
إيرادات مؤجلة	**7,765**	11,468
مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه)	**27,088**	31,486
مخصصات متعلقة بالموظفين	**31,635**	31,548
مطلوبات التأجير	**3,934**	4,124
أخرى	**27,517**	24,873
	154,156	160,098

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**31,486**	18,081
(الإفراج)/المحمل إلى بيان الدخل المجمع	**(4,398)**	13,405
في 31 ديسمبر	**27,088**	31,486

19. رأس المال

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل بعدد 3,992,627,203 سهم (2024: 3,802,502,099 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم	**399,263**	380,250

يتكون رأس المال المصرح به للبنك من **4,860,561,006 سهم** (2024: 4,860,561,006 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم.

20. الاحتياطيات

أ. الاحتياطي الإجباري

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم استقطاع نسبة 10 % من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للبنك أن يقرر وقف هذه الاستقطاعات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50 % من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لسداد توزيعات أرباح بنسبة 5 % من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بسداد توزيعات أرباح هذا المبلغ.

ب. علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

ج. احتياطي إعادة تقييم العقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للمجموعة. إن الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم إدراجه مباشرةً في الأرباح المرحلة عندما يتم بيع الموجودات ذات الصلة.

21. أسهم الخزينة

	2025	2024
عدد أسهم الخزينة	**9,607,500**	9,150,000
نسبة أسهم الخزينة	**% 0.24**	%0.24
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	**2,377**	2,377
المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	**3,286**	2,681

كانت الحركة في أسهم الخزينة كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2025	2024
الرصيد كما في 1 يناير	**9,150,000**	-
أسهم منحة	**457,500**	-
مشتريات	**-**	9,150,000
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**9,607,500**	9,150,000

22. توزيعات أرباح موصي بها ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة **9 فلس** للسهم (2024: 10 فلس للسهم) وأسهم منحة بنسبة **5%** بمبلغ **19,963 ألف دينار كويتي** (2024: 19,013 ألف دينار كويتي) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2025، بما يخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية. في حالة الموافقة على توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة الموصي بها من قبل الجمعية العمومية السنوية، فسوف تستحق السداد إلى المساهمين بعد الحصول على الموافقات الرقابية الضرورية.

خلال السنة، اعتمد المساهمون بالجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 22 مارس 2025 توزيعات أرباح نقدية بقيمة **10 فلس** للسهم (2023: 12 فلس للسهم) وأسهم منحة بنسبة 5% بقيمة **19,013 ألف دينار كويتي** (2023: 18,107 ألف دينار كويتي) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية بمبلغ **37,934 ألف دينار كويتي** ودفعها لاحقاً. تم توزيع أسهم المنحة بتاريخ 15 أبريل 2025.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **430 ألف دينار كويتي** (2024: 240 ألف دينار كويتي) تتوافق مع اللوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية (راجع إيضاح 23).

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك في سياق الأعمال العادي. تم الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقاً لسياسات البنك.

فيما يلي المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل المجمع وبيان المركز المالي المجمع:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة			
	2025	2024	**2025**	2024	**2025 ألف دينار كويتي**	2024 ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات علاقة:						
أرصدة						
ودائع لدى بنوك خلال 30 يومًا	**-**	-	**1**	-	**31,670**	-
قروض وسلف	**-**	1	**15**	30	**165,980**	187,648
بطاقات ائتمان	**1**	1	**3**	5	**6**	32
ودائع	**5**	7	**39**	91	**783,445**	825,947
التزامات/ مشتقات						
ضمانات / خطابات ائتمان	**-**	-	**14**	23	**25,523**	70,724
عقود تحويل عملات أجنبية	**-**	-	**1**	-	**2,476**	-
معاملات						
إيرادات فوائد	**1**	1	**39**	55	**10,988**	11,101
مصروفات فوائد	**2**	5	**27**	23	**34,172**	50,944
صافي الأتعاب والعمولات	**5**	-	**95**	89	**317**	473
مصروفات أخرى	**-**	-	**17**	17	**2,327**	3,896
شراء معدات	**-**	-	**2**	4	**34**	434
مسؤولو الإدارة التنفيذية:						
أرصدة						
قروض وسلف	**6**	9	**-**	-	**620**	782
بطاقات ائتمان	**12**	11	**-**	-	**42**	42
ودائع	**17**	17	**-**	-	**684**	1,967
المعاملات						
إيرادات فوائد	**10**	10	**-**	-	**35**	44
مصروفات فوائد	**20**	18	**-**	-	**98**	131

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح من **4.25%** إلى **6.25%** (2024: 4.75% إلى 6.75%) سنوياً. إن بعض القروض المدفوعة مقدمًا إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم مكفولة بضمانات. قدرت القيمة العادلة لهذه الضمانات كما في 31 ديسمبر 2025 بمبلغ **5,200 ألف دينار كويتي** (2024: 48,031 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة الإدارة العليا بما في ذلك مسؤولي الإدارة التنفيذية على ما يلي:

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى	**3,933**	4,345
مكافأة نهاية/ إنهاء الخدمة	**718**	234
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة	**619**	240
	5,270	4,819

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **430 ألف دينار كويتي** (2024: 240 ألف دينار كويتي) وأتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة المدرجة ضمن المصروفات الأخرى بمبلغ **189 ألف دينار كويتي** (2024: لا شيء دينار كويتي) تتوافق مع اللوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

24. الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

كبنك تجاري، تتعلق أنشطة المجموعة بشكل أساسي باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. تقبل المجموعة الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة لفترات متنوعة، وتسعى إلى اكتساب هوامش فائدة فوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما تسعى المجموعة إلى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط وإدارة السيولة المحددة، يتم عادةً مقاصة الانكشافات لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات عن طريق الدخول في مراكز مقابلة وبالتالي يتم السيطرة على التباين في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل مراكز السوق.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضًا إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. وتدرك المجموعة العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف المجموعة الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية المجموعة في الحفاظ على مفهوم إدارة قوية للمخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات ضمن وخلال كل نشاط رئيسي من أنشطة أعمال المجموعة. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة سياساتها وممارساتها في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض المجموعة لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيتها.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لمشاكل المخاطر التي تواجه المجموعة ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك ملائمًا. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى المجموعة على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى المجموعة. كما تتولى هذه اللجنة مراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر ومستوى القدرة على تحمل المخاطر وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. تقوم لجنة المخاطر بمراجعة جميع المخاطر الجوهرية وأي تعرض كبير لا يفي بمعايير الإقراض العادية. ويترأس الإدارة المعنية بإدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما شكلت المجموعة أيضًا لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. وتقوم الإدارة المعنية بإدارة المخاطر لدى المجموعة برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال حالات التعرض للمخاطر بالمجموعة.

تعرض الأقسام التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

24 الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للمجموعة طبقًا للشروط المتفق عليها. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن حالات التعرض للمخاطر المترابطة على سبيل المثال عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي إلى تأثر قدرة هؤلاء الأطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

تشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

تطبق المجموعة سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال وحدود الدول لتنويع محفظة الإقراض وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على حالات التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (متى كان ذلك مناسبًا) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

تتولى إدارات الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء، والتي ترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر، مسئولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسئوليات هذه المجموعات: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع السياسات المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى التي تشمل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى والحفاظ عليها؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، ومراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومراقبة حالات التعرض الخارجي للمخاطر، ومراقبة حالات التعرض لمخاطر مجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات المجموعة وتطويرها وذلك بهدف تصنيف حالات التعرض للمخاطر وتجزئة حالات التعرض للمخاطر إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدول وحالات التعرض الخارجي للمخاطر والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى المجموعة أيضًا معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض للأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب وما إلى ذلك. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب الجاري الخاص بالمتقدم لدى المجموعة. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمتقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

بخلاف لجنة المخاطر، يوجد لدى المجموعة سبعة لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة الائتمان لإدارة الثروات ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسئوليات لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى المجموعة وفقاً للسياسات الائتمانية للمجموعة. كما يحق للجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان للجنة الائتمان التنفيذية على النحو المنصوص عليه من قبل مجلس الإدارة.

يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة أو رفض أو تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق الصلاحيات المفوضة والمعتمدة لها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى المجموعة. وللجنة سلطة تشكيل أو تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصلاحيات القانونية العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تجتمع لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصلاحيات المفوضة لها بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بناءً على السلطات ذات الصلة. وتتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية مراجعة أداء محفظة الائتمان الاستهلاكي بشكل دوري، واعتماد/تعديل معايير الائتمان الاستهلاكي وفقًا للحد المقبول للمخاطر المعتمد لدى البنك، واعتماد/تعديل تفويضات الائتمان الاستهلاكي للهيئات الفردية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإدارية و/أو الاعتماد أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم إحالة كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان المعنية.

لدى لجنة الائتمان لإدارة الثروات صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان الواردة من عملاء إدارة الثروات المقدمة إليها في حدود مستويات صلاحياتها المفوضة. وتحال الطلبات التي لا تقع ضمن نطاق حدود الصلاحيات المفوضة للجنة الائتمان لإدارة الثروات إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار استناداً إلى التفويض ذي الصلة.

تقوم لجنة التصنيف والمخصصات بأعمالها وفقا لأحكام قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وإرشادات السياسة الائتمانية للبنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الإيرادات الناتجة منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات احتساب المخصصات. كما تتولى اللجنة مسئولية احتساب المخصصات وفقا لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل المجموعة بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

وفقاً لمقدار وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يجوز مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وعادة ما تتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمانات ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية، متى كان ذلك مناسبًا.

توجد لدى المجموعة حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى المجموعة سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب المتبع مع كافة أنشطة الإقراض. كما تبين سياسة المجموعة الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم المؤسسات المالية للمجموعة وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدول المتعلقة بالمجموعة وتقييم حالات التعرض للمخاطر. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر الفردية للدول عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المؤسسة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للمجموعة. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل المجموعة والحد منه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كلي للأعمال المصرفية للشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تحليل المستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال التي تمثل أهمية لأعمال البنك.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

تستعين المجموعة بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقامت بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من "ثلاث مراحل" لانخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. حيث يتم بناءا عليه تصنيف الأداة المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ضمن المرحلة 1. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 2 ولكن لا تعتبر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للأداة المالية، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 3. راجع إيضاح 2.6 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالتصنيف ضمن المراحل.

تحتسب المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100 % من التعرض للتعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

تتحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالات التعثر للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للمخاطر في حالة التعثر. يتم تقديم المزيد من التفاصيل في الفقرات التالية من قسم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم المجموعة بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

- المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة الناتج عن أحداث التعثر في سداد تسهيل ائتماني والتي من المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءً على توقعات التعثر المحتمل وقوعها خلال 12 شهرًا من تاريخ البيانات المالية المجمعة.
- المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل ائتماني زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداثه بسبب عوامل كمية ونوعية، تسجل المجموعة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. إن الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، إلا أنه يتم تقدير احتمالات التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر على مدى عمر الأداة. ويتم خصم أوجه العجز النقدي المتوقعة بالنسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية؛ أي وجود دليل موضوعي على التعثر، تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

الازدياد الجوهري في مخاطر الائتمان

تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يعادل تصنيف مخاطر الائتمان التعريف المقبول عالميا لـ "درجة الاستثمار". يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (بخلاف التسهيلات الاستهلاكية/المقسطة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تخفيض تصنيف المخاطر للملتزم بدرجتين للتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية.

تطبق المجموعة معايير كمية متناسقة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا عند تقييم الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، تراعي المجموعة التصنيف الحالي في تاريخ البيانات المالية المجمعة، وطريقة الحساب والمستحقات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، تصنف المجموعة كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

تراعي المجموعة فترة استحقاق متوقعة تبلغ 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقدي غير قابل للتمديد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. وتحدد المجموعة فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما تحدد فترة استحقاق تبلغ 15 سنة بالنسبة للقروض السكنية والتمويل.

تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة التسهيلات المتعثرة والتي تم تصنيفها بدرجة تتراوح ما بين 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

مراجعة المراحل

من المؤشرات الرئيسية للتغيرات في جودة الائتمان لمحفظة القروض مقدار النقل بين المراحل، حيث يشير ذلك إلى ما إذا كانت محفظة القروض قد تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تراعي المجموعة الأصل المالي كأصل "بلا تعثر" (أي؛ لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي تعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معايير انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبغي اجتياز فترة التأخر في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل المجموعة لكي يتم النظر في تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 2/المرحلة 1. كما تأخذ المجموعة في اعتبارها إرشادات بنك الكويت المركزي ذات الصلة قبل إعادة تصنيف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة التصحيح المقدرة بمدة سنة واحدة لا تنطبق على التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف في خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

احتمالات التعثر

تقضي سياسة المجموعة بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل الممارسات العالمية وتضمن الشفافية والاتساق بما يتيح المقارنة بين الملتزمين. تستخدم المجموعة أداة موديز لتصنيف المخاطر بغرض تصنيف المقترضين من الشركات. وفقا لأداة موديز لتصنيف المخاطر، يتم تصنيف كافة المقترضين بناءً على تقييمات مالية وتجارية. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الدين، في حين يستند التقييم التجاري إلى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ومكانة الشركات.

يستند الإطار المطبق من قبل المجموعة في احتساب احتمالات التعثر إلى تصنيف مخاطر الملتزم والتعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقا لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). وتستعين المجموعة بأدوات تصنيف قياسية خاصة بقطاع الأعمال لتقييم التصنيفات/الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تقدير احتمالات التعثر. وتتيح هذه الأداة القدرة على تحليل الأعمال واستنتاج تصنيفات المخاطر على مستوى الملتزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحليل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتية غير مالية. كما تستعين المجموعة بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنيف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن احتمالات التعثر هي احتمالية تعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالات التعثر عن السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى فترة عمر الأداة، وذلك استنادًا إلى تخصيص المرحلة الخاص بالملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالات التعثر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. تنتج احتمالات التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل من أداة التصنيف استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالات التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل إلى احتمالات التعثر عن السداد في فترة زمنية معينة باستخدام النماذج والأساليب المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية، يتم مراقبة سلوك المقترض في السداد بصفة دورية. إن القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمان بشكل عام، ولكن يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال شرط "تحويل الراتب" الذي يتطلب من صاحب العمل الخاص بالعميل دفع راتبه مباشرة إلى حساب الراتب الخاص ببنك الخليج. إذا لم يتم قيد الرواتب ولم تكن هناك أموال في الحسابات، فإن الحسابات تصبح متأخرة السداد. يتم الاستعانة بأيام التأخر في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الأفراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقييم تتضمن "بطاقة الدرجات" بناءً على قرارات المجموعة التي يعاد التحقق منها بانتظام. بالإضافة إلى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الاستهلاكي للفحص الائتماني من قبل وكالة مرجعية ائتمانية مملوكة لقطاعات الأعمال وهي شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية ("ساي نت") لتقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للائتمان. تم تصنيف احتمالات التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تتشارك خصائص المخاطر المتماثلة.

بالنسبة للأدوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظ الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعلنة تلك باستمرار.

تطبق المجموعة حدود دنيا لاحتمالات التعثر على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المندرجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0.75% للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الخسائر الناتجة عن التعثر

إن الخسائر الناتجة عن التعثر هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التعثر. وتقوم المجموعة بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التعثر استنادا إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتعثرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانات، تطبق المجموعة حد أدنى للاستقطاع إلى قيمة الضمان المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، تأخذ المجموعة في اعتبارها نسبة 50% كحد أدنى من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون المساندة المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

التعرض للمخاطر عند التعثر

يمثل التعرض للمخاطر عند التعثر المبلغ الذي يدين به الملتزم إلى المجموعة في تاريخ التعثر. تراعي المجموعة حالات التعرض للمخاطر المتغيرة التي قد تزيد من حالات التعرض للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتنشأ حالات التعرض هذه عن الحدود غير المسحوبة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، سيتضمن التعرض القيم داخل وخارج الميزانية العمومية طبقا لعامل تحويل الائتمان المنصوص عليه طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمها لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرت المجموعة تحليلاً سابقاً وحددت المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها، على سبيل المثال وليس الحصر، الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، والانفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم كل من التوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستناد إلى المعلومات المستقبلية يؤدي إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تستعين المجموعة بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. تسعى المجموعة للحصول على غطاء من الضمانات وعوائد التنازل عن العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان متى أمكن ذلك. تتضمن اتفاقيات قروض المجموعة أيضًا ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث تتمكن المجموعة من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى المجموعة وتحويل الأرصدة الائتمانية لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه المجموعة.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للمجموعة، عند الضرورة، من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والأسهم غير المسعرة والعقارات (أراضي ومباني) والودائع الثابتة محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى المجموعة التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح المجموعة والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة.

كما في 31 ديسمبر 2025، خضعت نسبة **25%** (2024: 25%) من إجمالي القروض والسلف القائمة لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

تتبع المجموعة إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمانات.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي المجمع بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى من تركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الصلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للمجموعة حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

وفقًا لفئة الموجودات المالية	الحد الأقصى للتعرض	الحد الأقصى للتعرض
	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	**801,058**	1,342,890
سندات خزينة حكومة الكويت	**221,000**	2,500
سندات بنك الكويت المركزي	**15,789**	140,031
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**302,330**	135,468
قروض وسلف:		
– قروض للشركات والبنوك	**3,858,159**	3,338,632
– قروض استهلاكية	**2,000,548**	2,128,306
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	**283,986**	169,302
موجودات أخرى (إيضاح 14)	**52,296**	44,817
الإجمالي	**7,535,166**	7,301,946
مطلوبات محتملة والتزامات	**3,134,423**	2,926,907
عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)	**124,775**	152,614
الإجمالي	**3,259,198**	3,079,521
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**10,794,364**	10,381,467

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة التركز الجوهري لموجودات المجموعة بالنسبة لأي طرف مقابل فردي ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة تعرض إجمالية لمخاطر القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025 نسبة **14.5 %** (2024: 13 %).

المنطقة الجغرافية:	2025		2024	
	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
داخلية (الكويت)	**5,681,634**	**2,134,385**	5,862,090	2,074,580
منطقة الشرق الأوسط الأخرى	**922,695**	**464,849**	889,115	456,809
أوروبا	**458,153**	**259,111**	123,320	248,401
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	**123,132**	**107,365**	128,355	39,692
آسيا والمحيط الهادي	**70,049**	**258,132**	61,716	239,652
بقية دول العالم	**279,503**	**35,356**	237,350	20,387
	7,535,166	**3,259,198**	7,301,946	3,079,521

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

	2025		2024	
قطاع الأعمال:	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
شخصية	**2,076,638**	**80,712**	2,281,263	90,649
مالية	**1,580,703**	**704,663**	1,724,846	698,209
تجارية	**483,692**	**732,484**	473,981	636,147
نفط خام وغاز	**109,316**	**116,376**	276,576	195,459
إنشائية	**147,939**	**650,914**	160,503	698,408
حكومية	**1,559,967**	**150,512**	984,763	12
صناعية	**251,193**	**253,064**	174,359	158,600
عقارية	**1,039,371**	**108,312**	960,928	171,285
أخرى	**286,347**	**462,161**	264,727	430,752
	7,535,166	**3,259,198**	7,301,946	3,079,521

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة المجموعة إلى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل السياسات الدولية وتتيح الشفافية والاتساق بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

تستخدم المجموعة برنامج موديز لتصنيف المخاطر وذلك لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومكانة الشركات.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدى فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، تنتج مخاطر الملتزمين عن استخدام توقعات تشمل فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية تعثر الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيل الرئيسي غير المكفول بضمان.

إن تصنيفات مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة تندرج بصورة عامة في ثلاث فئات وهي بالتحديد: "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" تتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "قياسية" تتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مقبولة" تتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية بالكامل. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسائر المالية المصنفة كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من حالات التعرض للمخاطر المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

24. الأدوات المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى المجموعة أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيفات مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسائر المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يخفض بشكل جوهري من مقدار الخسائر في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل الحد من تلك المخاطر.

رمز نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

تصنف المجموعة تعرض المجموعة للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي.

تقوم المجموعة بتصنيف القروض والسلف لعملائها بصورة رئيسية ضمن فئتين: قروض للشركات والبنوك، والقروض الاستهلاكية. تتضمن فئة القروض للشركات والبنوك التسهيلات الائتمانية ومنتجات التمويل التجاري لعملائها من الشركات والمؤسسات والبنوك. كما تتضمن فئة القروض الاستهلاكية التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة والبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية الأخرى للأفراد ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح ذلك للمجموعة بتصنيف محفظتها لقطاعات فرعية متنوعة لتسهيل تحليل وتعزيز إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحفظة

تقوم المجموعة باحتساب المتوسط المرجح لمعدل تصنيف المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

تقوم المجموعة بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهمون.

البنية التحتية للائتمان

لدى المجموعة وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الإدارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان/المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للمجموعة. لدى المجموعة حاليًا نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لمنتجات الائتمان إلى أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية لبنود بيان المركز المالي المجمع استنادا إلى نظام التصنيف الائتماني الخاص بالمجموعة.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

2025	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة			متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
	مرتفعة	قياسية	مقبولة		
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	799,910	1,163	2	-	801,075
سندات خزينة حكومة الكويت	221,000	-	-	-	221,000
سندات بنك الكويت المركزي	15,789	-	-	-	15,789
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	302,336	-	-	-	302,336
قروض وسلف:					
- قروض للشركات والبنوك	3,438,988	564,010	17,434	10,032	4,030,464
- قروض استهلاكية	1,926,838	14,196	1,977	47,360	1,990,371
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	281,556	2,445	-	-	284,001
موجودات أخرى	52,296	-	-	-	52,296
	7,038,713	581,814	19,413	57,392	7,697,332

2024	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة			متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
	مرتفعة	قياسية	مقبولة		
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	1,342,692	209	-	-	1,342,901
سندات خزينة حكومة الكويت	2,500	-	-	-	2,500
سندات بنك الكويت المركزي	140,031	-	-	-	140,031
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	135,469	-	-	-	135,469
قروض وسلف:					
– قروض للشركات والبنوك	3,027,169	448,452	22,908	18,195	3,516,724
– قروض استهلاكية	1,970,513	23,530	65,466	52,822	2,112,331
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	163,751	5,572	-	-	169,323
موجودات أخرى	44,817	-	-	-	44,817
	6,826,942	477,763	88,374	71,017	7,464,096

تعتبر نسبة **63%** (2024: 75%) من الأرصدة متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة أقل من فترة 60 يومًا وتتراوح نسبة **37%** (2024: 25%) ما بين 60 – 90 يومًا.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الموجودات المالية منخفضة القيمة بصورة فردية حسب الفئة

2025	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي
قروض وسلف:			
- قروض للشركات والبنوك	**15,918**	**1,816**	**13,547**
- قروض استهلاكية	**50,741**	**20,891**	**4,187**
	66,659	**22,707**	**17,734**

2024	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي
قروض وسلف:			
– قروض للشركات والبنوك	17,258	877	15,587
– قروض استهلاكية	59,384	22,527	6,058
	76,642	23,404	21,645

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر الائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. ومع ذلك فإن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن هذه الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود صرف العملات الأجنبية. تسمح عقود صرف العملات الأجنبية للمجموعة وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود صرف العملات الأجنبية معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي تم تحديدها لصالح المجموعة، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

يتم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 28. تمت إدارة التعرض لمخاطر الائتمان كجزء ضمن الحدود الشاملة للقروض الممنوحة للعملاء.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي تحليل القيمة الدفترية للتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية: القروض والسلف والتسهيلات غير النقدية: المطلوبات المحتملة والالتزامات) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

في 31 ديسمبر 2025	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
قروض وسلف:				
- مرتفعة	**5,359,515**	**6,311**	**-**	**5,365,826**
- قياسية	**467,594**	**110,612**	**-**	**578,206**
- مقبولة	**1,929**	**17,482**	**-**	**19,411**
- متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة	**15,800**	**32,467**	**-**	**48,267**
- منخفضة القيمة	**-**	**-**	**75,784**	**75,784**
	5,844,838	**166,872**	**75,784**	**6,087,494**

في 31 ديسمبر 2024	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
قروض وسلف:				
– مرتفعة	4,980,040	17,642	-	4,997,682
– قياسية	401,224	70,758	-	471,982
– مقبولة	65,466	22,908	-	88,374
– متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة	18,738	47,861	-	66,599
– منخفضة القيمة	-	-	81,060	81,060
	5,465,468	159,169	81,060	5,705,697

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تتمة)

في 31 ديسمبر 2025	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة والتزامات:				
- مرتفعة	**2,673,816**	**5,582**	**-**	**2,679,398**
- قياسية	**370,093**	**46,943**	**-**	**417,036**
- مقبولة	**35**	**8,706**	**-**	**8,741**
- منخفضة القيمة	**-**	**-**	**29,248**	**29,248**
	3,043,944	**61,231**	**29,248**	**3,134,423**

في 31 ديسمبر 2024	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة والتزامات:				
– مرتفعة	2,485,848	34,791	-	2,520,639
– قياسية	309,811	49,495	-	359,306
– مقبولة	47	12,452	-	12,499
– منخفضة القيمة	-	-	34,463	34,463
	2,795,706	96,738	34,463	2,926,907

فيما يلي تحليل الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية وغير النقدية) المحتسبة استنادا إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

في 31 ديسمبر 2025	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2025	**46,051**	**32,559**	**98,127**	**176,737**
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل:				
– التحويل إلى المرحلة 1	**23,059**	**(7,740)**	**(15,319)**	**-**
– التحويل إلى المرحلة 2	**(1,425)**	**8,598**	**(7,173)**	**-**
– التحويل إلى المرحلة 3	**(354)**	**(2,540)**	**2,894**	**-**
(الافراج عن) / تحميل خسائر الائتمان المتوقعة للسنة	**(9,391)**	**(7,699)**	**68,858**	**51,768**
الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة	**-**	**-**	**(62,545)**	**(62,545)**
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2025	**57,940**	**23,178**	**84,842**	**165,960**

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تتمة)

في 31 ديسمبر 2024	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2024	36,635	75,216	74,831	186,682
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل:				
– التحويل إلى المرحلة 1	19,449	(3,113)	(16,336)	-
– التحويل إلى المرحلة 2	(974)	7,623	(6,649)	-
– التحويل إلى المرحلة 3	(199)	(25,648)	25,847	-
(الافراج عن) / تحميل خسائر الائتمان المتوقعة للسنة	(8,860)	(21,519)	96,990	66,611
الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة	-	-	(76,556)	(76,556)
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2024	46,051	32,559	98,127	176,737

حساسية خسائر الائتمان المتوقعة

لقد وضعت الإدارة في اعتبارها حساسية نتائج خسائر الائتمان المتوقعة للتوقعات الاقتصادية كجزء من عملية حوكمة خسائر الائتمان المتوقعة. علاوةً على ذلك، تدرج المجموعة فائضًا في إجمالي المخصصات بنسبة **35%** (2024: 35%) عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية (إيضاح 12) مقابل أية زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن الحساسية.

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض القطاع المصرفي عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لأوجه عدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل المجمع لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للإيرادات الشاملة الأخرى للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/ المتغيرة المحتفظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل المجمع وبيان الدخل الشامل المجمع، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	2025			2024	
العملة	**التغير في النقاط الأساسية**	**التأثير على الربح ألف دينار كويتي**	**التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي**	التغير في النقاط الأساسية	التأثير على الربح ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
دينار كويتي	(+) 25	**2,521**	-	(+) 25	1,449	-
دولار أمريكي	(+) 25	**775**	**(89)**	(+) 25	1,114	-
جنيه إسترليني	(+) 25	**72**	-	(+) 25	(47)	-
يورو	(+) 25	**69**	-	(+) 25	(48)	-
ريال سعودي	(+) 25	**(159)**	-	(+) 25	-	-

24. الأدوات المالية (تتمة)

ج. مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تعتبر المجموعة نفسها مؤسسة كويتية وعملتها الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية المفتوحة على أساس يومي مقابل الحدود الرقابية ويقوم مجلس الإدارة باعتماد الحدود الداخلية لضمان الامتثال.

استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي المجمع، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على بيان الدخل المجمع وبيان الدخل الشامل المجمع للمجموعة كما يلي:

	2025			2024	
العملة	نسبة التغير في سعر العملة %	التأثير على الربح ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي	نسبة التغير في سعر العملة %	التأثير على الربح ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	+5	**(372)**	**78**	+5	(134)	88
جنيه إسترليني	+5	**(23)**	**11**	+5	(11)	7

يتم الاحتفاظ باستثمارات المجموعة في محفظة متنوعة من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي تستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة والتي لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يتم مراعاة سوى التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية في تحليل الحساسية.

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة المحتملة على الوفاء بالتزامات مدفوعاتها في الوقت المحدد عندما تصبح مستحقة أو القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات بتكاليف كبيرة. ومخاطر السيولة هي المخاطر المتابعة التي يمكن أن تنتج عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، تتمتع المجموعة بتنويع مصادر التمويل وتحافظ على موجودات عالية الجودة تتضمن النقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للتداول بسهولة.

تنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للمجموعة. بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم مجموعة الخزينة بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى المجموعة لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. تحتفظ المجموعة في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة وفقا لما تراه مناسباً للوفاء بمتطلبات الإقراض والسداد حتى في ظل الظروف الصعبة.

تقوم المجموعة بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل 3 فيما يخص نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. إن الغرض من نسبة تغطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى المجموعة عن طريق التأكد من احتفاظ المجموعة بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتشمل فترة 30 يومًا من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ المجموعة بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل. إضافة إلى ذلك، يتم أيضاً مراقبة مخاطر السيولة عن طريق الامتثال لحدود عدم التباين في قوائم الاستحقاق المقررة من بنك الكويت المركزي ونسبة القروض إلى الودائع.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي والحفاظ على معدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين من الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. تحتفظ المجموعة بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

24. الأدوات المالية (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها فترة استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2025	حتى شهر واحد	شهر إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	843,128	-	-	-	-	-	843,128
سندات خزينة حكومة الكويت	-	-	71,500	-	67,000	82,500	221,000
سندات بنك الكويت المركزي	-	7,929	7,860	-	-	-	15,789
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	166,945	135,385	-	-	-	302,330
قروض وسلف	321,208	478,875	272,638	678,451	1,732,924	2,374,611	5,858,707
استثمارات في أوراق مالية	55,812	45,587	37,168	6,047	115,760	48,387	308,761
موجودات أخرى	43,587	2,963	2,585	1,769	57,981	356	109,241
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	40,753	40,753
مجموع الموجودات	1,263,735	702,299	527,136	686,267	1,973,665	2,546,607	7,699,709
المطلوبات:							
المستحق إلى البنوك	83,042	28,743	-	76,171	-	-	187,956
ودائع من المؤسسات المالية	178,558	294,351	160,346	136,649	-	-	769,904
ودائع العملاء	1,920,761	978,255	1,212,655	823,494	19,623	-	4,954,788
أموال مقترضة أخرى	22,600	15,270	-	30,540	710,130	-	778,540
مطلوبات أخرى	25,350	53,170	22,042	21,184	32,410	-	154,156
إجمالي المطلوبات	2,230,311	1,369,789	1,395,043	1,088,038	762,163	-	6,845,344

24. الأدوات المالية (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر واحد إلى ألف دينار كويتي	شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	سنة إلى 3 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 3 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	1,387,876	-	-	-	-	-	1,387,876
سندات خزينة حكومة الكويت	-	-	-	-	2,500	-	2,500
سندات بنك الكويت المركزي	18,972	93,378	27,681	-	-	-	140,031
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	130,468	-	-	5,000	-	135,468
قروض وسلف	322,886	532,793	222,443	757,429	1,053,024	2,578,363	5,466,938
استثمارات في أوراق مالية	-	41,306	101,549	8,953	16,852	35,965	204,625
موجودات أخرى	36,970	1,482	2,376	2,069	57,418	1,447	101,762
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	40,948	40,948
مجموع الموجودات	1,766,704	799,427	354,049	768,451	1,134,794	2,656,723	7,480,148
المطلوبات:							
المستحق إلى البنوك	190,925	49,444	69,842	55,219	-	-	365,430
ودائع من المؤسسات المالية	410,277	254,439	121,133	156,515	2,149	-	944,513
ودائع العملاء	1,845,548	954,138	1,110,348	721,116	25,530	-	4,656,680
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	70,810	449,014	-	519,824
مطلوبات أخرى	29,468	56,669	21,309	20,540	32,112	-	160,098
إجمالي المطلوبات	2,476,218	1,314,690	1,322,632	1,024,200	508,805	-	6,646,545

تلخص الجداول التالية قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة لدى المجموعة في 31 ديسمبر استنادا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار، يتم التعامل معها كما لو تم ارسال الإخطار فوراً.

24. الأدوات المالية (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2025 المطلوبات المالية:	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	سنة إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
المستحق إلى البنوك	78,226	23,096	69,168	20,804	-	191,294
ودائع من المؤسسات المالية	34,828	157,982	530,175	66,289	-	789,274
ودائع العملاء	1,401,512	470,649	2,971,196	206,519	-	5,049,876
أموال مقترضة أخرى	25,665	20,941	56,654	741,406	-	844,666
مطلوبات أخرى	25,350	53,170	43,226	32,410	-	154,156
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,565,581	725,838	3,670,419	1,067,428	-	7,029,266

في 31 ديسمبر 2024 المطلوبات المالية:	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	سنة إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
المستحق إلى البنوك	145,079	39,108	143,201	46,545	-	373,933
ودائع من المؤسسات المالية	93,803	290,241	493,885	85,845	-	963,774
ودائع العملاء	1,577,678	334,744	2,494,616	341,656	-	4,748,694
أموال مقترضة أخرى	2,214	4,297	89,872	470,754	-	567,137
مطلوبات أخرى	29,468	56,669	41,849	32,112	-	160,098
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,848,242	725,059	3,263,423	976,912	-	6,813,636

24. الأدوات المالية (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدي الخاصة بالمطلوبات المحتملة لدى المجموعة:

في 31 ديسمبر 2025	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	سنة إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	**224**	**52,009**	**555,290**	**554,678**	**721,586**	**1,883,787**
التزامات	**6,257**	**19,096**	**109,320**	**419,525**	**696,438**	**1,250,636**
	6,481	**71,105**	**664,610**	**974,203**	**1,418,024**	**3,134,423**

في 31 ديسمبر 2024	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	سنة إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	3,224	53,935	373,494	592,273	735,357	1,758,283
التزامات	4,577	21,432	61,272	413,062	668,281	1,168,624
	7,801	75,367	434,766	1,005,335	1,403,638	2,926,907

يوضح الجدول التالي انتهاء فترة الاستحقاق التعاقدي الخاصة بمراكز عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى المجموعة:

المشتقات	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2025:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	**23,483**	**85,974**	**-**	**109,457**
في 31 ديسمبر 2024:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	99,353	-	-	99,353

24. الأدوات المالية (تتمة)

هـ. مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن أدوات رقابة داخلية غير كافية أو تؤدي إلى الفشل أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى المجموعة مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة.

يتم مراقبة مخاطر التشغيل بشكل أساسي من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية في الإدارة المعنية بإدارة المخاطر. لدى هذه الإدارة وحدات متخصصة تركز على الاحتيال والتكنولوجيا والسياسات والإجراءات واستمرارية الأعمال وإدارة الأطراف الأخرى والمعلومات والأمن السيبراني. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والاشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تلتزم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات بتاريخ 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل لدى البنوك.

و. مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها.

إن جزءاً من استثمارات المجموعة يتم الاحتفاظ به في محفظة متنوعة من صناديق مدارة والتي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في الأسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	نسبة التغير في أسعار الأسهم %	**2025 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي**	2024 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	-	697

ز. مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن تتكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للمجموعة تحمل فائدة ذات أسعار متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة حيث تحتفظ المجموعة بخيار السداد، لها فترة استحقاق أقل من سنة واحدة وبالتالي فإن المجموعة لا تتعرض لمخاطر المدفوعات مقدماً بصورة جوهرية.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تعادل قيمتها العادلة تقريبًا، وينطبق هذا أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها فترة استحقاق محددة وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات فائدة متغيرة. لم يتم إجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية المجمعة السابقة.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقًا لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2025	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أسهم	-	86	22,556	22,642
أوراق دين مالية	5,290	-	-	5,290
	5,290	86	22,556	27,932
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:				
صناديق مدارة	-	2,133	-	2,133

في 31 ديسمبر 2024	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أسهم	13,932	116	21,275	35,323

يحلل الجدول التالي الحركة ضمن المستوى 3 من الموجودات المالية:

	في 1 يناير ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	إضافات /استبعادات ألف دينار كويتي	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:					
أسهم					
2025	**21,275**	**1,742**	**(453)**	**(8)**	**22,556**
2024	21,294	(20)	-	1	21,275

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقا لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

تم تحديد القيمة العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق الملحوظة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

قدرت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر 2025 بمبلغ **278,696 ألف دينار كويتي** (2024: 169,302 ألف دينار كويتي) ومبلغ **279,306 ألف دينار كويتي** (المستوى 1) (2024: 169,201 ألف دينار كويتي) على التوالي.

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرت المجموعة تحليل حساسية عن طريق تباين هذه الافتراضات بهامش معقول وليس هناك أي تأثير جوهري.

إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية المجمعة. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استنادًا إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26. مطلوبات محتملة والتزامات

للوفاء بمتطلبات العملاء من التمويل، تقوم المجموعة بإبرام اتفاقيات حول العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءًا من المخاطر الكلية للمجموعة.

فيما يلي إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة:

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
ضمانات	**1,333,578**	1,363,359
خطابات ائتمان وحوالات مقبولة	**550,209**	394,924
التزامات غير مسحوبة وغير قابلة للإلغاء	**182,246**	54,485
التزامات غير مسحوبة وقابلة للإلغاء	**1,068,390**	1,114,139
	3,134,423	2,926,907

تتيح الشروط التعاقدية للمجموعة الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27. تحليل القطاعات

أ. وفقًا لوحدة الأعمال

الخدمات المصرفية التجارية	قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكشوفة وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات والبنوك.
الخزينة والاستثمارات	تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالمجموعة عن طريق استخدام سندات خزينة حكومة الكويت والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للمجموعة من قبل وحدة الاستثمارات.

27. تحليل القطاعات (تتمة)

أ. وفقًا لوحدة الأعمال (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

	الخدمات المصرفية التجارية		الخزينة والاستثمارات		المجموع	
	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	**2025 ألف دينار كويتي**	2024 ألف دينار كويتي	**2025 ألف دينار كويتي**	2024 ألف دينار كويتي
إيرادات تشغيل	**131,171**	135,469	**12,460**	15,650	**143,631**	151,119
نتيجة القطاعات	**55,019**	56,039	**8,378**	12,458	**63,397**	68,497
إيرادات غير موزعة					**45,252**	48,209
مصروفات غير موزعة					**(56,269)**	(56,534)
ربح السنة					**52,380**	60,172
موجودات القطاعات	**5,957,140**	5,573,953	**1,661,238**	1,832,148	**7,618,378**	7,406,101
موجودات غير موزعة					**81,331**	74,047
إجمالي الموجودات					**7,699,709**	7,480,148
مطلوبات القطاعات	**3,234,996**	3,261,131	**3,382,472**	3,191,679	**6,617,468**	6,452,810
مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة					**1,082,241**	1,027,338
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					**7,699,709**	7,480,148

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 (أ).

إن الإيرادات الناتجة من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات المجموعة في سنة 2025 أو 2024.

28. المشتقات

تقوم المجموعة ضمن سياق الأعمال العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى فترة الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم إدراج كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق الملحوظة.

28. المشتقات (تتمة)

في 31 ديسمبر 2025	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	المبالغ الاسمية وفقًا للمدة حتى تاريخ الاستحقاق: خلال 3 أشهر	المبالغ الاسمية وفقًا للمدة حتى تاريخ الاستحقاق: 12-3 شهراً
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها كأدوات لغرض:					
المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة)					
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	130	(22)	109,457	109,457	-

في 31 ديسمبر 2024	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	المبالغ الاسمية وفقًا للمدة حتى تاريخ الاستحقاق: خلال 3 أشهر	المبالغ الاسمية وفقًا للمدة حتى تاريخ الاستحقاق: 12-3 شهراً
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها كأدوات لغرض:					
المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة)					
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	308	(7)	99,353	99,353	-

أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصا لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن المبادلات هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة المشتقة لدى المجموعة بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. تتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تقليل مخاطر السوق. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

29. كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال هو ضمان التزام المجموعة بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

29. كفاية وإدارة رأس المال (تتمة)

إدارة رأس المال (تتمة)

تقوم المجموعة بإدارة قاعدة رأس المال بفاعلية للتحوط من المخاطر المتعلقة بالأعمال. كما يتم مراقبة مدى كفاية رأسمال المجموعة من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على المجموعة.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب إ/ 2014/336 والتعديلات اللاحقة له تم إدراجها ضمن قسم "إدارة وتوزيع رأس المال" في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح النقدية الموصي بها.

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات مدى كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له على النحو التالي:

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**5,779,274**	5,474,792
رأس المال المطلوب	**809,098**	766,471
رأس المال المتاح		
– الشريحة 1 من رأس المال	**854,365**	833,603
– الشريحة 2 من رأس المال	**119,508**	116,026
إجمالي رأس المال	**973,873**	949,629
معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال	**% 14.78**	% 15.23
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**% 16.85**	% 17.35

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى المجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**854,365**	833,603
إجمالي التعرض	**8,808,145**	8,540,838
معدل الرافعة المالية	**%9.70**	% 9.76

إن الإفصاحات المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب إ/336// 2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2 / رب/ 2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024، تم إدراجها ضمن فقرة "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

30. موجودات بصفة الأمانة

قدرت القيمة الإجمالية للموجودات التي تقوم المجموعة بالاحتفاظ بها أو إدارتها بصفة الأمانة بمبلغ **847,524 ألف دينار كويتي** في 31 ديسمبر 2025 (2024: 924,742 ألف دينار كويتي)، كما قدر الدخل المتعلق بهذا النشاط بمبلغ **549 ألف دينار كويتي** (2024: 655 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن صافي الأتعاب والعمولات (إيضاح 6).

بنك الخليج
GULF BANK

قائمة الفروع

1885588

العاصمة

ضاحية عبدالله السالم ITM
داخلي: 6030 / 6034

العديلية
داخلي: 6020 / 6029

برج كريستال ITM
داخلي: 6840 / 6841

الدعية
داخلي: 6370 / 6378

شارع فهد السالم
داخلي: 6279 / 6827

الغزالي
داخلي: 6420 / 6422

جابر الأحمد
داخلي: 6740 / 6744

المنصورية
داخلي: 6120 / 6126

مجمع الوزارات
داخلي: 6170 / 6176

الفرع الرئيسي-
شارع مبارك الكبير ITM
داخلي: 2002 / 2717

النزهة
داخلي: 6360 / 6369

شرق - شارع أحمد الجابر ITM
داخلي: 6680 / 6687

السرة
داخلي: 6100 / 6101

القيروان
داخلي: 6730 / 6737

الصليبخات
داخلي: 6470 / 6479

الشويخ
داخلي: 6290 / 6293

ميناء الشويخ
داخلي: 6080 / 6083

الأحمدي

الأحمدي
داخلي: 6240 / 6249

صباح الأحمد ITM
داخلي: 6870 / 6871

مجمع الخيران ITM
خدمة ذاتية

الفحيحيل Xcite ITM
داخلي: 6380 / 6389

الفحيحيل - شارع الدبوس
داخلي: 6040 / 6049

هدية
داخلي: 6140 / 6148

ميناء الزور
داخلي: 6110 / 6119

فهد الأحمد
داخلي: 6430 / 6438

الصباحية ITM
داخلي: 6660 / 6668

الفروانية

الفروانية
داخلي: 6600 / 6609

الفردوس
داخلي: 6390 / 6395

جليب الشيوخ
داخلي: 6060 / 6068

خيطان
داخلي: 6320 / 6329

صباح الناصر
داخلي: 6610 / 6619

الجهراء

غرب الجهراء
داخلي: 6350 / 6354

جمعية الجهراء
داخلي: 6150 / 6154

العيون
داخلي: 6630 / 6638

سعد العبدالله
داخلي: 6785

حولي

حولي ITM
داخلي: 6280 / 6289

ميدان حولي
داخلي: 6700 / 6709

الجابرية ITM
داخلي: 6400 / 6409

الرميثية
داخلي: 6190 / 6195

الزهراء
داخلي: 6690 / 6699

مجمع الفنار ITM
داخلي: 6300 / 6309

الشعب ITM
داخلي: 6070 / 6078

جمعية السالمية
داخلي: 6050 / 6051

السلام ITM
داخلي: 6410 / 6419

مشرف ITM
داخلي: 6200 / 6209

بيان
داخلي: 6180 / 6181

مبارك الكبير

العدان ITM
داخلي: 6090 / 6099

صباح السالم
داخلي: 6670 / 6679

صبحان
داخلي: 6340 / 6349